العدد (١٢) أبريل ١٩٩٩

AL-Muhasiboon

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- دراسة عن الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والمحاسبي واستخدامها لتطوير المراجعة والفحص الضريبي

- ندوة حول معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية

- حلقة نقاشية حول الأوضاع الاقتصادية والمالية
- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية
- ترجمة معايير المحاسبة الدولية
- أنشطة تدريبية لأعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

وكفى بنا حاسبين

صدق الله العظيم

اكتسبت مهنة المحاسبة والمراجعة على المستوى الإقليمي انجازا مهما وحيويا متمثلا في اقرار النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي الذي أقره المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر ديسمبر الماضي، وتأتي أهمية هذه الخطوة من منطلق ما تهدف إليه تلك الهيئة من القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل فيها وذلك من خلال مراجعة وتطوير وإعداد واعتماد المعايير المهنية وقواعد سلوك وآداب المهنة آخذة في الاعتبار المعايير الدولية، بالإضافة إلى وضع القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة والارتقاء بمستوى الأداء المهني مع وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لإداء المحاسبين القانونيين.

يحمل هذا العدد من «المحاسبون» العديد من الموضوعات العلمية والمهنية والثقافية والأخبارية من واقع التقارير والدراسات والمقالات المنشورة التي تطرقت إلى أشكال تنظيم المهنة حول العالم، بالإضافة إلى تناول مشكلة عام ٢٠٠٠ الخاصة بالكمبيوتر نظرا لارتباطه الوثيق بجميع الأعمال والمهن. هذا وقد تم إضافة خدمة إخبارية جديدة في هذا العدد وهي استعراض بعض المؤتمرات العلمية الدولية التي سيتم عقدها في المستقبل القريب كخدمة للمهتمين، متضمنا عناوين الاتصال بالجهات الدولية المنظمة لها، هذا بالإضافة إلى ما يحتويه عدد «المحاسبون» من دراسات تحليلية حول الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والمحاسبي واستخدامها لتطوير المراجعة والفحص الضريبي وغيرها من الجوانب المالية والاقتصادية العديدة والمتنوعة.

و«المحاسبون» في دورياتها تبذل قصارى جهدها من خلال متابعتها المتلاحقة لجميع الفعاليات والأحداث لتضع بين أيدي قراؤها ما يساهم في التعرف على المستجدات في المجالات المهنية والمالية والاقتصادية على جميع المستويات لتعظيم وتعميم الفائدة.

ويصدر هذا العدد من مجلة «المحاسبون» في اعقاب احتفال دولة الكويت بالعيد الوطني وعيد التحرير بارك الله لنا في تلك المناسبات العزيزة على قلوبنا، ضارعين إلى المولى عز وجل أن يرحم شهداؤنا الأبرار ويفك قيد أسرانا وهو السميع المجيب.

هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد (١٢)
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

● الجمعية حول «معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية»

■ أخبار الجمعية 4

- الجمعية تعقد ندوة حول معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتعقد حلقة نقاشية حول الأوضاع الاقتصادية والمالية
- ترجمة معايير المحاسبة الدولية
- تحديث مكتبة الجمعية
- ادخال خدمة الانترنت
- أنشطة تدريبية موسعة
- رحلة العمرة لأعضاء الجمعية
- مشاركة الجمعية في اجتماع الامانة العامة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

■ شئون مهنية 13

- المؤتمرات العلمية والمهنية
- رخصة المحاسب الاداري

■ المحاسبة حول العالم 16

- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية

■ بحوث ودراسات 21

- الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والمحاسبي واستخدامها لتطوير المراجعة والفحص الضريبي

المحاسبون

Al-Muhasiboon

هيئة التحرير
The Board of Editors

خالد محمد الجريوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Latif Hoshan AlMajed

خالد عبدالله محمد الغانم
Khaled Abdalla Mohamed Al-Ganeim

صافي عبدالعزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

يوسف موسى العبدالرزاق
Yousef M. Al Abdul Razzaq

عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M. Elbader

حسين راشد الغيص
Hussain Rashed Al-Gais

د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra

د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

سكرتير التحرير
Editing Secretary

علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

طباعة دار الوطن

■ المراسلات

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة - دولة الكويت فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢ هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩-٤٨٤١٦٦٢

■ الإعلانات

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢ هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩-٤٨٤١٦٦٢

■ Correspondence

Should be addressed to: The Editor-in-Chief, Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait. Cable: Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel: 4841662 - 4849799

■ Advertisements

Agreements in that regared should be made with the management of the Kuwait Accountants and Auditors Association.
P.O.Box 22472, Safat - 13085 State of Kuwait. Cable: Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel: 4841662 - 4849799

Issue No. 12

A Specialized Scientific Periodical Published By The Kuwaiti Accountants and Auditors Association

مجلس ادارة
جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

BOARD OF

(KAAA)

خالد محمد الجريوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Latif Hoshan AlMajed

خالد عبدالله محمد الغانم
Khaled Abdalla M. Al-Ganeim

صافي عبدالعزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

يوسف موسى العبدالرزاق
Yousef M. Al-Abdul Razzaq

عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M. Elbader

حسين راشد الغيص
Hussain Rashed Al-Gais

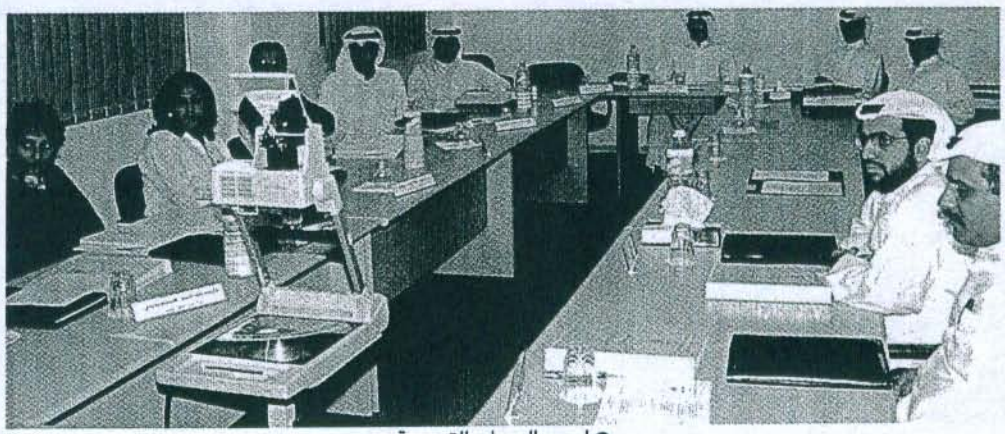

● احدى الدورات التدريبية

■ المحاسبة والحاسوب 28

- مشكلة عام ٢٠٠٠ لأجهزة الكمبيوتر

■ دراسات 30

- الجوانب الاقتصادية لبدائل وقود السيارات
- العملة الأوربية الموحدة «اليورو»

■ عالم المال والاقتصاد 38

■ موجز محلي 48

■ نظم وتشريعات 58

- النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

■ في دائرة الضوء 62

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الكويت

■ الاشتراكات

- الكويت ودول مجلس التعاون: ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية، ٥ دنانير كويتية للأفراد، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد، ١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولارا أميركيا للمؤسسات.

قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

■ الأسعار

سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولارات أميركية مضافا إليها أجور البريد.

■ Subscriptions

- Kuwait and GCC Countries: 2,5 KD For KAAA Members, 5 KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.

Non-Arab Countries: $ 50 individuals, $ 80 for companies and establishments.

(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al-Muhasiboon Magazine).

■ Prices

Price of one copy:

- 1/2 KD for KAAA members.
- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة باعادة أي مادة تتلقاها للنشر، وهي غير مسؤولة عما ينشر من آراء

ندوة الجمعية حول «معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية»

نظمت الجمعية ندوة مهنية يوم ٧ ديسمبر ١٩٩٨ بمقر الجمعية تحت عنوان

«معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامي» شارك فيها كل من:

١ ـ الدكتور/ خالد محمد بودي ـ رئيس مكتب الأفق للاستشارات الادارية عضو هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية.

٢ ـ الدكتور/ محمود عبدالملك فخرا ـ رئيس قسم المحاسبة بكلية الدراسات التجارية ورئيس لجنة التدريب بالجمعية.

حيث تناولت الندوة مبررات تطوير معايير المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية والاسلامية، بالاضافة إلى نبذة تاريخية عن تطور اعداد المعايير للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ومقارنتها بمعايير المحاسبة الدولية. وبدأت الندوة باستعراض من الدكتور/ خالد بودي لمساعي هيئة المحاسبة الاسلامية لاعتماد المعايير التي اصدرتها من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية لتكتسب الصفة الرسمية الدولية وتكون مرجعا لمدققي حسابات المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، كما أوضح بأن الهيئة تسعى كذلك إلى اعتماد معاييرها من قبل البنوك المركزية لتصبح أساسا معتمدا بحكم علاقة هذه البنوك مع المصارف الاسلامية في مجال

التفتيش وطلب المعلومات.

مبررات التطور

وبين ان استحداث عقود ومعاملات مستجدة من قبل المصارف وشركات الاستثمار الاسلامية دعا إلى الي تطوير معايير محاسبية تلائم طبيعة هذه العمليات بغية اثبات الأحداث المالية باسلوب علمي وفني صحيح وعرض البيانات، والافصاح عن المعلومات بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على التعرف على الأوضاع المالية لهذه المؤسسات، وتدعيم اتخاذ القرارات. وأوضح أن المعايير المحاسبية الخاصة التي تم تطويرها تتعلق فقط بالمعاملات والعقود التي تختص بها المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية دون غيرها، مثل عقود المرابحة وعقود المضاربة، وعقود السلم وعقود الاستصناع.

تعدد الطرق

وتطرق إلى تعدد الطرق والأساليب المحاسبية المطبقة للنوع نفسه من العقود بتعدد المؤسسات التي تتعامل بها قبل أن تكون هناك هيئة محاسبية ترشدها إلى الأساليب الفنية السليمة لأثبات هذه العقود الأمر الذي أدى إلى تعدد طرق التسجيل والاثبات المحاسبي وانعكس بالوقت نفسه على قيم الأصول والنتائج المالية لهذه المؤسسات وجعل عملية مقارنة الأداء المالي لها لا تؤدي إلى استنتاجات صحيحة.

هيئة محاسبية

وبين أن تعدد الطرق والأساليب المحاسبية مهد الطريق لانشاء هيئة محاسبية تناط بها عملية تطوير المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامي.

أهداف الهيئة

وحدد بودي أهداف الهيئة بتطوير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية لخدمة اغراضها وتوفير المعلومات المطلوبة لمتخذي القرار كذلك اصدار ونشر المعايير والمفاهيم الخاصة بمحاسبة هذه المصارف والمؤسسات. وأشار إلى قيام الهيئة باصدار القروض المحاسبية ومفاهيم الاثبات والقياسي المحاسبي بعد مراجعتها من الناحية الشرعية.

كذلك اصدار عشرة معايير محاسبية تتعلق بالعرض والافصاح في القوائم المالية، والمرابحة والتمويل بالمضاربة، والتمويل بالمشاركة فضلا عن الافصاح عن أسس توزيع الارباح بين أصحاب حقوق الملكية واصحاب حسابات الاستثمار، إلى جانب المعايير المتعلقة بالاجازة، والاجازة المنتهية بالتملك ومحاسبة الزكاة والاستصناع.

اصدارات جديدة

وشدد على أهمية اصدارات الهيئة في مجال معايير المراجعة مثل الاصدارات المرتبطة بأهداف المرابحة وتقرير المراجع الخارجي والرقابة الشرعية.

تنظيم المهنة

من جهته قال الدكتور محمود فخرا ان تنظيم مهنة المرابحة في الكويت تقوم على تنظيم مهنة المحاسبة، وذلك بعكس ما مرت به الدول الأخرى.

وقدم نبذة تاريخية عن تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في العالم من خلال عرض موجز لاستخدام مهنة المحاسبة من قبل الحضارات الانسانية القديمة سواء في مصر اوبابل أو الاغريق والرومان مشيرا إلى أن تاريخ المحاسبة الحديثة بدأ عام ١٩٩٤.

وأكد على أن انتشار المنشآت والشركات الفردية في الكويت خلال فترة الخمسينات والستينات قلل من أهمية المراجع المحاسبي واستبعد الحاجة الملحة اليه.

وعقب قائلا ان اهمية شخصية المراجع الخارجي ظهرت بعد انتشار الشركات المساهمة الكبيرة بعد قيام الثورة الصناعية في اوروبا وانفصال الملكية عن الادارة.

وحصر دور المراجع الخارجي يتعقب الاخطاء والغش في الحسابات، وابداء الرأي في القوائم المالية ومساعدة الادارة عند اجراء المراجعة الادارية، كذلك بث الطمأنينة في نفوس المساهمين بالنسبة لصحة البيانات المالية وسلامة السجلات والدفاتر المحاسبية.

مراحل التطوير

وتطرق فخرا إلى مراحل تطور تنظيم مهنة المحاسبة في الكويت من خلال صدور المحاسبة في الكويت من خلال صدور قانون ضريبة الدخل عام ١٩٥١ وقانون التجارة رقم ٢ / ٦١ وتنظيم مهنة مراقبة الحسابات وفقا للقانون.

رقم ٦/ ٦٢ المعدل بقانون ٣/ ٦٥ والمستبدل بالمرسوم ٥ / ٨١ إلى جانب اصدار بعض القرارات الوزارية المتعلقة باعداد البيانات المالية خلال الاعوام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧، وتشكيل اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية.

وقال انه بعد فترة طويلة من الفراغ في التشريعات المتعلقة مباشرة بمهنة المحاسبة فقد ظهرت قرارات وزارية في أعقاب أزمة سوق الأوراق المالية عام ٨٢.

وأجرى مقارنة سريعة بين المعايير المحاسبية والمراجعة الاسلامية وبين المعايير المحاسبية الدولية بقصد التوفيق فيما بينها وتحقيق الاستفادة.

انجاز مهني كبير للجمعية بترجمة معايير المحاسبة الدولية

رغبة من مجلس ادارة الجمعية في تقديم المزيد من مساهمات الجمعية التي تخدم مهنة المحاسبة والمراجعة والقائمين عليها بل وجميع المعنيين بها، فقد تم ترجمة معايير المحاسبة الدولية التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية المنبثقة من الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى اللغة العربية حتى يتسنى افادة جميع المعنيين على مستوى الوطن العربي بما تتضمنه تلك المعايير من أسس ومبادىء محاسبية وضعت فيها العديد من الخبرات العلمية والمهنية من واقع مجال المهنة على المستوى الدولي.

ونظرا لحجم هذا العمل وما تطلبه من جهد ووقت ودقة، ونظرا لعدم امكانية ملاحقة اصدارات لجنة المعايير الدولية من تعديلات على تلك المعايير فقد تم ترجمة المعايير التي صدرت حتى عام ١٩٩٧ كحد تاريخي سيتوالى بعده بإذن الله تعالى اصدار ملاحق تحديثية مترجمة لتلك المعايير أولا بأول تتضمن أحدث ما طرأ على تلك المعايير من تعديل وتنقيح ضمانا لتوفير النسخ المترجمة المحدثة بشكل مستمر.

وجدير بالذكر بأن الجمعية ستقوم بأهداء بعض النسخ من تلك الترجمة إلى المنظمات المهنية العربية والاتحادات الاقليمية والدولية وسيتم طرحها للبيع بسعر التكلفة للراغبين في اقتنائها وذلك من مقر الجمعية مباشرة.

ومجلس إدارة الجمعية إذ يسعده هذا الانجاز العظيم فإنه يتمنى أن يتحقق منه الفائدة المرجوه، وأن يوفقه الله سبحانه وتعالى في تحقيق المزيد من الانجازات ذات الفائدة العلمية والمهنية على جميع المستويات.

تنظيم دورة رمضانية في سباعيات كرة القدم

نظمت اللجنة الثقافية والاجتماعية خلال شهر رمضان الماضي دورة رمضانية في سباعيات كرة القدم لاعضائها وبعض مرافقيهم وذلك يوم ١٦ رمضان المبارك على ملعب الهيئة العامة للشباب والرياضة بمنطقة النزهة. حيث شارك في تلك الدورة ستة فرق، تم منح الفريق الفائز الاول جوائز عبارة عن تذاكر سفر لجميع اعضائه وتم منح الفريق الفائز الثاني جوائز قيمة أيضا. وقد ابدى جميع المشاركين في تلك الدورة بل وجميع الحضور اعجابهم بفكرة تنظيمها والجهود الحثيثة المبذولة لانجاحها.

الاحتفال بعيد الفطر بحضور كثيف من الاعضاء

تم الاحتفال بمناسبة عيدالفطر باقامة حفل عشاء على شرف أعضاء الجمعية وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٥/ ١/ ١٩٩٩ بحضور كثيف ومشاركة فعالة من قبل جموع كبيرة من أعضاء الجمعية. وجدير بالذكر بأن الجمعية كانت قد اعتادت على اقامة الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى من كل عام باقامة بوفيه غذاء لجميع أعضاء الجمعية ثاني ايام العيد، إلا أنه بناءا على قرار من مجلس ادارة الجمعية تم تعديل موعد اقامة هذا الاحتفال ليصبح حفل عشاء بعد انتهاء اجازة العيد لاعطاء الفرصة لأكبر عدد من الاعضاء للمشاركة في هذا اللقاء، وبالفعل قد لاقى هذا التعديل قبولا كبيرا لدى جميع أعضاء الجمعية، وخير دليل على ذلك هو الحضور الكثيف من قبل الاعضاء بشكل لم يسبق له مثيل.

تحديث المكتبة العلمية بالجمعية

من منطلق الانجازات الهامة والأنشطة والفعاليات الموسعة التي قام بها مجلس ادارة الجمعية واللجان الفرعية في الآونة الاخيرة، تم تحقيق انجازا كبيرا وهاما وهو تحديث المكتبة العلمية بالجمعية، حيث قامت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدعم الجمعية بتجديد قاعة المكتبة بالجمعية وتحديثها بما يتناسب مع أهمية المكتبة، هذا وقد قامت اللجنة الثقافية والاجتماعية بوضع الدراسة الخاصة بالمراجع والكتب التي تحتاجها المكتبة بشكل كامل استعدادا لافتتاح المكتبة أمام جميع أعضاء الجمعية ليتسنى لهم الاطلاع والقراءة على ما تحتويه هذه المكتبة، هذا وسيتم اقامة احتفال على شرف أعضاء الجمعية بمناسبة افتتاح هذه المكتبة نظرا لما تمثله من أهمية كبيرة على المستوى العلمي والثقافي والمهني.

ادخال خدمة الانترنت بمقر الجمعية

قامت الجمعية بادخال خدمة الانترنت بمقرها حتى يتسنى لجميع أعضائها استخدام هذه الخدمة دون أي مقابل أثناء تواجدهم في مقر الجمعية، كخدمة مقدمة للأعضاء ضمن الخدمات العلمية والمهنية التي تحرص الجمعية على تقديم المزيد منها وتوفير كل ما يستجد بشأنها. كما ستقوم لجنة التدريب أيضا بواسطة خدمة الانترنت بعملية الاتصال والتنسيق بالجمعيات المهنية العالمية التي من أهمها جمعيات المحاسبة والمراجعة الأمريكية والبريطانية وذلك بهدف تبادل الخبرات العلمية والمهنية والخدمات العديدة في هذا الشأن ومن أهمها ما يتعلق بموضوع شهادات الزمالة المهنية مثلACCA، CPA لتزويد أعضاء الجمعية بها، حيث أن الجمعية متمثلة في مجلس ادارتها وجميع اللجان الفرعية لا تدخر جهدا في سبيل تفعيل أنشطتها المتنوعة لزيادة وتعميم الفائدة على جميع أعضائها.

الجمعية تعقد حلقة نقاشية حول الاوضاع الاقتصادية والمالية

خلال حفل الغبقة الرمضانية الذي اقامته الجمعية يوم الاثنين الموافق ١٩٩٨/١٢/٢٨ تم عقد حلقة نقاشية حول الاوضاع الاقتصادية في البلاد حيث شملت دائرة النقاش الوضع المالي للدولة وموضوع دفع الضرائب لدعم الموازنة العامة، وانعكاس ذلك على القيمة السوقية لاسهم الشركات المدرجة واقفالاتها مع نهاية السنة المالية، حيث شارك في ادارة الحوار كل من السادة/ عبدالرحمن الحمود، خالد الجريوي، عبداللطيف الماجد، يوسف العبدالرزاق، حسين الغيص، عيد الظفيري وظافر هلال حيث توسعت دائرة النقاش لتشمل الوضع المالي للدولة وموضوع دفع الضرائب لدعم الموازنة العامة. وانعكاس ذلك على القيم السوقية لأسهم الشركات المدرجة واقفالاتها مع نهاية السنة المالية.

وبين المشاركون مدى الترابط بين الاوضاع العامة في البلد وانهيار أسعار الأسهم في البورصة.

وكانت الحلقة النقاشية قد استهلت بكلمة لامين سر جمعية الاقتصاديين الكويتية عبدالرحمن الحمود حيث أكد على امكانية الفصل بين ما يحدث في البورصة وبين الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الكويت.

وقال أن الاقتصاد الوطني لا يعيش مشاكل حقيقية قياسا بما يحدث في دول العالم الثالث مشيرا إلى إنه بالرغم من تداعي اسعار النفط في الأسواق العالمية فهناك ايرادات دائمة وهي ايرادات الاستثمارات الكويتية بالخارج والتي لا تدخل في الموازنة العامة للدولة.

وانتقد عدم وضع القرارات والحلول المطروحة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية موضع التنفيذ خصوصا التوصيات التي خرجت بها لجنة تصحيح المسار الاقتصادي عام ١٩٨٨.

المشكلة الرئيسية

وشدد على أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الكويت تتمثل في عدم وجود قرار لتطبيق القوانين.

واستعرض الحمود بايجاز شديد مذكرة بنك الكويت المركزي الأخيرة إلى مجلس الوزراء ومبررات تدهور اسعار الاسهم في البورصة.

وقال أن المذكرة اشارت إلى أن مقارنة أرباح الشركات خلال السنة المالية الحالية بارباحها عام ٩٧ خطأ باعتبار أن الأرباح المحققة السنة الماضية كانت استثناء وليست قاعدة وناتجة بالاصل عن نشاط مفتعل في البورصة. وبين ان أسعار الأسهم ارتفعت عام ٩٧ بنسبة ٤٣٪ عن عام ٩٦.

ارباح الشركات

وأورد بعض الأرقام الواردة في المذكرة عن أرباح الشركات خلال السنة المالية الماضية حيث قال ان نسبة أرباح الشركات المدرجة في البورصة نتيجة التعامل في الأسهم وصلت إلى ٧٣٪ من اجمالي ارباحها مقابل ٢٧٪ فقط ارباح ناتجة عن النشاطات الفعلية والاساسية لهذه الشركات. وأكد على أن رسم السياسة النقدية من اختصاص بنك الكويت المركزي مشيرا إلى أن الحكومة شكلت لجنة وزارية بصلاحيات كاملة لرسم السياسة النقدية علما بأن مجلس الوزراء نفسه لا يحق له التدخل في هذه السياسة. واستعرض الحمود الترابط القائم بين الوضع الاقتصادي العام في البلاد وما يحصل في البورصة من تدهور في أسعار الأسهم.

الوضع المالي

وأوضح انعكاسات الوضع المالي بشكل خاص حيث قال ان المصروفات المقدرة في الموازنة العامة للسنة المالية ٩٨/٩٩ تصل إلي ٤ ٣٦١ بلايين دينار في حين ان الايرادات المقدرة لا تتعدى ٢٤٤٣ مليون دينار، وأن العجز المتوقع ١٩١٨ مليون دينار.

وأشار إلى أن الباب الأول. الرواتب والأجور. يستهلك ١٣٢٥ مليون دينار وفي حال استدخال التأمينات الاجتماعية ورواتب العسكريين فإن الباب الأول يصل إلى ٢٣ بليون دينار. وبمعنى آخر أن كل الايرادات سوف تذهب إلى هذا الباب.

أصحاب القروض

وتوقع أن تمني الشركات بخسائر والأفراد كذلك اصحاب القروض والتسهيلات الائتمانية المستخدمة في

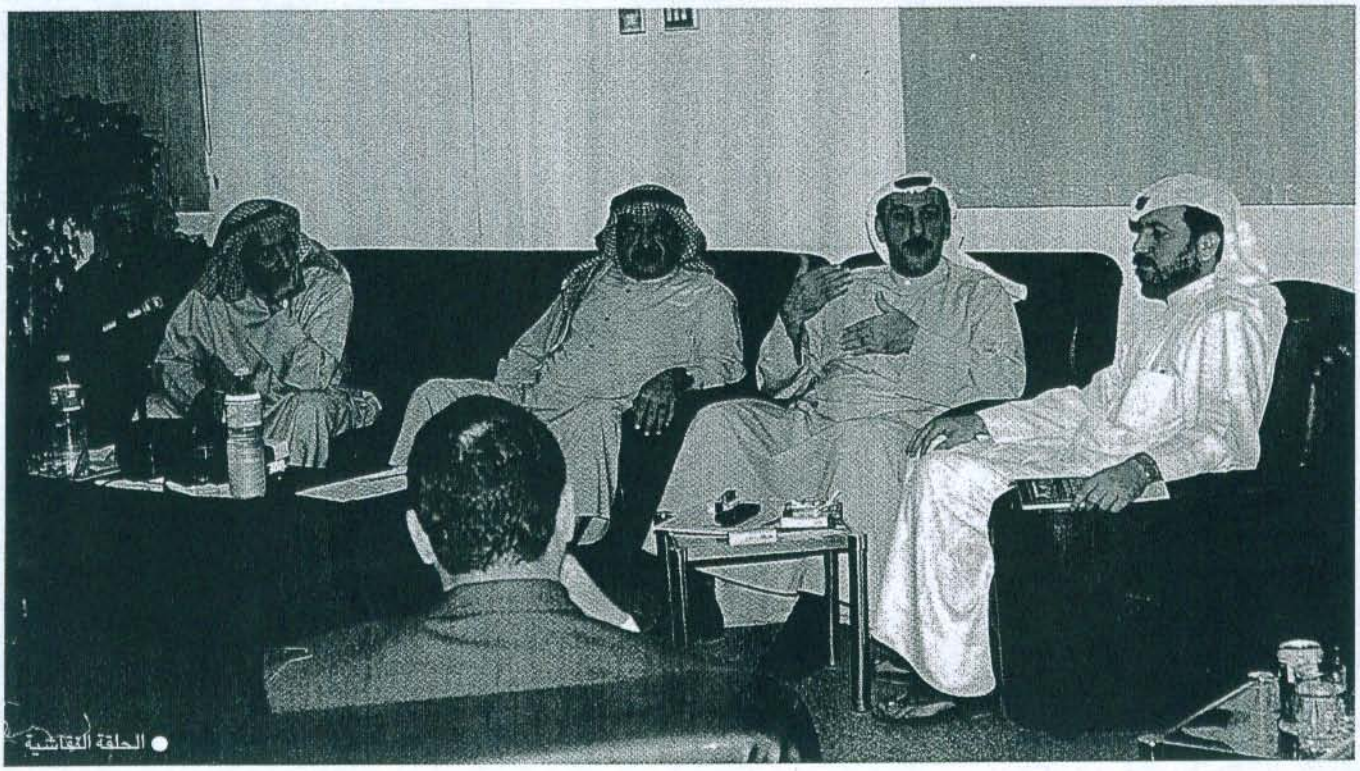

● الحلقة النقاشية

المتاجرة بالاسهم نتيجة تدهور الأسعار في البورصة والفرق الكبير بين قيمة الشراء واقفالات الاسهم بنهاية السنة المالية.

وطالب أصحاب الاختصاص من المحاسبين ومدققي الحسابات وضع المقترحات اللازمة لتفادي الخسائر المتوقع أن تمنى بها الشركات وذلك من وجهة نظر مهنية وفنية.

النشاط الحقيقي

وعقب عضو مجلس ادارة الجمعية ورئيس مجلس ادارة شركة الأولى للوساطة المالية يوسف العبدالرزاق قائلا أن الارتفاعات التي شهدتها الاسهم في البورصة لا تقارن بالأرباح الحقيقية للشركات المدرجة، حيث ابتعدت أغلبية هذه الشركات عن نشاطها الحقيقي. وانتقد دور المساهم لغيابة عن مساءلة مجالس ادارات الشركات معتبرا أن البورصة مازالت سوقا غير مكتملة بالرغم من مرور كارثتين ماليتين في الكويت. وحمل الحكومة مسؤولية عدم وجود قوانين مكتملة بشأن تنشيط البورصة كذلك عدم وجود قانون خاص بالاستثمارات الاجنبية وقانون الضريبة الذي مضى عليه ٥٠ عاما من دون تعديل حيث يصل حجم الضريبة على المستثمر الاجنبي إلى ٥٠٪ وفقا لهذا القانون.

أداء الشركات

وانتقد العبدالرزاق دعوة البعض إلى تدخل الحكومة كلما تراجعت اسعار الأسهم في البورصة وقال ان أداء الشركات هو الاساس قبل ان يتم تحميل أي طرف آخر مسؤولية التراجع.

وطالب بشفافية المعلومات والبيانات المالية التي تقدمها الشركات المدرجة للمساهمين، والتوسع في الأنشطة الرئيسية لهذه الشركات.

وقال أن الشركات تقفل أسعار الأسهم عند مستويات مرتفعة من دون رقابة عليها.

نشر المعلومات

من جهته دعا نائب رئيس جمعية المحاسبين خالد الجريوي إلى نشر المعلومات الخاصة بالشركات المدرجة وعدم حصرها في فئة معينة من المساهمين الكبار. فيما طالب أمين سر الجمعية عبداللطيف الماجد باستخدام اسلوب التكلفة أو القيمة السوقية ايهما أقل في تقييم سعر السهم في البيانات المالية للشركات المدرجة في البورصة، بهدف اعطاء أرقام حقيقية عن أوضاعها المالية. وأشار إلى أن بعض الشركات يستخدم اسلوب تكلفة السهم عند الشراء في حين أن البعض الآخر يستخدم اسلوب القيمة السوقية.

حسابات الوزارات

وقال عضو مجلس الادارة في جمعية

المحاسبين حسين الغيص ان حسابات الوزارات مكشوف وهذا الامر يحتاج إلى معالجة، مشيرا إلى أنه لا يوجد مواطن واحد يرغب في التنازل عن راتبه في الوقت الذي يرى فيه أن البعض قام بسرقة المال العام.

وأوضح أن الاقتراض لسد العجز في الموازنة العامة من شأنه أن يكبل البلد، والمطلوب تنويع مصادر الايرادات باعتبار ان اسعار النفط مرتبطة بالأسواق الخارجية وغير خاضعة للسيطرة.

عنصر المضاربة

وقال عيدالظفيري العضو في جمعية المحاسبين أن البورصة في الكويت تعتمد كليا على عنصر المضاربة بقصد جني الارباح بشكل سريع، وانتقد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني باعتباره مهمشا في حين ان هذا القطاع في الدول الأخرى بمثابة وعاء ضريبي تعتمد عليه الدولة في تنويع الدخل.

وأشار إلى التراجع الحاصل في البورصات العالمية بسبب التخوف من حصول كساد عالمي وقال ان سوق الكويت للأوراق المالية يجب الا يكون استثناء عن البورصات الأخرى.

واعتبر فرض الضرائب على المواطنين لسد العجز في الموازنة العامة للدولة سيكون أكثر عدالة من دفع الرسوم لكون أسلوب الضريبة يتضمن تقسيم المواطنين إلى شرائح وتصبح الضريبة متناسبة مع مستوى الدخول بعكس الرسوم التي يدفع المواطنون بقيمة متساوية من دون التفريق بين ذوي الدخول المرتفعة والدخول المتدنية. وعقب عضو جمعية المحاسبين ظافر الهلال على موضوع الضريبة قائلا: هناك مزايدة بين الحكومة ونواب مجلس الأمة على هذا الجانب في حين أن المواطنين لديهم استعداد كاف لدفع ضرائب للدولة مقابل تحسين الخدمات وتطويرها.

تسيير رحلة العمرة لاعضاء الجمعية ومرافقيهم

ضمن الأنشطة الهامة قامت اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية، بتوفيق من الله سبحانه وتعالى وباشادة كبيرة من أعضاء الجمعية ومرافقيهم بتسيير رحلة عمرة لأعضاء الجمعية ومرافقيهم حيث بلغ عددهم (٨١) مشارك وذلك خلال العشر الاوائل من شهر رمضان المبارك الماضي خلال الفترة من ٢٣ - ٢٥ ديسمبر ١٩٩٨، حيث رافق الرحلة عضو اللجنة الثقافية والاجتماعية السيد/ فيصل الطبيخ بصفته رئيسا لوفد رحلة العمرة والذي بذل قصارى جهده بهدف انجاح الرحلة من جميع جوانبها المتمثلة في اجراءات السفر وتأكيد الحجوزات واستلام غرف الفندق وجميع الخدمات الأخرى. والتي أشاد بها جميع المشاركين في تلك الرحلة وذلك من واقع الاستبيان الذي تم توزيعه عليهم عند عودتهم.

الاحتفال بالغبقة الرمضانية بحضور أعضاء الجمعية:

حسب ما اعتادت عليه الجمعية في شهر رمضان من كل عام اقامت اللجنة الثقافية والاجتماعية حفل الغبقة الرمضانية لاعضائها خلال شهر رمضان الماضي بتاريخ ٥/١/١٩٩٩، حيث شارك في الحفل عدد كبير من الحضور تحقيقا للهدف من اقامة مثل هذه الحفلات التي تساهم بشكل كبير في توطيد العلاقات بين جميع أعضاء الجمعية.

وجدير بالذكر بأنه خلال هذه الغبقة الرمضانية تم عقد حلقة نقاشية تناول فيها العديد من الموضوعات الاقتصادية والمالية الهامة.

افتتاح الجزء الثاني من البرنامج التدريبي للجمعية

بعد أن اختتمت لجنة التدريب بالجمعية بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٦ الجزء الأول من البرنامج التدريبي للموسم الحالي ٩٨/٩٩ والذي عقد فيه أربعة دورات تدريبية حول «تفسير وتحليل القوائم المالية». حيث عقدت دورتين منهم لعدد من المشاركين المرشحين من عدة جهات عاملة في الدولة، وتم عقد الدورتين الآخرتين بصفة خاصة لموظفي شركة البترول الوطنية الكويتية، حيث تناولت تلك الدورات قياس وتحليل التدفقات النقدية وتحليل الربحية والرفع التشغيلي والرفع التمويلي، والسياسات المحاسبية وتحليل المخاطر ومعدل العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين مدعمة بالتطبيقات والحالات العملية.

فقد تم افتتاح الجزء الثاني من الموسم التدريبي الحالي للجمعية، حيث تضمن هذا الجزء عدد ستة دورات تدريبية متنوعة خلال الفترة من ١٩٩٩/٢/٢٧ - ١٩٩٩/٥/٥، تم تعميمها على جميع الجهات المعنية وبيانها كالآتي:

هذا وتقوم لجنة التدريب حاليا بوضع الترتيبات الخاصة بعقد الدورة التأهيلية التي تعقدها الجمعية لاعضائها الراغبين في تأدية امتحانات القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة بواقع مرتين في العام قبل كل امتحان. حيث تقوم الجمعية بدعم تلك الدورات التأهيلية حيث تتحمل ٥٠٪ من تكلفتها ويقوم عضو الجمعية بتحمل باقي التكلفة فقط وهي ٥٠٪ أيضا، وتعتبر من الخدمات الهامة التي تقدمها الجمعية لاعضائها لكونها ساهمت مساهمة فعالة في مساعدة عدد كبير من الاعضاء على اجتياز امتحان القيد.

الجمعية تشارك في اجتماع الامانة العامة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

بناءا على دعوة من الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، شاركت الجمعية في اجتماع الامانة العامة للاتحاد المنعقد بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢ بالقاهرة وذلك بوفد يتضمن في عضويته كل من:

١ـ السيد/ خالد محمد الجريوي (نائب رئيس مجلس الادارة).

٢ـ السيد/ صافي عبدالعزيز المطوع (عضو مجلس الادارة ـ الامين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين):

حيث تتضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية ـ

ـ استعراض ما تم من قرارات وتوصيات لاعمال الامانة والهيئة العامة منذ عام ١٩٩٣.

ـ استعراض ما تم من مناقشات واجراءات في الاجتماع الذي تم عقده بالجامعة العربية بدعوة من معالي الامين العام للجامعة العربية في ١٩٩٨/٧/٤ للم الشمل والاجتماع الذي تم عقده في تونس في ١٩٩٨/١١/٢٧.

ـ استعراض المراسلات التي تداولت بين الاتحاد وبعض المنظمات المهنية الاعضاء.

ـ اعتماد المراكز المالية من عام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٨/١٢/٣١.

وكانت أهم القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع.

ـ التمسك بالنظام الاساسي الحالي للاتحاد العام والذي قررته الهيئة العامة للاتحاد في فبراير ١٩٩٣ بالقاهرة، وهو النظام الذي شارك في صياغته جميع الاعضاء المؤسسون والمعمول به حتى الآن والذي ينص على أن المقر الدائم للاتحاد هو القاهرة وأن أمين عام الاتحاد من دولة المقر، مع رفض أي مشروع لتعديل النظام الاساسي للاتحاد.

ـ ضرورة اصدار مجلة باسم الاتحاد وتشكيل مجلس ادارة برئاسة الامين العام وستة أعضاء آخرين تمت تسميتهم وذلك لمتابعة الاجراءات الخاصة باصدار المجلة والحصول على الترخيص القانوني باصدارها ولحين استكمال تلك الاجراءات يصدر الاتحاد نشرة اخبارية غير دورية تغطي نشاط الاتحاد.

ـ تحديد صفة عضوية اعضاء الاتحاد على نحو مفصل ودقيق يفرق بين العضوية العاملة، وعضوية المراقب من خلال استيفاء بيانات الاقرارات التي تم اعدادها لهذا الغرض.

ـ فتح الباب لقبول اعضاء مشاركين من الافراد المحاسبين القانونيين المزاولين للمهنة من خلال جمعياتهم ومنظماتهم أعضاء الاتحاد.

ـ تفعيل لجنة توحيد المصطلحات ويكلف الدكتور/ عبدالمنعم محمود بهذا الأمر.

● رئيس الوفد خالد محمد الجريوي

● عضو الوفد صافي عبدالعزيز المطوع

المؤتمرات العلمية والمهنية الدولية القادمة

Conferences Prgrammes

خـدمـة للقـارئ نورد في هذه الصفحة من باب شؤون مهنية استعراضا لأهم المؤتمرات العلمية والمهنية الدولية المستقبلية، تسهيلا للراغبين في المشاركة فيها بتوفير بعض المعلومات المهمة عنها وعناوين الاتصال بالجهات المنظمة لها.

المعهد البريطاني للمحاسبين القانونيين

1 - Developing Your Practice — مؤتمر تطوير الجوانب العملية لدى الأفراد
2.5 day conference, Cambridge 26-28 September 1999.

2 - Forensic Accounting — مؤتمر المحاسبة القضائية
One day conference in London, September 1999.

3 - Budgeting Conference — مؤتمر الموازنات
One day conference in London, September/ October 1999.

4 - International Accounting Standards — مؤتمر المعايير الدولية
One day conference in London, Spring 2000.

5 - Risk Management/ Disaster Planning — مؤتمر إدارة المخاطر
One day conference in London, Spring 2000.

6 - Multi-Disciplinary Practices — مؤتمر التطبيقات متعددة المجالات
One day conference in London, Spring 2000.

7 - Shared Services and Outsourcing — مؤتمر الخدمات المشتركة
One day conference Spring 2000.

For further information contact on:
للحصول على المعلومات التفصيلية يرجى الاتصال

e-mail: Skyriacou @ icaew.co.uk (or use the Feedback/ Noticeboard on this website)
freephone: 0800 783 5000 (for calls within the UK)
Phone: ++44(0) 171 837 4160
Post: Customer Services Department, Accountancy Courses & Conferences,
40 Bernard Street, London WCIN ILD
Source: ICAEW, DATE = 8th - February

الاتحاد الدولي للمحاسبين

1 - IFAC 2000 Conference: — مؤتمر عام ٢٠٠٠ للاتحاد الدولي للمحاسبين
(A Measured Response)
Date: 24-26 May 2000
Location: Edinburgh
Sponsor: International Federation of Accountants
Host: Institute of Chartered Accountants of Scotland
27 Queen Street
Ediburgh EH2 1LA, Scotland
Phone +44 (131) 225 - 5673
Phone +44 (131) 225 - 5673
Fax +44 (131) 225 - 3813
Web Site: IFAC 2000 HOME PAGE

لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC
تعلن عن مشروع لإصدار التقارير عن أداء الشركات

أعلنت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC أخيرا أنها قد بدأت العمل في مشروع جديد لاستخدام وسائل الإعلام الاكترونية لإصدار التقارير عن أداء الشركات. حيث كانت اللجنة قد أعلنت مسبقا عن اهتمامها المستقبلي في ذلك المجال من خلال وثيقة أصدرتها خلال شهر ديسمبر الماضي بعنوان «تشكيل المستقبل بالنسبة لـIASC». وقد اقترحت في تلك الوثيقة بأن يكون التوزيع الالكتروني للمعلومات هو أحد تحديات المستقبل لمجلس الإدارة حيث ذكر فيها: «لقد بدأت بعض الجهات باستخدام قنوات مثل الإنترنت و CD-ROM لإصدار البيانات المالية ومعلومات عن الأداء بشكل أسرع وكمية أكبر. كما أن تطور الطاقة الحسابية قد جعل بالإمكان إصدار البيانات بشكل أكفأ لم يكن ممكنا قبل بضع سنوات. وقد تتمكن الشركات مستقبلا من إصدار التقارير على أساس الزمن الحقيقي لوقوع الحدث. وقد يستدعي ذلك إحداث تغيير في طبيعة معايير التقارير المالية كذلك قد يضطر واضعو المعايير إلى إيجاد آليات جديدة تضمن الاستجابة السريعة للممارسات الحديثة في إعداد التقارير والناتجة عن الابتكارات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات». سيصدر عن المشروع تقرير مبدئي يقوم بإعداده أحد المشاركين الدائمين في شبكة المحاسبة وهو أندرو لينر من جامعة بيرمنجهام. للمزيد من التفاصيل.

Source = Accounting WEB, DATE = 12 TH - February

رخصة المحاسب الإداري

Certified Management Accountant

إعداد: أياد الرشيد
معيد عضو بعثة قسم المحاسبة- جامعة الكويت
MBA, CPA, CMA

يعتبر معهد المحاسبين الإداريين (Institute of Management Accountant) من أكبر المنشآت التعليمية في الولايات المتحدة التي تختص بتهيئة وتدريب المحاسب الإداري، وقد تأسس معهد المحاسبين الإداريين عام 1919م بسبعة وثلاثين عضوا فقط، وأصبح الآن من أكبر المنشآت التي تهتم بالمحاسبين الإداريين بعدد أعضاء يزيد على 80000 عضو. قدم معهد المحاسبين الإداريين العديد من المساهمات لتطوير مهنة المحاسب الإداري، وذلك عن طريق إصدار دوريات وأعداد سيمينارات في مختلف أنحاء الولايات المتحدة. وفي عام 1972م قام معهد المحاسبين الإداريين بتقديم اختبار رخصة المحاسب الإداري (Certified Management Accountant, CMA) لأول مرة، ويعتبر هذا الاختبار الثاني في الأهمية لمهنة المحاسبة بعد اختبار (Certified Public Accountant, CPA). يتكون اختبار (CMA) من أربعة أجزاء (Four Parts) كل جزء فيه يحتوي على 120 سؤال اختيار من متعدد، ومدة كل جزء 180 دقيقة بمعدل 1,5 دقيقة لكل سؤال. وعلى من يريد أن يقدم اختبار (CMA) عليه التعرف إلى المعلومات التالية والتي سوف توضح كل ما يتعلق بذلك الاختبار.

شروط التسجيل باختبار (CMA)

أ- أن يكون المحاسب حصل على درجة البكالوريوس من جامعة معترف بها في الولايات المتحدة أو خارجها، أما بالنسبة لخريجي جامعة الكويت فيجب عليهم إرسال شهاداتهم ليتم تقييمها إلى العنوان التالي:

World Education Service, Inc.
New York, NY, 10113-0754
Tel.: (212) 966-6311 Fax: (212) 966-6395

ب- أن يكون عضوا في معهد المحاسبين الإداريين (Institute of Management Accountant) ويجب على من يقدم الاختبار أن يقوم بتعبئة استمارة العضوية مع إرفاق حوالة بنكية بمبلغ ١٣٥ $ مدفوعة لحساب (Institute of Management Accountants, Inc.).

ج- الموافقة على الالتزام بقواعد أخلاق المهنة الموضوعة من قبل معهد المحاسبين الإداريين.

رسوم التسجيل باختبار (CMA)

٨٠ $ لكل جزء بالإضافة إلى ١٣٥ $ رسوم العضوية الخاصة بمعهد المحاسبين الإداريين.

وقت تقديم اختبار (CMA)

يمكن للمحاسب أن يقدم اختبار (CMA) بالكويت وفي أي وقت بالسنة، حيث إن الاختبار يقدم عن طريق الكمبيوتر ويقوم المحاسب باختيار اليوم والساعة المناسبة له، وذلك بإبلاغ المركز الذي يشرف على الاختبار.

خطوات التسجيل باختبار (CMA)

أ- يقوم المحاسب بتعبئة استمارة التسجيل باختبار (CMA).

ب- يقوم المحاسب بتعبئة استمارة العضوية بمعهد المحاسبين الإداريين.

ج- يرفق المحاسب الحوالات البنكية الخاصة بكل استمارة وإرسال كل ما تقدم للعنوان التالي:

Institue of Management Accountants
10 paragon Drive, Montvale, New Jersey, 07645-1760, USA

الدور الذي يقوم به معهد المحاسبين الإداريين بعد إرسال طلبات التسجيل والعضوية:

يقوم معهد المحاسبين الإداريين بإرسال تأكيد (Conformation) بالفترة التي يمكن للمحاسب أن يقدم الاختبار فيها، وهي عادة خمسة شهور، يمكن فيها المحاسب أن يقدم الاختبار في أي وقت يشاء. ومن ثم يقوم المحاسب بإبلاغ المعهد بالوقت الذي يناسبه لإجراء الاختبار، وذلك بالاتصال على معهد (Amid East) بالكويت الذي يقوم بدور الوسيط بين المحاسب ومعهد المحاسبين الإداريين وإذا لم يستطع أخذ نفس الموعد الذي حدده مسبقا، فعليه أن يحدد موعدا آخر عن طريق المركز نفسه.

المواضيع التي يتم تغطيتها في اختبار (CMA)

CMA part (1) Economics, Finance and Management.
(A) Microeconomics - 10%-15%.
(B) Macroeconomics - 10%-15%.
(C) International Business Environment - 10%-15%.
(D) Domestic Institutional Environment of Business - 10%-15%
(E) Working Capital Policy and Management - 10%-15%.
(F) Long-term Finance and Capital Structure - 10%-15%.
(G) Management and Communication - 20%-30%.

CMA part (2) Financial Accounting and Reporting:
(A) Development of Accounting Standards - 10%-15%.
(B) Advanced Topics in Financial Reporting - 50%-70%.
(C) Analysis of Financial Statement - 10%-15%.
(D) External Auditing - 10%-15%.

CMA part (3) Management Reporting, analysis, and Behavioral Issues.
(A) Cost Measurement - 20%-30%.
(B) Planning - 20%-30%.
(C) Control and Performance Evaluation - 20%-30%.
(D) Behavioral Issues - 20%-30%.

CMA part (4) Decision Analysis and Information Systems.
(A) Decision Theory and Analysis - 20%-30%.
(B) Investment Decision Analysis - 20%-30%.
(C) Quantitative Methods - 10%-15%.
(D) Information Systems - 20%-30%.
(E) Management Control - 10%-15%.

المراجع المقترحة التي يمكن الاعتماد عليها لاجتياز اختبار (CMA)

من المراجع الأساسية التي يفضل الاستعانة بها لاجتياز اختبار (CMA)
(1) CMA review part-1, Irvin N. Gleim, Eighth Edition.
(2) CMA review part-2, Irvin N. Gleim, Eighth Edition.
(3) CMA review part-3, Irvin N. Gleim, Eighth Edition.
(4) CMA review part-4, Irvin N. Gleim, Eighth Edition.

وبالإضافة إلى هذه المراجع، ننصح بأن يأخذ المحاسب دورة خاصة باختبار (CMA).

المراجع:

(1) Nikoli, Loren A., and Bazley, John D., International Accounting, 7th edition South-Western Publishing Company, Boston, Mass., 1997.
(2) Porter Gary A., Managemant Accounting: Planning and Control, PWS-Kent Publishing Company, Boston, Mass., 1993.
(3) Institute of Management Accounting Home Page.
(4) CMA Review Part-1, Irvin N. Gleim, 8th Edition.

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية

إعداد الدكتور/محمود عبدالملك فخرا
رئيس قسم المحاسبة كلية الدراسات التجارية

تناولنا في الأعداد السابقة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مجموعة متنوعة من دول العالم الغربية والشرقية المتقدمة منها والأقل تقدماً. فإبتدأنا بالولايات المتحدة الأمريكية وانتهينا في العدد السابق في دولة جنوب أفريقيا. ولقد كان الهدف من اختيارنا لهذه الدول هو التعرف على خصائص تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فيها ومدى علاقته بالنظام الاقتصادي والسياسي المحيط به في تلك الدول، حيث وجدنا أن نظام الدولة بشكل عام يؤثر ويتأثر بتنظيم المهنة بصورة واضحة مما نتج عنه سيطرة القطاع العام (الحكومي) على تنظيم المهنة أو تبني المهنيين الممارسين أمور تنظيم المهنة. ولعل هذه الظاهرة واردة في جميع دول العالم بغض النظر عن المستوى التكنولوجي والحضاري فيها.

وعليه فقد تم اختيار شريحة أخرى من دول العالم لنتفحص أبعاد وأشكال تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فيها، حيث بدأنا في هذا العدد بتنظيم المهنة في جمهورية مصر العربية، التي أخذت دور الريادة في الكثير من المجالات العلمية والمهنية بالمقارنة بباقي دول الشرق الأوسط.

ظهر العمل المحاسبي والمراجعي الحديث في مصر في أواخر القرن التاسع عشر، وتمثل في ذلك الوقت في أعمال الخبرة الحسابية أمام المحاكم على يد خبراء الجدول. وقد كانت أعمال الخبرة الحسابية في البداية بدون قانون ينظمها حتى صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩م والذي أدخل عليه تعديلات بعد ذلك بمقتضى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٣. ثم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢. وقد نظم القانون الأخير أعمال الخبرة واكتفى بعد ذلك بالخبراء الموظفين الحاصلين على درجة البكالوريوس في فرع التخصص.

وقد ارتبط ظهور وتطور العمل المحاسبي والمراجعي الحديث في مصر بالظروف والأحداث الاقتصادية والقانونية التي مرت بها، ويتبين ذلك بوضوح من خلال عرض وتحليل التطور التاريخي للمهنة على النحو التالي:-

لم يقبل المصريون على مهنة المحاسبة والمراجعة عند بداية ظهور الشركات المساهمة في مصر وانما استأثر بها المحاسبون. وقد كان من أسباب هذه الظاهرة وجود مصالح كبيرة للأجانب في هذه الشركات من ناحيتي الإنشاء أو الإدارة، وكذلك الاستعمار الذي كان يعمل على توجيه نشاط البلاد إلى الزراعة دون غيرها لتنتج له المواد الأولية اللازمة لصناعاته.

عقب إلغاء الامتيازات الأجنبية استردت مصر حقها في التشريع المالي، وصدرت تشريعات مالية جديدة بموجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضرائب على الدخل. وقد كان إلزام هذا القانون للممولين من شركات وأفراد بتقديم إقرارات سنوية بنتائج أعمالهم إلى مصالحة الضرائب بداية اهتمام المصريين بمهنة المحاسبة والمراجعة من ناحية، وازدياد الطلب عليها من ناحية أخرى.

فقد لجأ الممولون إلى المحاسبين للحصول على خدماتهم، إما لتقديم إقراراتهم ومناقشتها أمام مصلحة الضرائب، أو لامساك الدفاتر والحسابات لاستخراج نتائج أعمالهم.

إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين (الملكية) المصرية بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٤ إبريل سنة ١٩٤٦ على نمط جمعيات المحاسبين والمراجعين بإنجلترا. وقد أسس هذه الجمعية لفيف من المصريين والإنجليز الذين تلقوا علمهم في إنجلترا وأصبحوا أعضاء بجميع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز. وتهدف هذه الجمعية إلى تنظيم المهنة والارتقاء بمستواها، وذلك عن

طريق عقد امتحانات ذات مستوى رفيع لمن يرغب في الحصول على عضوية الجمعية أسوة بما هو متبع في إنجلترا، وذلك بعد الحصول على الخبرة المطلوبة بمكاتب الأعضاء.

تطورت برامج المحاسبة والمراجعة في كليات التجارة بالجامعات بحيث تتمشى مع التطور الاقتصادي للبلاد. ومن ذلك إنشاء شعب للمحاسبة عام ١٩٣٦، وإنشاء دراست عليا للمحاسبة بفروعها كالماجستير عام ١٩٤٢ ومعهد الضرائب عام ١٩٤٧، كما أنشئت دراسات خاصة عام ١٩٤٦ في المعهد البريطاني بالقاهرة لأداء امتحانات جمعية المحاسبين المعتمدين البريطانية.

صدور القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالرقابة والأشراف على هيئات التأمين وتكوين الأموال، حيث كان أول تقنينا للعرف الذي جرت عليه شركات المساهمة من ضرورة مراجعة حساباتها. فقد نص القانون على وجوب قيام الشركة باختيار مراجعا لحساباتها من كشف يضعه وزير المالية لهذا الغرض وكان المشروع يهدف من ذلك إلى المحافظة على حقوق المساهمين وصيانة أموال المدخرين وحماية الأدخار القيم، كما اشتمل القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون المذكور على تفسير الشروط المطلوب توافرها في مراقب حسابات هيئات التأمين.

في عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٣٣ بتنظيم مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة. ويعتبر هذا التشريع أول محاولة قانونية لتنظيم هذه المهنة في مصر. وقد حظر هذا القانون مزاولة المهنة إلا على من كان اسمه مقيدا في السجل العام للمحاسبين والمراجعين بوزارة الاقتصاد الذي يشتمل على ثلاثة جداول، ثم حدد شروط وإجراءات القيد في هذا السجل، كما تعرض لحقوق وواجبات المحاسبين والمراجعين في هذا المجال.

وقد كان صدور هذه القانون نتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي في البلاد وتشعب نواحيه، ونتيجة لادراك المشرع لخطورة المهنة الملقاة على عاتق المحاسبين والمراجعين، غير أن الاستعمار استعان بالمراجعين الأجانب للحفاظ على مصالحه الاقتصادية، فظلت المكاتب الإنجليزية الثلاثة الكبرى تبتلع معظم الأعمال.

ورغم ما في هذا القانون من عيوب خصوصا فيما فيها يتعلق بشروط القيد في الجداول، إلا أنه يعتبر بدون شك خطوة موفقة نحو تنظيم المهنة واعتراف من الدولة بأهميتها.

أدخلت تعديلات على بعض أحكام قانون الضرائب بصدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ بإلزام الشركات والممولين من الأفراد باعتماد إقراراتهم من أحد المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين قبل تقديمها إلى مصلحة الضرائب. كما استحدث المشرع الضريبي بعد ذلك إلزام الممولين بأن يرفقوا بإقراراتهم إقرارا من المحاسب والمراجع الذي يعتمد الإقرار الضريبي. ويبين فيه رأيه بالنسبة لقانونية صافي الربح (أو الخسارة) الخاضع للتسوية كما ورد في الإقرار المقدم منهم.

صدر القانون رقم ٣٣٨ في عام ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية (تعدل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤) حيث نص على ما يجب استخدامه منها، ووضع الأحكام التي يجب أن تتوفر في الدفاتر والمستندات منذ الاحتفاظ بها. فكان صدور هذ القانون عاملا جديداً أدى إلى توسيع نطاق الخدمات المحاسبية، كما أنه يسر مهام المراجع الخارجي نتيجة إلزام المنشآت بإمساك دفاتر تجارية منتظمة.

صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على نمط قانون الشركات الإنجليزي الصادر عام ١٩٤٨م.

وقد تناول هذا القانون لأول مرة في تاريخ التشريع التجاري المصري – بصورة تفصيلية – موضوع المراجعة الذي أحس بضرورته جمهور المعنيين بشؤون شركات فخصص لمراقبي الحسابات فصلاً كاملاً (المواد من ٥١–٥٤) من القانون. وبمقتضى هذا القانون أصبحت المراجعة إلزامية وشاملة لجميع الشركات المساهمة بعد أن كانت عرفا درجت الشركات الكبرى على إتباعه، كما تضمن هذه القانون الاحكام الخاصة بتعيين مراقب للحسابات وتحديد اتعابه وعزله وحقوقه وواجباته، ونص على الحد الأدنى من البيانات التي يجب ان يشتمل عليها تقريره الذي يقدم للمساهمين.

بالإضافة إلى ما تقدم فقد ادخل المشرع بالقانون المذكور نوعا من المراقبة الحكومية لحماية مصالح الأقلية في شركات المساهمة على ما اسماه التفتي (المولود من ٩٩–١٠١). كما ارتبط القانون المذكور بصدور القرار الوزاري رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن البيانات التي تشتمل عليها ميزانية الشركات وحساب أرباح وخسائر الشركات حتى أنه يمكن القول أن هذا القانون يعتبر أول خطوة حقيقة لتحديد المبادئ والقواعد المحاسبية في مصر. وقد الزم هذا القرار الشركات بإعداد حسابات وقوائم ختامية تتلخص في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح، وذلك وفقا لنماذج أعدت لهذا الغرض.

في عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٣٩٤ بإنشاء نقابة للمحاسبين

والمراجعين بهدف العمل على رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة على كرامتها وتنمية روح التعاون بين أعضاء النقابة، والمحافظة على حقوقهم والسعي إلى ترقية شؤونهم (المادة الثانية من القانون) ويتضمن هذا القانون نصوصا عما ينبغي على أعضاء النقابة من محاسبين ومراجعين أتباعه في علاقتهم مع زملائهم ومع الغير.

في عام ١٩٥٦ عقب العدوان الثلاثي على مصر شطب أسماء المحاسبين والمراجعين الأجانب من السجل العام للمحاسبين والمراجعين بجداولة الثلاثة وكذلك من عضوية النقابة. وبذلك تم تمصير المهنة وأصبحت مزاولتها في مصر خالصة للمصرين وحدهم، وهو أمر كان في صالح الدولة، جاء بعد أن كان المحاسبون الأجانب يمثلون أكثر من ٥٠٪ من عدد مراجعي الشركات المساهمة، ويحتكرون مراجعة أكثر من ٨٥٪ من شركات المساهمة، إلا أن إغلاق مكاتب المحاسبين الأجانب قد أدى إلى تضخم مفاجئ في أعمال مكاتب المحاسبين المصريين لا يقابله عددا مناسبا من المعاونين القادرين على القيام بالعبء مما كان له أثره على مستوى المهنة لذلك سارعت النقابة إلى المناداة بوجوب إصلاح أوضاع المهنة ووضعت مقترحات للعلاج أخذت الدولة بها بعد ذلك.

في عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٥٥، بشأن بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢) والخاص بإنشاء ديوان المحاسبة الذي نص على قيام ديوان المحاسبة بفحص مراجعة حسابات شركات المساهمة التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح أو تؤدي لها الحكومة إعانات مباشرة، وكذا مراجعة تقرير مراقب الحسابات، كما تضمن هذا القانون أن يتم تعيين مراقبي حسابات الشركات التي لا يقل نصيب الحكومة فيها عن ٢٥٪ بالطريقة التي يعين بها رؤساء مجالس إداراتها.

إقامة النقابة لبعض المؤتمرات العلمية وعقدها لعدد من الندوات كان له بعض الأثر في الارتقاء بمستوى الأداء في المهنة وتطويرها عن طريق بحث بعض المشاكل والموضوعات المحاسبية والضرائبية المهمة.

وقد كان أهم إنجازات النقابة في هذه الفترة إصدار دستور مهنة المحاسبة والمراجعة في ٤ أغسطس ١٩٥٨م.

ويتضمن هذا الدستور أربعة أبواب رئيسية تتكون من ٢٠ مادة أهمها:-

- الواجبات والحقوق المهنية (المواد من ١-١٢).
- الأمانة المهنية (المادتين ١٣، ١٤).
- ايضاحات لبعض الأوضاع الخاصة بالمهنة (المواد من ١٥-١٧)
- آداب وسلوك المهنة (المواد من ١٨-٢٠)

في عام ١٩٦١ أصدرت القوانين الاشتراكية وتأميم عدد كبير من الشركات، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ في شهر يونيو بتحديد المؤسسات العامة التي تشرف على شركات القطاع العام. وبالتالي تم وضع تنظيم جديد لمراقبة حسابات الشركات التي تساهم فيها الدولة، بغرض ضمان جدية وفاعلية مراقبة حسابات الشركات وتطوير مفاهيمها وطرائقها في الوقت نفسه بما يرفع مستوى هذه المهنة وينظمها في إطار من الأوضاع الاشتراكية هذا فضلا عن توفير فرص العمل لعدد كبير من المحاسبين المؤهلين ذوي الخبرة في خدمة القطاع العام.

وقد كان هذا التنظيم في ٤ فبراير عام ١٩٦١ بموجب القانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبة حسابات المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها. وقد وكل هذا القانون مهمة الرقابة إلى إدارة تنشأ بكل مؤسسة تختص بمراقبة حسابات الشركات وفحص مراكزها المالية وميزانياتها الختامية وإبداء الملاحظات بشأن نظامها المحاسبي، وصحة دفاترها وسلامة إثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة في تحقيق النتائج المالية. على أن يرفع مدير هذه الإدارة نتائج هذه الأعمال إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة قبل اعتمادها من رئيس الجمهورية. ويكون لمجالس إدارة هذه المؤسسات في صلاتها بالشركات سلطات واختصاصات الجمعية العمومية في شركات المساهمة في شأن تعيين مراقبي حساباتها. كما يضع مجلس إدارة المؤسسة لائحة بنظام العمل في الإدارة المذكورة وترتيب الوظائف والدرجات فيها في حدود القواعد المقررة ويصدر بهذه اللائحة قرار جمهوري.

إلا أن تغيير الوضع التنظيمي للقطاع العام في الشهر التالي لصدور القانون المشار إليه بإتباع نظام التقسيم النوعي للمؤسسات، وبمواجهة هذا القانون لهجوم عنيف من المحاسبين في شأن تطبيقه، ثم عدم صدور لائحة نظام العمل التي نص عليها القانون. كانت وغيرها من العوامل التي أدت إلى تعطيل تنفيذ هذا القانون بل وتجميده. ولم تتكون إدارات المراجعة طبقا لهذا القانون سوى بالمؤسسات التابعة لوزارة الصناعة، وهي تشكل حوالي ربع العدد الإجمالي للمؤسسات العامة.

وقد أثار صدور هذا القانون ضجة كبيرة ولاقي هجوما عنيفا من المحاسبين تركز في جبهتين. الأولى أن مهنة مراقبة الحسابات لن تؤتي ثمارها على الوجه الأكمل إلا في ظل المزاولة

الحرة المتطورة الخاضعة للتخطيط. والثانية تتعلق بعدم ضمان الاستقلال الكامل لمراقب الحسابات، إذا كانت تبعيته للمؤسسة العامة الي تتبعها الشركة محمل المراقبة، وكان هذا الوضع يشكل ثغرة خطيرة في هذا القانون.

ثم ألغى هذا القانون بعد أرجاء تنفيذ عاما بعد آخر في عام ١٩٦٥ (بصدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ الذي حل محله) لعدم تحقيقه لأهدافه وللثغرات التي كانت تؤثر على سلامته.

في عام ١٩٦٤ تم تطوير ديوان المحاسبات بتكوين الجهاز المركزي للمحاسبات بموجب القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤، كهيئة مستقلة تابعة لرئيس الجمهورية، تهدف أساسا إلى تحقيق رقابة مالية فعالة على أموال الدولة ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية لمسؤولياتها في مجال الخدمات والإنتاج ويباشر الجهاز اختصاصات وكلت إليه في مجال الرقابة المالية المحاسبية، وفي مجال الرقابة على الأعمال العامة وتقييم نتائجها.

وقد جاء هذا القانون نتيجة للتطورات الاقتصادية والاشتراكية التي تلت صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم ديوان المحاسبات. حيث أصبح من الضروري ان تتمكن الرقابة على الأموال والأعمال إلى قطاع الأعمال بجميع مكوناته من مؤسسات عامة وما يندرج تحت أشرافها من شركات ومنشآت تتملكها الحكومة ملكية كاملة أو جزئية نيابة عن الشعب.

كما اقتضى الأمر ان تكون هناك رقابة فعالة على مختلف المشروعات والوحدات الإنتاجية التي يضمها القطاع العام بمراجعته أعمالها ومراجعة تكاليف تلك الأعمال ومعدلات التكلفة النسبية لأنواع المشروعات والأعمال، واستكشاف نواحي الاقتصاد أو الإسراف في استخدام الأموال العامة، وتقييم ما يترتب عليها من نتائج والقيام بمعانية تلك الأعمال والتفتيش عليها للتثبت من تنفيذها بالتكلفة المقررة للتثبيت من نتائج أهدافها بالنسبة لما كان مقررا، وبذلك أصبح هذ الجهاز يقوم بدور فعال في عملية الرقابة الخارجية على الأعمال والأموال معاونة للسلطة الإدارية العليا في الجمهورية (رئاسة الجمهورية) والمجلس التنفيذي على أداء الوظيفة العامة.

صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجهات والمنشآت التابعة لها، ويسير هذا القانون في نفس الاتجاه الذي كانت بدايته صدور القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١، ولكن مع العمل على تلافي الثغرات وأوجه القصور التي كانت تشوب ذلك القانون المغلي. لذلك عمل القانون الجديد على استكمال إنشاء الإدارات في باقي المؤسسات وتوفير مزيد من الاستقلال لها، وتحديد واجباتها، وتحقيق نوع من التكامل بين هذه الإدرات والجهاز المركزي للمحاسبات كما صدرت لائحة بتنظيم العمل في هذه الإدارت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٦م.

وقد قنن هذا القانون بعض العرف السائد في مجال مهنة المراجعة، كم انه أضاف واجبات أخرى جديدة تعتبر تطويرا في العمل المراجعي. إلا أنه في نفس الوقت قد ترتب على تطبيقه بعض المشاكل.

اعتماد النظام المحاسبي الموحد لوحدات القطاع العام بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦، ليبدأ تطبيقه من أول السنة المالية ٦٧-١٩٦٨ والأهداف العامة لهذا النظام هي:-

توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف المستويات وربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية. وتسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها.

ولا شك ان اعتماد وتطبيق هذا النظام المحاسبي الموحد كان له تأثير كبير في دور وطبيعة المراجعة الخارجية.

قيام النقابة بتكوين اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب عام ١٩٦٩ يضم الهيئات المهنية في الدول العربية وينسق التعاون فيما بينها مستهدفاً العمل على رفع مستوى المهنة وارسائها على دعائم تستمد مادة حياتها من العلم والخبرة والآداب المهنية، وتعمل على ان تحاط بسياج من التقاليد في ظل دستور دائم ينظم هذه كله مع إقامة المؤتمرات والندوات العلمية تباعاً.

وقد عقد هذا الاتحاد مؤتمره الأول بالخرطوم في مارس ١٩٧١ لمناقشة واعتماد دستور مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية فأصدر المؤتمر مجموعة من التوصيات لتكون مشروعا لدستور مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية. وقد أوصى المؤتمر في مقدمة مشروع بتدعيم استقلالية مراقبي الحسابات سواء العاملين في الإطار الوظيفي أو في إطار مزاولة المهنة، ثم تضمن مشروع الدستور سبع توصيات أعدت على نمط العشرين مادة التي يتكون منها دستور المهنة في مصر.

كما تضمن مشروع الدستور أربعة ملاحق كالآتي:

١- دليل استرشادي للقواعد

الأساسية للمراقبة الداخلية.

٢ - دليل استرشادي للتعارف والمصطلحات التي يمكن ان يستخدمها المحاسب والمراجع في تقريره.

٣ - نموذج استرشادي للعناصر التي يجب ان يتضمنها على الأقل غير المحتوى على تحفظات لمراقب الحسابات.

٤ - دليل استرشادي لعناصر تقرير مراقب الحسابات على تقييم الأداء للوحدة موضوع المراجعة وهكذا يعد دستور المهنة في الدول العربية خطوة على الطريق الصحيح، فقد جاء ببعض التطوير والتحسين - المحدود - في نصوصه عن نصوص دستور المهنة في مصر.

صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين وتتكون هذه النقابة من أربع شعب من بينها شعبة للمحاسبة والمراجعة مع إلغاء العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥م.

ومن بين أهداف النقابة ما يلي:

- الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للتجاريين والمحافظة على كرامة المهنة ووضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارسة العمل.

- الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة وتقديم الآراء والتقارير اللازمة عنها إلى أجهزة الدولة المختصة وتحديد خصائصها ومتطلباتها وتطويرها في إطار النظام الاشتراكي وتنسيق العلاقات والروابط بينها وبين المهن الأخرى.

- العمل على تنمية نشر البحوث المهنية وتشجيع التاليف في مجالاتها وربط البحوث العلمية بمواقع الإنتاج بدراسة أساليب ووسائل تحسينه وزيادة وتخفيض تكاليفه.

- التعاون مع المنظمات المماثلة المحلية والإقليمية بالعالم أجمع وعلى الأخص الدول العربية والأفريقية والآسيوية في توثيق الروابط بينها تبادل المعلومات والخبرات. وقد بدأت نقابة التجاريين أعمالها فور إنشائها فاشتركت في المؤتمر الثاني لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الذي انعقد في بغداد في ديسمبر ١٩٧٢م.

قيام البنك المركزي في سنة ١٩٧٥ بإعداد أسس قواعد يتم بموجبها تصوير ميزانيات البنوك وحساباتها الختامية وأسس تقييم الأصول والخصوم بها ثم إعادة النظر في تلك الأسس في سنة ١٩٨١.

صدور قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢.

وقد تضمن الملحق رقم (٣) لائحة قواعد المراجعة التي يجب ان يلتزم بها مراقب الحسابات ويعتبر ذلك عملا رائدا سبق فيه المشرع المصري كثيرا من الدول في تقنينه لقواعد المراجعة المعترف بها دوليا.

- إصدار جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية في مايو ١٩٨٢ قواعد المراجعة التي يجب أن يستند إليها مراقب الحسابات عند القيام بمراجعة القوائم المالية وقد اشتملت القواعد التي أصدرتها الجمعية على البنود التالية -

- التخطيط لعملة المراجعة، مراقبة وتسجيل مراحل التنفيذ.
- دليل ونظام الحسابات.
- المراقبة الداخلية.
- وسائل الاثبات في المراجعة.
- المراجعة الشاملة للقوائم المالية.
- صدور القانون الجديد للجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ليحل محل القوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤، ٤٤ لسنة ١٩٦٥، ٣١ لسنة ١٩٧٥.

وبناء عليه يعتبر الجهاز المركزي للحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب تهدف أساسا إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون، وتعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه في هذه الرقابة، وذلك في النحو المبين في هذا القانون.

وقد نص القانون على أن يضع مكتب الجهاز الهيكل التنظيمي له ويحدد وحداته الرئيسية والمساعدة، ويصدر بهذا الهيكل قرار من رئيس الجهاز.

نستخلص من العرض السابق أن تطور ظهور التشريعات التي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية خلال الفترات التاريخية المتعاقبة قد تأثرت بشكل رئيسي بالظروف والتطورات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع المصري، وهذه الظاهرة كما أدرنا في المقدمة واردة في الحالات التي تناولناها في الأعداد السابقة، مما يثبت أن مهنة المحاسبة والمراجعة ما هي إلا نتاج التفاعلات المجتمعية بغض النظر عن الموقع الجغرافي للدولة وبغض النظر عن انتماءاته الإقليمية والقومية

المراجع

- أ. د. إبراهيم عثمان شاهين - أصول المراجعة، الطبعة الثالثة ١٩٩٢ ص ١٧ - ٢٦.
- أ. د. أحمد نور - مراجعة الحسابات - مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية - جمهورية مصر العربية ١٩٨٤.
- د. سمير عبد الغني - أصول المراجعة - معهد الكفاية الإنتاجية - جامعة الزقازيق، ١٩٩٤.

الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والمحاسبي واستخدامها لتطوير المراجعة والفحص الضريبي

د. وائل الراشد
أستاذ مشارك - قسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

يعتبر الاستعراض التحليلي من أبرز الأساليب الحديثة للمراجعة والفحص للقوائم المالية التي ظهرت في السنوات الأخيرة. ولقد بدأت التطبيقات المهنية والدراسات العلمية تتجه نحو استخدام بعض التحليلات الكمية التقليدية مثل النسب المالية وتحليل الاتجاه والسلاسل الزمنية. وذلك بالإضافة إلى أنواع أخرى مبتكرة مثل أريما. واكسرا وتمثل معظم هذه الأساليب الكمية آفاقا جديدة لمهنة المراجعة وفحص القوائم المالية.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل للوضع الحالي للاستعراض التحليلي مع دراسة لإمكانيات المستقبل وللآفاق الجديدة التي يفتحها هذا الاتجاه الكمي. كما يشمل تحليلا للإمكانيات التي يمكن أن تتيحها هذه الأساليب الحديثة في فحص الدفاتر والقوائم المالية مما يؤدي إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

مفهوم الاستعراض التحليلي:

يمثل الاستعراض التحليلي مجموعة من الأساليب والاختبارات التي تجري على المعلومات المالية لدراسة ومقارنة العلاقات المختلفة بين عناصرها. حيث يتوقع وجود واستمرارها على النمط بين فترة وأخرى. ويمثل الاستعراض (الفحص) التحليلي نوعا من أنواع اختبارات التحقق وهي الاختبارات التي تهدف إلى اختبار صحة الأرقام المحاسبية الواردة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية. وابرز مثال لهذا النوع من الاختبارات هو اختبار مدى صحة رصيد حساب معين.

التطور التاريخي لمهنة المراجعة للقوائم المالية:

يعتبر الاستعراض التحليلي تطويرا لأسلوب كان مستخدما في أول الأمر وكان يطلق عليه اسم «المراجعة الانتقادية» ويقصد به القاء نظرة سريعة وفاحصة على المستندات والسجلات ثم التوقف عند الأمور الشاذة وغير العادية التي قد تظهرها المستندات والسجلات وفحصها فحصا وافيا مع الاهتمام بفحص البنود العادية أو غير الهامة.

كانت هذه المراجعة الانتقادية تتم بعد اكتمال عملية المراجعة نفسها والتي كانت تقوم في أول الأمر على مراجعة عينة حكمية ينتقيها المراجع بناء على تقديره الشخصي.

وبذلك كانت المراجعة الانتقادية عبارة عن محاولة للتغلب على مخاطر المراجعة حيث أن هناك دائما احتمال «وجود قيد واحد خطأ أو به تلاعب ضمن القيود التي لم يقم المراجع بفحصها ويكون مبلغ هذا القيد من الأهمية بحيث يؤثر على نتيجة الأعمال أو المركز المالي. لذلك فإن مثل هذه المراجعة الانتقادية في يد المراجع الكفء في إمكانها أن تكشف عن عيوب المراجعة الاختيارية.

وباستخدام المصطلحات الحديثة التي ظهرت بعد ذلك فإن المراجعة الانتقادية كانت نوعا من اختبارات التحقق التي يجريها كبار المراجعين لمحاولة التغلب على أسلوب المراجعة الاختيارية القائم على أساس مراجعة «عينة مراجعة» أي إنها اختبار تحقق إضافي للتأكد من صحة اختبارات التحقق التي شملتها عينة المراجعة وكان المراجع الخبير يقوم بهذه العملية بعد انتهاء مراجعة العينة لعله يكتشف خطأ ما لم تظهره هذه المراجعة.

وكان أساس عمله هو استغلال خبرته عن طريق استخدام قدرته على تبيان تلك العناصر الشاذة بنظرته الفاحصة. ثم حدث تطور في أساليب هذه المراجعة بدأ باجراء أنواع من المقارنات ثم تطور إلى استخدام

النسب المالية المقرونة بالتحليل المالي/المحاسبي. ثم حدث تطور آخر أدى إلى استخدام أساليب كمية أثر تعقيدا مثل الارتباط والانحدار والسلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى.

وكان من طبيعة هذا التطور في الأساليب أن فكرة «النظرة السريعة الفاحصة بواسطة شخص خبير» لم تعد وحدها كافية ولكن أصبح هناك أيضا أساليب كمية تحليلية متقدمة وآخذة في التطور الزمني الذي أدى إلى استخدام اصطلاح «الاستعراض التحليلي» ليعبر عن هذا الأسلوب.

وبذلك فإن الهدف الأساسي للاستعراض التحليلي هو إجراء تحليلات إضافية بعد انتهاء المراجع أو لفت نظره إلى احتمالات مخاطر مراجعة إضافية.

وعلى هذا الأساس فقد فرق مجمع المحاسبين الأمريكي بين نوعين من الاختبارات هما:

١. اختبارات التفاصيل.

٢. الاستعراض التحليلي.

فإذا كان رصيد أحد الحسابات مثلا هو ناتج ١٠٠٠ عملية وتم اختبار ومراجعة ٢٥٠ عملية كعينة مراجعة، فإن مراجعة هذه العمليات يمثل اختبارات التفاصيل أما الاستعراض التحليلي فيهدف إلى دراسة هذا الرصيد الإجمالي للحساب باستخدام أساليب الاستعراض التحليلي المتوافرة لتحديد ما إذا كان هذا الرصيد منطقي وفي الحدود المعقولة. وبالتالي اعتبر الاستعراض التحليلي اختبار لمدى المنطقية. وكما يتيح استخدام أسلوب الاستعراض التحليلي للحصول على مؤشرات وإحصاءات تمثل مجموعة فرعية مثل مؤشرات عن كل مصنع أو خط إنتاج أو محل تجاري أو شركة صناعية معينة أو منطقة.. الخ.

وبذلك يتضح أن الاستعراض التحليلي يستخدم أساسا للحصول على مؤشرات إجمالية كما يمكن استخدامه للحصول على مؤشرات عن الإجماليات الفرعية المكونة لرقم الإجمالي الشامل.

وعلى هذا الأساس فيمكن اعتبار أن الاستعراض التحليلي هو فرع من اختبارات التحقق التي تؤدي إلى الحصول على مؤشرات إجمالية وتستخدم في الآتي:

المجال الأول:

عند تخطيط عملية المراجعة: وتساعد في تحديد درجة مخاطر المراجعة بالنسبة للمجالات المختلفة. وبالتالي تساعد على تحديد كمية الاختبارات وتوجيه برنامج المراجعة للتركيز على تلك التي تقل فيها درجة المخاطرة. وتتمثل درجة مخاطر المراجعة المرتفعة عادة في وجود فروق جوهرية بين رصيد حساب أو أرصدة حسابات مختلفة وبين مؤشرات الاستعراض التحليلي الخاصة بها. ويؤدي ذلك إلى تزايد احتمالات الخطأ في البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة للمراجعة الخاصة بهذه العناصر.

المجال الثاني:

أثناء إجراءات اختبارات التحقق الخاصة بالتفاصيل (اختبارات التفاصيل) فعند إنتهاء كل مرحلة من مراحل المراجعة يمكن مطابقة النتائج التي توصل إليها المراجع بمؤشرات الاستعراض التحليلي. وذلك لتحديد ما إذا كانت المراجعة تسير في الطريق السليم أم هناك مراجعة إضافية ظهرت. وتمثل مخاطر المراجعة الإضافية هنا في احتمال وجود فروق بين النتائج التي توصل إليها المراجع وبين مؤشرات الاستعراض التحليلي.

أساليب الاستعراض التحليلي:

يمكن تبويب أساليب الاستعراض التحليلي المستخدمة في الوقت الحالي إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقا لما يلي:

* المجموعة الأولى:

الحكم الشخصي للمراجع أو الفاحص الضريبي. وفقا لهذا النوع فإن مراجع القوائم المالية المبنية على خبرته الشخصية وتقديره الحكمي. ويطبق هذا الأسلوب عادة عند تخطيط المراجعة وكذلك بعد انتهائها للحكم على مدى معقولية النتائج الكلية كما يمكن تطبيقه كذلك خلال مراحل عملية المراجعة المختلفة.

ووفقا لهذا الأسلوب يقوم الفاحص عادة باستعراض أرصدة ميزان المراجعة لمعرفة مدى منطقية أرقام الأرصدة الموضحة به وبطبيعة الحال فإنه ينبغي أن يأخذ في الحسبان التأثيرات المختلفة للأوضاع الاقتصادية وأوضاع الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.. كذلك نجد أن المراجع يفحص الاختلافات الجوهرية بين أرصدة هذه السنة وأرصدة السنوات السابقة. كما يقوم أحيانا باستعراض أرصدة المخزون والمبيعات لمعرفة مدى تمشيها مع مستويات الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للمنشأة.. وهكذا.

وفي جميع الأحوال فإن المراجع يهدف أساسا إلى الحكم على ما إذا كان الإثبات الذي تم الحصول عليه منطقي ومعقول في نطاق تفهمه لطبيعة عمليات لمنشأة موضع المراجعة.

* **المجموعة الثانية:**

الأساليب الكمية المبسطة. وتشمل بصفة أساسية تحليل الاتجاهات والتحليل باستخدام النسب المالية/المحاسبية المعروفة. كما يشمل هذا النوع من التحليلات مقارنات بين بيانات الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة والبيانات التاريخية وبيانات موازناتها التخطيطية وأكثر أنواع هذه المجموعة استخداما في الولايات المتحدة الأمريكية، أسلوب تحليل التغيرات الذي يعتمد على فكرة تحليل حجم الذبذبات عن الفترة السابقة. ويشير مجمع المحاسبين الأمريكي إلى أنه «ينبغي على المراجع أن يحدد مقدار التغيرات المتوقعة لكل حساب وأن يستفسر عن أسباب التغيرات غير المتوقعة. ثم يجمع مجمل هذه الإثباتات ويربط بينها ليصل إلى رأي حول مدى معقولية الأرصدة. غير أن تحليل التغيرات يمكن أن يمتد إلى تحليل للاتجاهات عن فترات أطول بدلا من مجرد المقارنة بالسنة الماضية. حيث يمكن مثلا النظر إلى تحليل لمدى معقولية أرصدة هذه السنة بالمقارنة بأرصدة فترة ماضية تمتد إلى ثلاث أو خمس أو حتى عشر سنوات. ويعتبر تحليل الاتجاهات الأداة الرئيسة للاستعراض التحليلي في الحكم على مدى معقولية أرصدة الأجور والمرتبات وتستخدم في هذا المجال أساليب متباينة مثل المقارنة بأرقام الموازنة إذا كان الفاحص أو المراجع قد اطمأن إلى صحة وسلامة أسس إعداد هذه

الموازنة. وبطبيعة الحال يمكن الخلط بين أكثر من أسلوب من هذه الأساليب، فيمكن مثلا مقارنة النسب ببعضها أو الربط بينها وبين البيانات المنسوبة للصناعة أو مع أرقام الموازنات.

*** المجموعة الثالثة:**

الأساليب الكمية المتقدمة: تفيد الطرق الموضحة فيما تقدم في توجيه أنظار المراجع عن طريقة الحكم على مدى معقولية الرصيد غير أنها لا تقدم مقياسا دقيقا. ومن هنا ظهر هذا النوع الثاني من الأساليب وهي أساليب تعتمد بصفة أساسية على بناء معدلات رياضية إحصائية معتمدة أساسا على البيانات الماضية واستخدمها في التنبؤ بالأرصدة. أبرز هذه الأساليب أسلوب تحليل الانحدار الذي يستخدم في تحديد رقمي واضح لتوقعات المراجعين مع إيجاد مقياس ثقة (المأمونية) وكذلك مقياسا للدقة. ويمكن أن تكون هذه النماذج الرياضية التركيبية (الانحدار) نماذج مبسطة كما يمكن استخدامها على درجات مختلفة من التعقيد حسب ظروف كل حالة.

ومن المعروف أن أسلوب الانحدار يمثل التقدير أو التنبؤ بقيمة أحد المتغيرات من قيم متغير آخر أو تغيرات أخرى معروفة ويقوم الانحدار البسيط على أساس تحديد العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع وفقا للمعادلة التالية:

ص س = أ + ب س

حيث ص س ترمز للمتغير التابع فيها وس ترمز للمتغير المستقل أما أ، ب فترمز لثوابت أو لمعالم الانحدار.

وتبسيطا لشرح إمكانية استخدام أسلوب الانحدار البسيط. نفرض إن ص هو (المتغير التابع) - هي تكلفة الإنتاج (بالدينار) وأن س (المتغير المستقل) هي عدد الوحدات المنتجة وأنه أمكن حساب قيم الثوابت أ، ب في ضوء معلومات عن سنوات ماضية تبين حجم الإنتاج وتكاليف إنتاج هذا الحجم عن كل فترة من هذه الفترات. وإذا فرض أنه أمكن باستخدام هذه البيانات تحديد قيمة كل من أ، ب وأن:

أ = ١٠٠٠، ب = ٤٠٠

وبذلك تكون قد كونا معادلة تنبؤ كما يلي:

ص س = ١٠٠٠ + ٤٠٠ س

ومعنى ذلك أن هناك تكاليف ثابتة قدرها ١٠٠٠ دينار إن كل وحدة من المنتج ص تتكلف تكاليف متغيرة قدرها ٤٠٠ دينار إلى جانب هذه التكاليف الثابتة.

وعلى هذا الأساس يمكن التنبؤ بتكاليف الإنتاج لتكون ٥٠٠ وحدة وعليه فإن:

ص ٥٠٠ = ١٠٠٠ + ٤٠٠ X ٥٠٠ = ٢٠١٠٠٠ دينار

وهنا يمكن استخدام هذا التنبؤ في الاستعراض التحليلي. وتختلف طريقة الاستخدام باختلاف مجال الاستعراض التحليلي وفقا لما يلي:

١- إذا كان الاستعراض التحليلي يتم في مرحلة تخطيط المراجعة أي قبل إجراء اختبارات التفاصيل فإن المقارنة تتم بين رصيد الحساب (أو الحسابات) الفعلي بسجلات المنشأة وبين الرصيد المبتدأ به باستخدام معادلة الانحدار.

٢- إذا كان الاستعراض التحليلي يتم بعد القيام بمرحلة من مراحل اختبارات التفاصيل أو بعد الانتهاء من هذه الاختبارات بأكملها فإن المقارنة تتم في هذه الحالة مع نتائج المراجعة التي قد تؤدي إلى تعديل الرصيد أو اعتباره صحيحا. ويلاحظ أن مراجعة التفاصيل تشمل عينة أي جزء من العناصر المكونة للرصيد الإجمالي. وتستخدم هذه العينة في التنبؤ بالرصيد الإجمالي. فإذا شملت مراجعة التفاصيل مثلا شهرين من عام ١٩٩٧ استخدمت نتائجها في تقدير الرصيد الإجمالي عن العام بأكمله. ثم يقارن هذا الرصيد الإجمالي بالرصيد المتنبأ به باستخدام معادلة الانحدار.

وفي حالة وجود فروق جوهرية بين التقدير باستخدام معادلة الانحدار يكون هذا مؤشر لوجود مخاطر مراجعة إضافية في هذا الحساب ينبغي مراعاتها في تخطيط برنامج المراجعة.

وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه المعادلات (تحليل الانحدار) تفترض بقاء العلاقة الأساسية المكونة لها دون تغيير. فإذا تغيرت الطاقة الإنتاجية للمصنع مثلا وجب إعادة دراسة هذه العلاقات والمعادلات ويستخدم في هذه الحالة أسلوب الانحدار المتعدد حيث يقوم على المعادلة الآتية:

ص س = أ + ب ١ س ١ + ب ٢ س ٢ + ... ب ق س ق

حيث ص س المتغير التابع في حين أن س ١، س ٢، س ق متغيرات مستقلة أما أ فتمثل مقدارا ثابتا وتساوي قيمة ص س عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة = صفر. أما ب ١، ب ٢، ب ق فترمز إلى ثوابت (معاملات الانحدار).

وفي هذه الحالة يمكن الربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتكوين معادلة الانحدار باستخدام البيانات السابقة وفقا لما تقدم.

ويمكن في حالة المثال السابق اعتبار تكلفة الإنتاج المتغير واعتبار العناصر المكونة له متغيرات مستقلة مثل المواد الخام المباشرة، العمل المباشر، عناصر التكاليف الصناعية المباشرة وغير المباشرة.. الخ. كما يمكن مثلا اعتبار رصيد الربح (أو الخسارة) متغيرا تابعا ومجموعة الحسابات المكونة له متغيرات مستقلة.. وهكذا.

ولعل من أهم خصائص تحليل الانحدار قياسه لمدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع وكذلك قياسه لمدى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة ككل على المتغير التابع. وكذلك يمكن قياس أثر إدخال كل متغير مستقل على المعادلة.. وهكذا وفقا لما هو معروف إحصائيا.

ولقد تطور الوضع بالنسبة لمعادلات الانحدار المتعددة المستخدمة في المراجعة في الدول الغربية بصفة عامة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. وأدخلت بهذه المعادلات بيانات عن الصناعة والاقتصاد وغيرها من عوامل البيئة المؤثرة على أرصدة حسابات سبق مراجعتها في الماضي إلى معلومات أخرى ماضية وحالية لم تراجع، بعضها غير مالي ولكنه متغير من داخل أو خارج المشروع.

ويلاحظ أن التنبؤ له خاصية مختلفة لأنه ليس تقديرا للمستقبل ولكنه تقديرا لإجراء أو مجالات لم يتمكن المراجع من مراجعتها ضمن اختبارات التفاصيل.

ونستوضح مما تقدم أن أسلوب الاستعراض التحليلي الذي بدأ

بمجرد نظرة فاحصة لمراجع خبير بعد انتهاء المراجعة قد تطور تطورا كبيرا من حيث مجالات استخدامه ومن حيث الأساليب المستخدمة.

فمن حيث الاستخدام امتد الاستعراض التحليلي ليشمل مرحلة التخطيط ومراحل التنفيذ ومرحلة الاستعراض النهائية. ومن حيث الأساليب المستخدمة أصبحت هناك مجموعة كبيرة من الأساليب المستخدمة من بينها أساليب متقدمة للتنبؤ أهمها أسلوب الانحدار المتعدد. غير أن الأساليب التقليدية مازالت أكثر شيوعا بالاستخدام. وقد يكون السبب في ذلك راجعا إلى أن الأساليب الكمية المتقدمة أصعب نسبيا كما أن المراجعين لم يعتادوها بعد.

هذا وقد أرفقت لعناية القارئ مجموعة تمثيلية لبعض النماذج والأساليب الرياضية الكمية المستخدمة في عمليات التحليل لأغراض المراجعة.

استخدام تحليل التعادل في الضرائب

يمكن تطبيق تحليل التعادل في الفحص الضريبي للوصول إلى معدلات الربحية من خلال الاستدلال بالمتغيرات التالية الدالة على هامش الربحية:

(١) الربح المستخرج من قيمة المخزون:

صافي الربح بعد الضريبة (ح) = بدل المخزون (ض) * الوعاء (ح)

(٢) صافي الربح المحاسبي:

صافي الربح = السعر x الوحدات - (التكاليف الثابتة + التكلفة المتغيرة + الوحدات)

أي = الإيراد - (التكاليف الثابتة + المصروفات المباشرة) . (العقود)

وغالبا ما يتم تحديد حجم الإيراد المطلوب بواسطة تحديد هامش ربح من العقود على النحو التالي:

$$\text{الإيراد} = \frac{\text{التكاليف الثابتة} \quad \text{صافي الربح بعد الضريبة}}{(١ - \text{ض})}$$

$$\frac{}{١ - \text{التكاليف المتغيرة}}$$

مثال (١):

التكاليف الثابتة = ٥٠٠٠ دينار، التكلفة المتغيرة للوحدة ٣ دنانير

سعر البيع = ٥ دنانير، معدل الضريبة = ٤٠٪

فما هو حجم المبيعات؟؟؟ علما بأن صافي الربح بعد الضرائب المطلوب = ٥٠٠ دينار

الحل:

$$\text{صافي الربح قبل الضريبة} = \frac{٥٠٠}{(١ - ٤٠٪)} = \frac{٥٠٠}{(٦٠)} = ٨٣٣ \text{ دينار}$$

$$\text{حجم المبيعات} = \frac{٥٠٠ + ٨٣٣}{٥ - ٣} = ٢٦١٫٥ \text{ وحدة}$$

يمكن افتراض أن حجم المبيعات = قيمة العقد للجهة الخاضعة للضريبة وبالتالي يمكن التعويض بالمعادلة على النحو التالي

قيمة العقد إجمالي التكاليف + (٪) من الإيراد (صافي الربح)

مثال (٢):

يمكن اعتبار نسبة التكاليف الثابتة في العقد كمؤشر عن مدى الربحية في العقد؟

استهلاك رأس المال:

- رأس مال شركة أوتيس المصرح به ٦,٥ مليون دينار (مكون من أسهم عادية / ١ دينار للسهم).
- وقعت الشركة اتفاق امتياز (Franchise) بمبلغ ٤,٥ مليون دينار.

المركز المالي للشركة في ١٩٩٨/١٢/٣١:

أصول	(مليون دينار)		خصوم
٩,٠٠٠	(أصول	١,٥٠٠	دائنون
	ناقصة	٦,٥٠٠	رأس المال
	ومتداولة)	١,٠٠٠	أرباح محتجزة
٩,٠٠٠		٩,٠٠٠	

● بفرض أن القيمة الأصلية للأصول ١٠ مليون، وقد قدمت الشركة طلب لدى الإدارة الضريبية بوزارة المالية لاحتساب استهلاك رأس المال بواقع ٢٠٪.

● فهل يخضع هذا الاستهلاك للضريبة أم لا؟!

الحل

أولا:

- أصول الشركة (القيمة الحقيقية)		١٠,٠٠٠
- دائنون	(١,٥)	
- مقابل الامتياز	(٤,٥)	٦,٠٠٠
- الصافي		٤,٠٠٠

∴ رأس المال المستهلك لا يخضع للضريبة لانه يقل عن رأس المال المصرح به (٦,٥).

ثانيا:

بفرض أن القيمة الحقيقية لكل من:

- للأصول		١٤,٠٠٠
- دائنون	(١,٥)	
- مقابل الامتياز	(٤,٥)	٦,٠٠٠
- الصافي		٨,٠٠٠

ولما كان الصافي يزيد عن رأس المال المصرح (٨ - ٦,٥ = ١,٥) يخضع استهلاك رأس المال للضريبة (١,٥ x ٢٠٪ = ٣٠٠,٠٠٠ دينار).

ثالثا:

بفرض أن الاستهلاك يحتسب من رأس المال المصرح به (٦,٥ x ٢٠٪ = ١,٣٠٠,٠٠٠)

ولما كان هذا الاستهلاك يقل عن صافي الأصول (١,٥ - ١,٣ = ٠,٢)

∴ إذن تخضع كامل قيمة الاستهلاك للضريبة

رابعا:
إذا قررت الشركة رد نصف رأس المال ٥٠٠ ٪ X ٦,٥ = ٣,٢٥٠)
قيمة المبلغ الذي يخض للضريبة ١,٥٥٠٠ – صافي المتبقي.
أما المتبقي من رأس المال (٣,٢٥٠ – ١,٥٤ = ١,٧٥٠) فيمثل استهلاكا حقيقيا لرأس المال ولا يخضع للضريبة.

مثال (٣):
إذا كان سعر البيع للوحدة = ٤ دينار، والتكلفة المتغيرة = ٣ دنانير، والتكاليف الثابتة = ٥٠٠ دينار.
١- حجم مبيعات التعادل = ٥٠٠ وحدة
٢- حجم المبيعات الذي يحقق صافي ربح ٣٥٠ دينار = إجمالي التكاليف + صافي الربح.
٣- سعر البيع X عدد الوحدات المنتجة = (التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة) + ٣٥٠
٤س = (٥٠٠ + ٣س) + ٣٥٠
٤س – ٣س = ٨٥٠
∴ س = ٨٥٠
٤- حجم المبيعات (أو قيمة العقد) الذي يحقق صافي ربح (١٠٪) من الإيراد.
الإيراد = إجمالي التكاليف + ١٠٪ من الإيراد
٤س = ٥٠٠ + ٣س + ١٠٪ (٤س)
= ٥٠٠ + ٣س + ٠,٤ س
٤س – ٣س – ٠,٤ س = ٥٠٠
س (٤ – ٣ – ٠,٤) = ٥٠٠

$$\therefore س = \frac{٥٠٠}{(٤ - ٣ - ٠,٤)} = \frac{٥٠٠}{٠,٦} = ٨٣٣ \text{ وحدة}$$

نموذج تقرير تكاليف المتعادلة

شركة ------ (قطاع مقاولات الطرف)
مقاولة -------

	مؤشر النسب	
* التكاليف المباشرة	/	
- أوليات (خامات/ مواد ..)	/	××
- رواتب على العقد	/	××
- استشارات وخدمات أخرى	/	××
* مصاريف ثابتة (دفترية)	/	
- الاستهلاكات	/	
- دراسة العطاءات والدراسات الأولية	/	××
- تشغيل الأصول (معدات، آلات)	/	××
* تكاليف مقاولي الباطن	/	××
* مصاريف إدارية وغير مباشرة	/	××
- تشغيل ثوابت (ورش، آلات)	/	××
- تكاليف إدارية ومصاريف عمومية	/	××
* إجمالي تكاليف المقاولة	/	××

١- استخراج نسب الأهمية لكل بند من بنود المقاولة لمجمل العقد (الاستشارات، القيمة).
3- مقارنة نسب هذه البنود مع مثيلاتها في عقود مماثلة (ضمن القطاع).
4- شروط حساب أرباح المقاولات تحت التنفيذ (محاسبيا)

١- أن يكون الجزء الذي تم من المقاولة في نهاية السنة المالية هو الجزء الأكبر منها. (بعض الآراء تقول إنه لا يقل ٣ / ٢ العقد، وذلك أن حجم الأعمال الباقية ضئيل، لذا فإن احتمال الخسارة في هذا الجزء ضئيل نسبيا).
٢- حساب الربح عن الأعمال المنفذة وفي حدود الجزء الذي صدرت عنه شهادات من مالك العقد.
٣- لا يعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة للجزء الذي تم هو الربح الواجب ترحيله لحساب الأرباح (يجب خصم مخصص كاحتياطي لخسائر محتملة)، ولقد جرى العرف على حساب الصافي الربحي عن الأعمال المقامة، والبعض الآخر يحتسب من واقع الجزء المحصل من قبل المقاول فعلا من قيمة المستخلص.

مثال (4): عقد شركة خاضعة للضريبة:
- القيمة ٦٠٠,٠٠٠ دينار
- الأعمال المنفذة ٣٥٠,٠٠٠ دينار
- الأعمال المعتمدة (من الوزارة) ٣٠٠,٠٠٠ دينار
- الأعمال التي صدرت بها شهادات من الوزارة تعادل (٧٠٪) من العقد أو الأعمال المطلوبة
- يتضمن العقد أن تقوم الوزارة بدفع (٩٠٪) من قيمة المستخلص.

فما هو الربح المحقق عن الأعمال من هذه المقاولة؟!

الحل

	(دينار)
* أولا: حساب الربح عن المحقق من الأعمال	
- تكلفة الأعمال التامة في نهاية الفترة	٣٥٠,٠٠٠
- تكلفة أعمال تمت ولم تعتمد بعد	٥٠,٠٠٠
- تكلفة الأعمال المعتمدة	٣٠٠,٠٠٠
- القيمة التعاقدية للأعمال التامة والمعتمدة (٦٠٠,٠٠٠ * ٧٠٪)	٤٢٠,٠٠٠
- الربح عن الأعمال التامة والمعتمدة	١٢٠,٠٠٠
- الربح الواجب ترحيله إلى حساب الربح (١٢٠,٠٠٠ * ٢/٣)	٨٠,٠٠٠
	٤٠,٠٠٠

* وفي حالة تطبيق سياسة الحيطة والحذر، فإن الربح المرحل إلى حساب الأرباح والخسائر يكون ٧٢,٠٠٠ (٨٠,٠٠٠ X ٩٠٪)
- ويتم احتجاز ٤٨,٠٠٠ (١٢٠,٠٠٠ – ٧٢,٠٠٠)
● عند إتمام العقد يعاد حساب الربح ويرحل نصيب الربح في آخر سنة من العقد إلى حساب الربح

ثانيا: على فرض أنه في نهاية إتمام العقد كانت التكلفة الإجمالية للمقاولة (420,000 دينار)، وأنه تم اعتماد كل الأعمال وصدرت شهادة بها. فكيف يتم احتساب أرباح العقد في السنة التي تم فيها؟

	(دينار)
* حساب أرباح العقد في سنة الإتمام:	
- القيمة التعاقدية	٦٠٠,٠٠٠
- التكلفة الإجمالية للعقد	٤٢٠,٠٠٠
- إجمالي أرباح العقد	١٨٠,٠٠٠
* يطرح - أرباح مرحلة من أعوام سابقة	٧٢,٠٠٠
أرباح العام الحالي	١٠٨,٠٠٠

ثالثا: بافتراض أن الشركة قررت ضمان (5٪) من أرباح العقد أو مجموعة نفقات فترة الضمان، فيحتسب الربح على النحو الآتي:

* أرباح العام الحالي	١٠٨,٠٠٠ دينار
- (٥٪) احتياطي فترة الضمان	٩,٠٠٠ دينار
(١٨٠,٠٠٠ * ٥٪)	
- الربح المرحل إلى حساب الأرباح والخسائر للعام	٩٩,٠٠٠ دينار

مثال (٥): المصاريف المباشرة للسنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٩٨

	دينار كويتي
سفر	٢٣٦٥
مطبوعات	٨,٠٧١
هاتف وتلكس	٥,٥٩١
إيجار سكن	١٥٠,١٨٦
تجهيزات سكن	
إيجار مكتب	
مصاريف مكتب	
تعليم	
شحن	
صيانة مكائن	١,٢٤١
حاسب آلي	١,٠٤٦
مصاريف معيشة	
مصاريف فندق	٨٣٠
أجور خدمات بريدية	١,٨١٠
متنوعة	٤,٣٠٧
مصاريف سيارات	٦٤٠
تأمين	
مستشاري الباطن	
رواتب موظفين	
رواتب فنيين ومصاريف مباشرة	١,٠٣٧,٦٨٩
حملت من قبل المكتب الرئيسي	
إجمالي المصاريف المباشرة	١,٤٦٥,٤٤٣

فما رأيك بهذه البنود لأغراض الفحص الضريبي؟

مثال (٦): المصاريف الإدارية للمكتب المحلي للسنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٩٨

	دينار كويتي
رواتب الموظفين الإداريين	٧٤,٨٢٩
مصاريف سفر	
طباعة	٤,٦٠٦
بدل تعليم	٥,٣٨٦
هاتف وتلكس	٤,٦٣٤
بريد وخدمات بريدية	٤,٣٣٨
ضيافة	٤,٥٩١
مصاريف عامة	٦,٦٣٩
صيانة وتصليحات	٧,٣٥٣
	(١,٠٠٦)

فروق	المخصص	الاحتياطي
١	لاستهلاك أو تخفيض الأصول	لتقوية المركز المالي
٢	لمقابلة التزامات أو خسائر معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة	لمقابلة خسائر قد تحدث وقد لا تحدث
٣	لا يتوقف عمله على تحقيق ربح بل هو ضروري	يؤخذ من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع
٤	تحمل لحساب آخر	يؤخذ من حساب التوزيع
٥	يمثل خسائر أو التزامات أو مطلوبات للغير	يعد من حقوق أصحاب الشركة «الملاك»
٦	ينتج عنه نقص في قيمة الأصول	ينتج عنه زيادة في الأصول «حقيقية»

مصاريف حاسب آلي	٦,٦٨٠
مصاريف نقل موظفين	١٠,٦١٠
تأمين	٥,٧٨٩
مصاريف طبابة	٨,٥٠٦
أتعاب مهنية وتدقيق	٢٠,٧٧٠
إيجار	٤,٤٦٨
مصاريف سكن	٥,٣٣٠
مصاريف سيارات	٣٢٨
اشتراكات	١,٦٣٥
مصاريف بنكية	١٨٧,٨٥٠

فما رأيك بهذه البنود لأغراض الفحص الضريبي؟

مثال (٧): التفرقة بين المخصص والاحتياطي لأغراض الفحص الضريبي

* فروق تقييم الأسهم - مخصص الاستهلاك
* خسارة محققة نتيجة تسويات وإعادة احتسام أ. مالية
* مخصص ديون عن تسويات مشكوك فيها - مخلص خصم أوراق القبض
* مخصص أ.ق مشكوك في تحصيلها - مخصص مكافأة نهاية الخدمة
* مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات - مخصص القروض وضمانات وديون
* مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمار في العقار
* احتياطي هبوط سعر المخزون السلعي - مخصص خسائر القروض
* مخصص تدعيم المركز المالي - مخصص هبوط أسعار الأراضي
* مخصص تدعيم الأصول الثابتة - مخصص خسائر تحويل العملة
* خسارة بيع استثمارات محتملة - مخصص الخصم النقدي
* مخصص هبوط أسعار البضائع - مخصص التأمين الداخلي
* مخصص موازنة الأرباح «تثبيت الكوبون» - مخصص إيراد السندات
* مخصص الضرائب - مخصص الصيانة اللاحقة للعقود
* مخصص التجديدات والتوسعات - مخصص الطوارئ
* مخصص هبوط أسعار العقار - ارتفاع أسعار الأصول
* مخصص شراء سندات الحكومة

المراجع:

AICPA, Audit Trail, New York. 1996.

Quantum. M, "Quantitative Auditing" MC-Grow Hill, Boston, 1998.

د. وائل الراشد، الفحص الضريبي في شركة المقاولات. مجلة التجارة - جامعة الزقازيق. العدد ٥٩، سنة ١٤، ١٩٩٧.

مشكلة عام ٢٠٠٠ لأجهزة الكمبيوتر وتأثيرها على البرامج المحاسبية والبرامج الأخري المماثلة

المهندس/عبدالعزيز أحمد الدعيج
نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الحاسوب الكويتية

الكثير من الناس قد قرأ أو سمع عن مشكلة الكمبيوتر في سنة ٢٠٠٠ في أنها سوف تؤثر على برامج الكمبيوتر من نظم تشغيل مثل (DOS, UNIX, WIN95)أو من برامج مثل (المحاسبة، شؤون الموظفين، المخازن...) ولكن في واقع الأمر أن المشكلة لها جانب آخر أكبر أهمية وخطورة والذي يتمثل في الأجهزة المقننة برقائق الحاسوبية (Microprocesser, Embedded Systems, PROM, EPROM) وهذه عبارة عن أجهزة الفيديو، تلفون نقال، الفيديو، جهاز قياس الضغط والحرارة للمصانع.... وهذه تعتبر أهم وأصعب مشكلة من برامج الكمبيوتر لأن تغيير التاريخ في برامج الكمبيوتر ممكن ولكن يتطلب وقت وجهد كبير من المبرمجين لعمل ذلك، أما المشكلة في الأجهزة المقننة برقائق الحاسوبية فأنها أكثر تحدي لأن الوقت والتاريخ يكون موجود داخل الرقائق (CHIPS)ولا يمكن تغيير عدد خانات التاريخ إلا بالاستعانة بأجهزة متخصصة أو استبدالها بأخرى جديدة. وإذا كان الحل في استبدال رقائق الحاسوبية الغير متوافقة مع سنة ٢٠٠٠ سوف نواجه مشكلة أخرى في التعرف على رقائق الحاسوبية من بين العشرات إلى المئات من الرقائق الأخرى (CHIPS) الموجودة داخل الجهاز. وغالبا ما يكون الحل المناسب هو تغيير الجهاز بالكامل.

وتتلخص هذه المشكلة التي تهدد بنشر الفوضى وشل القدرات التشغيلية والاتصالية الخاصة بالحاسبات الآلية وبالتالي الفشل الكامل في نظمها، في عدم مقدرة البرامج الحاسوبية التعامل مع أي تاريخ فيما بعد ١٩٩٩ وتعود المشكلة إلى بداية اختراع أجهزة الحاسب الآلي، حيث أن برامجه تتوقف عند ستة أرقام أو خانات للدلالة على التاريخ اثنان لليوم واثنان للشهر واثنان للسنة، فإذا ما تم تسجيل أي تاريخ مع مطلع القرن القادم فإنه فرضا سيكون على النحو التالي ١/ ١/ ٠٠ وبذلك ستكتب السنة (٠٠) الأمر الذي سيتسبب في أن تعطي كافة أنواع العمليات الحسابية التي يقوم بها الحاسب الآلي ويدخل في إطارها التواريخ نتائج خاطئة أو قد يتطور الأمر إلى أسوأ من ذلك وتصاب الأنظمة المنفذة للعمليات الحسابية بانهيار تام (فالقسمة على صفر على سبيل المثال تعد عملية غير قانونية في أي حاسب آلي).

وهناك كثير من الحالات والمشاكل حدثت تدل على أن المشكلة موجودة وكامنة منها على سبيل المثال:

- عند اجراء مؤسسة كهرباء هاواي اختبارات على أنظمتها في هونولولو لمعرفة ما إذا كانت ستتأثر بمشكلة العام ٢٠٠٠، توقفت الأنظمة عن العمل تماما (نقلا عن مجلة نيوزيوك عدد ٢ يونيو ١٩٩٧)

- في المملكة المتحدة عندما أمرت أجهزة الكمبيوتر في شركة ماركس وسبنسر بإعدام أطنان من اللحم البقري المعلب والتي تحمل تاريخ انتهاء ٠٠ (أي ٢٠٠٠) ظنا منها بأن اللحوم قد انتهت صلاحيتها منذ ١٠٠ سنة (١٩٠٠) (نقلا عن مجلة بيوزويك عدد يونيو ١٩٩٧).

- تردد أنباء عن أن ثلاث شركات طيران كبرى على الأقل تدرس وقف جميع رحلاتها يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ وذلك بسبب وجود مشكلة في أنظمة تحديد المواقع على الكرة الأرضية التي تستخدم في قيادة السفن إلى الموانئ والطائرات إلى المطارات والقذائف الموجهة إلى أهدافها حيث سيتم إعادة ضبط تاريخها إلى يناير ١٩٨٠ وذلك تفاديا لتعطل الأنظمة بسبب سنة ٢٠٠٠.

هذا بالإضافة بأن الكثير من شركات التأمين العالمية قد أعلنت لكل زبائنها بأن عقود التأمين المبرمة سوف لا تغطي الخسائر الناجمة عن مشكلة سنة ٢٠٠٠ مما يجعل بعض الشركات وخاصة التي لها مصانع أو مصافي في موقف حساس وحاجة ماسة لوجود حل للعمل على التغلب على مشكلة سنة ٢٠٠٠ في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن من المراجعة والتأكد من خلو أي منشأ من منشأتها من تلك المشكلة لانقاذ نفسها من الانهيار بسبب ما ستتعرض له من جراء مشكلة العام ٢٠٠٠.

أما إذا ما تطرقنا إلى الاضرار التي تكمن في عدم التوصل لحل مشكلة عام ٢٠٠٠، فإن تأثير هذه المشكلة سيظل كامن كالقنبلة الموقوتة، فحتى الثانية الأخيرة من يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ فسوف تسير الأمور طبيعية تماما أما بعد مرور ثانية واحدة وتغيير تاريخ السنة إلى ١/١/٢٠٠٠ فإن الأمور سوف تسير على غير المطلوب أو أنها سوف تصاب بشلل جزئي أو كلي، وسوف يشمل كل أوجه مجالات الحياة (نقل/اتصالات/غذاء/كهرباء/أمن...)

ومن أهم الأضرار المتوقعة:-

- انقطاع في امدادات تيار الكهرباء لمعظم المدن وكذلك الماء.
- توقف الإرسال التلفزيوني وإرسال الإذاعة لفترة.
- خدمة الهاتف سوف تكون متاحة لنسبة بسيطة من المشتركين بما في ذلك البيجر والتلفون النقال.
- توقف حركة الطائرات وذلك لعجز التحكم ومراقبة الملاحة الجوية.
- الفوضى وكثرة الحوادث والتصادم بسبب تعطل إشارات المرور.
- تعطل كثير من السيارات عن العمل وخاصة السيارات الحديثة.
- تعطل كثير من أجهزة المستشفيات وما يصاحب ذلك من أمور سيئة.
- عجز البنوك تماما عن تقديم خدمة للزبون من سحب النقود أو معاملات أخرى.
- توقف إنتاج كثير من المصانع.
- توقف نشر الصحف والمجلات بسبب تعطل المطابع عن العمل.
- عدم توفر منتجات الألبان والدقيق بسبب تعطل مصانع.
- كثرة السرقات وذلك لتعطل نظم الأمن والحماية للشركات والبنوك.
- انعزال المدن عن بعضهم وذلك بسبب تعطل الأقمار الصناعية.
- تلف المزروعات بسبب قلة الماء وتعطل نظام الري الاتوماتيكي للمساحات الكبيرة.
- تعطل المصافي البترولية مما يؤدي إلى توقف المنتجات الأساسية لمحطات توليد الكهرباء والمصانع والطائرات والسيارات.
- الأمن القومي في خطر بسبب تعطل معظم الأسلحة المتطورة والاتصالات بينهم.
- تعطل بعض الأجهزة المنزلية مثل التلفاز، الفيديو، الفاكس، الهاتف، التكييف، الكمبيوتر الشخصي.
- مشاكل بيئية مصاحبة لتوقف المصانع الذي سوف يحدث عند سنة ٢٠٠٠.

أما عن البرامج والأجهزة المقننة التي يمكن أن تحمل تلك المشكلة هي:

برامج الكمبيوتر مثل (DOS, WIN-DOWS, DBASE, UNIX) وبرامج محاسبة/شؤون موظفين...، وهي موجودة في كل وزارات الدولة ومعظم الشركات ومن أهمها:

- وزارة التخطيط

برامج الكهرباء والماء، رواتب الموظفين.

- وزارة الداخلية

برامج المركبات، المخارج، رخص القيادة والمخالفات.

- وزارة المالية

برامج الميزانيات

- المؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية:

برامج متابعة التقاعد.

- البطاقة المدنية:

برامج ومعلومات المواطنين والمقيمين.

- البنوك:

برامج حسابات الزبائن والودائع

وكذلك البرامج المساعدة مثل برامج ونظم تشغيل الأجهزة وأجهزة BACKUP الصرف الآلي وغيرها.

والأجهزة المقننة التي تحتوي (Micro-processors, PLC,Process Control System...) غالبا ما تكون في المصانع والمصافي، ومن أهم الجهات:

- محطات توليد الكهرباء وتحلية الماء.
- مصافي البترول.
- المحطات التلفزيونية والإذاعية.
- سنترالات الهواتف.

وحلا لتلك المشكلة يجب أن يكون الأمر مسؤولية وطنية وتقوم الجهات الرسمية في الدولة بتشكيل فريقا متخصصا يحدد أولا المشكلة ويضع أولويات للخدمات الحرجة، ويدرب الكوادر البشرية المطلوبة لمواجهة المشكلة، وينفذ حملة توعية مدروسة في جميع وسائل الإعلام تركز على أهمية المشكلة والعمل على حسمها، كذلك إصدار التشريعات التي تيسر عمل الفريق المشكل، مع تخصيص ميزانية تتضمن عدم توقف هذا الفريق عن أداء مهمته.

وعلى مستوى الجهات المعنية والجمعيات المحاسبية يجب عليها جميعا سرعة إجراء اتصالات مباشرة مع الشركات الموردة لأجهزة الحاسب الآلي والبرامج والتطبيقات المختلفة لتحديثها أو استبدالها للعمل مع القرن القادم لإجراء الفحوصات المناسبة للتأكد من موائمة هذه الأجهزة للعمل مع القرن القادم، وبعد اتخاذ هذه الاجراءات يجب الحصول على شهادة معتمدة من الشركة الأم والموردة للبرامج أو الأجهزة بموائمة منتجاتها للعام ٢٠٠٠ والتأكد من ذلك عن طريق الشركة المصنعة.

وفي الختام فإننا ننصح أن تبادر جميع الجهات المعنية بجميع مستوياتها بسرعة اتخاذ هذه الإجراءات الاحترازية، حتى يكون هناك متسع من الوقت للتأكد من سلامة الإجراءات، لأن أي تأخير في اتخاذ هذه الخطوات أما أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار القطع المراد استبدالها، أو عدم قدرة المصنع المنتج لها على توفيرها نظرا للزيادة الكبيرة المتوقعة في الطلب عليها.

الجوانب الاقتصادية لبدائل وقود السيارات

د. ونيس فرج عبدالعال
أستاذ مساعد بقسم اقتصاديات التجارة الخارجية - كلية التجارة
جامعة حلوان - القاهرة

تعتمد اقتصاديات بدائل وقود النقل على مجموعة من الاعتبارات، من بينها:

أ- تكلفة الإنتاج، والتي تتوقف بدورها على وفرة أو ندرة الموارد التي تنتج منها أنواع الوقود المختلفة، وكذلك الاحتياطيات المؤكدة ومدى قابليتها للاستخراج اقتصاديا وبتكنولوجيات متوافرة.

ب- التكاليف الإضافية والخاصة بالتخزين والتوزيع والاستخدام النهائي، وهي مهمة أيضا كعامل محدد لاقتصاديات بدائل وقود السيارات. فالجازولين والديزل ينتجان من زيوت ثقيلة، أما الغاز الطبيعي فيتطلب تغيرات طفيفة نسبيا لنظم الإنتاج والتوزيع، بينما الكحول والغاز الطبيعي المضغوط يتطلبان تعديلات كبيرة.

ج- تأثير الوقود على البيئة، أي مدى التلوث الذي يسببه الجازولين وانبعاثات الكبريت وثاني أكسيد الكربون وغيرها من ملوثات البيئة. وفيما يتعلق بالتكاليف الإجمالية لمصادر بدائل وقود السيارات فإنه من الصعب تقديم أرقام محددة عن التكلفة المتوقعة خلال الفترة المقبلة، وذلك لعدم وجود برامج محددة خلال هذه الفترة، حتى أن البرامج والخطط المطروحة على الساحة الدولية في بعض الدول تتعرض لتغييرات أساسية من وقت إلى آخر.

وفي محاولة لإعطاء صورة تقريبية عن هذه التكلفة يقدم الجدول رقم (١) معلومات عن تكاليف الإنتاج، التوزيع والاستخدام النهائي لبدائل الوقود لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

طبقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن الغاز الطبيعي

جدول رقم (١)

التكاليف المقارنة لبدائل الوقود في دول منظمة OECD، بأسعار 1987

الوقود	التكلفة الإجمالية دولار/ يرميل جازولين مكافىء ١٨
نفط خام	١٨
جازولين عادي	٢٧
غاز طبيعي مضغوط	٤٦-٢٠
ميثانول (من الغاز)	٦٧-٢٠
جازولين «صناعي» من الغاز	٦١-٤٣
ديزل (من الغاز)	٦٩
ميثانول (من الفحم)	١٠٩-٦٣
ميثانول (من الطاقة العضوية)	١٢٦-٦٤
ايثانول (من الطاقة العضوية)	١٠١-٦٦

المصدر: IEA, 1990, "Substitute Fuels for Road Transport. A Technology Assessment "OECD" Paris.

المضغوط ومنتجات النفط الثقيلة جدا تبدو متنافسة اقتصاديا مع الجازولين العادي (التقليدي) بأسعار ١٩٨٧. كما أن غاز الميثانول والجازولين الصناعي المستخرجان من الغاز الطبيعي يقتربان من المنافسة للجازولين العادي وتحت افتراضات متفائلة حول اسعار الغاز. وعلى العكس من ذلك، تبدو اسعار الميثانول من الفحم أو من الطاقة العضوية، والايثانول من الطاقة العضوية ايضا مرتفعة، تصل إلى الضعف على الأقل لتكلفة الجازولين.

وقد أوجدت دراسة اخرى للبنك الدولي (Moreno and Bailey, 1989) ان بدائل الوقود لم تكن في وضع تنافسي أفضل عند مستوى سعر ١٠ دولار أو أقل للبرميل من النفط الخام، بينما على العكس من ذلك عندما تراوح السعر بين ١٠-٢٠ دولار للبرميل، كانت بدائل الوقود في وضع تنافسي أفضل، وبخاصة السيارات التي تستخدم الغاز الطبيعي المضغوط وتلك التي كانت محركاتها تستخدم الجازولين في السابق، إلى جانب أتوبيسات المدن وسيارات الأجرة. وبالنسبة لوقود غاز الميثانول المنتج من الغاز الطبيعي فإنه يصبح تنافسي عند سعر أعلى من ٥٠ دولار للبرميل من النفط الخام، بينما وقود الديزل والجازولين «الصناعي» لايكونا في وضع تنافسي إلا عندما يصل سعر البرميل من النفط الخام ٧٠ دولار.

إن التكلفة والسعر يبدوان، ولأول وهلة، الأساس الذي تبني عليه معظم تقديرات بدائل الوقود، إلا أن المقارنة بين أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة البديلة يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من البدائل المختلفة، وعليه، فإن عنصر التكنولوجيا يمثل عاملا حاسما ومؤثرا بالتالي على الأسعار والتكلفة، فالتحسينات التكنولوجية لاستعمال النفط بكفاءة أكثر تخفف من تكلفته في مجمل الإنتاج وكذلك التحسينات في زيادة نسبة الاستخراج.

وبالنسبة للبدائل الأخرى من الوقود فإن التجارب الجارية لتطويرها ستقرر مدى إمكانية استعمالها وانتشارها اعتمادا على جدواها الفنية والاقتصادية، سواء كان ذلك في مجال الطاقة الشمسية أو الكهربائية أو الغاز الطبيعي، أو أن ينتج جازولين معدل Roformulated «معاد تركيبة» بحيث يكون منخفض الانبعاث الغازي الملوث. وفي هذا المجال تشير التقديرات إلى أن شركات النفط في الولايات المتحدة تنفق نحو عشرة بلايين دولار خلال التسعينات لتحسين وتحديث مصافي التكرير بهدف إنتاج الجازولين (Sprling, 1997).

وفيما يتعلق بغاز الايثانول والذي ينتج بصفة أساسية من الحبوب (المحاصيل) أو قصب السكر فهو ينافس بشكل مباشر إنتاج الغذاء في معظم البلاد التي تقوم بزراعة النباتات لإنتاجه. ويتراوح سعر الايثانول من دولارا واحدا إلى دولار وستون سنتا للجالون في الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية (أي ما يعادل من ١,٥٦ إلى ٢,٥٠ دولار لجالون البنزين). وارتفاع سعر الايثانول كوقود يذهب بميزته كوقود بديل للبنزين باستثناء إمكانية استخدامه في البرازيل والولايات المتحدة بسبب برامج الدعم التي تقدمه له والإعفاءات الضريبية والتي تصل إلى ٥٤/ للجالون. ويعني وذلك أن البنزين الذي يحتوي على ١٠/ ايثانول، على سبيل المثال، يحصل على إعفاء ضريبي يصل إلى ٥,٤/ لجالون الايثانول.

وعلى ذلك فإن اقتصاديات هذا الغاز كوقود بديل في السيارات تؤيد إمكانية تفضيلة على البنزين كوقود فقط من ناحية درجة الاوكتان أو عند إضافة مادة MTBE لمنع إضافة رابع ايثيل الرصاص TEL في بنزين السيارات. ولكن من ناحية التكلفة فإن إنتاج الايثانول يبدو أكثر كلفة مقارنة بالبنزين.

وتقدر Maureen (P.101) أنه بدون حوافز ودعم من

جدول رقم (٢)
تكلفة بدائل الوقود والوقود التقليدي في أمريكا
(دولار/جالون)

بيان	بنزين	غاز البترول المسال	ميثانول	ايثانول	الغاز الطبيعي المضغوط	سوائل الغاز الطبيعي	الهيدروجين
سعر الجملة	٠,٥١-٠,٦٨	٠,٣٥-٠,٥٠	٠,٣٢-٠,٤٢	١,٣٩-١,٤٥	٠,٣٥-٠,٥٠	٠,٤-٠,٥٥	٠,٣٥
سعر التجزئة	٠,٩٧-١,٣٢	٠,٩٥١,١٠	٠,٨٠-٠,٢٩	-	٤,٤٠-٠,٩٠ /	-	٩,٦١٦,٠

المصدر

Chris Weaver, A. Faiz, and Michael Walsh, "Air Pollution from Motor Vehicels: Standards and Technologies for Controlling Emission", November, 1996.

جانب الحكومة الفيدرالية، لا يستطيع الايثانول أن يستخدم كوقود للسيارات في أمريكا ما لم يزيد سعر النفط الخام عن ٣٠ دولار للبرميل أو أن تستخدم تكنولوجيا مبتكرة جديدة تخفض التكاليف مقارنة بالبنزين. وكما تمثل التكلفة المشكلة التي تعوق استخدام الايثانول كوقود بديل للبنزين في السيارات، والتي تحدد استخدامه في أسواق معينة أكثر ملائمة له، فإن سعر الوقود يقف أيضا حجر عثرة أمام التوسع في استخدام غاز الميثانول كبديل عن البنزين في السيارات. طبقا للمصدر الرسمية، تقدر التكاليف الحالية لإنتاج غاز الميثانول من مخلفات الحيوانات بحوالي ٠,٨٤ دولار للجالون، ويستهدف برنامج مختبر الطاقة المتجددة القومية في الولايات المتحدة خفض هذه التكلفة إلى ٠,٥٠ دولار للجالون، إلا أن هذا البرنامج لم يتحصل على المعلومات الكافية عن كفاءة أو فعالية التكاليف والآثار البيئية لإنتاج غاز الميثانول من الطاقة العضوية ومخلفات الحيوانات مقارنة بالطرق الأخرى لإنتاج الميثانول. الجدول رقم (٢). ويعتبر الميثانول، من بين كل أنواع بدائل الوقود، أقل تكلفة ويتشابه مع البنزين من حيث إمكانات النقل، إلا أن ازدياد استعماله كوقود للسيارات ونمو عدد السيارات التي تستخدمه في الطرق السريعة في المستقبل يتوقف بصفة أساسية على إمداداته وخفض تكلفته إلى المستوى الذي يمكنه من التنافس مع بقية أنواع بدائل الوقود الأخرى.

هذا ويسلم كل من منتجي وقود الميثانول ومستهلكيه بأن تنمية هذا النوع من الوقود «النظيف» ومساهمته بحصة كبيرة

يقدم الجدول رقم (٣) معلومات عن انبعاثات ثاني اكسيد الكربون حسب القطاع في العالم خلال فترة الخمسة عشر عاما الأخيرة.

جدول رقم (٣)
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم حسب القطاعات (٨٠-١٩٩٥)

بيـــان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (a)	١٧٦٥٨	١٨٣٩٠	٢٠٢١٢	٢١٦٩٨
- محطات توليد الكهرباء	٥١٤٠	٥٥٦٢	٦٤٥٦	٧٠٥٦
- قطاع الصناعة	٤٧٦٠	٤٥٥٤	٤٧٧١	٤٢٨٨
- قطاع النقل	٢٨٩٠	٣٦٧٦	٤٢٦٥	٤٤٨٩
- القطاع الداخلي المحلي	٣٦٥٤	٣٤١٢	٣٤٧٧	٣٤٠٥
حصة الفرد من ثاني أكسيد الكربون (b)	٣٩٩٨	٣٨٣١	٣٨٦٩	٣٦٦٧
- قطاع الصناعة	١٠٧٨	٩٤٩	٩١٣	٧٥٨
- قطاع النقل	٦٤٥	٧٦٦	٨١٦	٧٩٧

(a) بالمليون طن.
(b) كيلوجرام من ثاني أكسيد الكربون / فرد
المصدر: Annual Energy Review, 1997.

توضح بيانات الجدول أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق الوقود الاحفوري في العالم قد زادت بحوالي ١٧,٢٪ خلال الفترة ٨٠-١٩٩٥، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١,١٥٪ في المتوسط. ويعتبر قطاع النقل مسئولا عن ٢١,٧٪ من كمية هذه الانبعاثات (حوالي ٤,٥ مليار طن Co_2). أما قطاع الصناعة فيساهم بنسبة ٢١٪ (بكمية تصل إلى ٤,٣ مليار طن)، إلا أن النسبة الكبرى من هذه الانبعاثات تأتي من محطات توليد الكهرباء (٣٢,٥٪)، أي حوالي ٧ مليار طن.

يتضح مما سبق أن قطاع النقل يسهم بنسبة ضئيلة نسبيا من تلوث البيئة مقارنة ببقية المصادر الأخرى للتلوث، ومع ذلك فإن اقتصاديات السيطرة على التلوث الناجم عن عوادم السيارات يفرض عددا من الخيارات، من بينها إلغاء إضافة رابع ايثيل الرصاص في بنزين السيارات والاستعاضة عنه بالبنزين عالي الاوكتين مع مركب ETBE (حوالي ٨٥٪).

في سوق وقود السيارات مقارنة بالبنزين لن تتم ما لم ترتفع أسعار الخام بصورة فجائية وحادة إلى ٣٠ دولار للبرميل الواحد وبقائها عند هذا المستوى إلى آجال طويلة.

باختصار، تقول اقتصاديات استخدام غاز الميثانول كوقود للسيارات انه أكثر كلفة من البنزين، إلا أن دعاة استخدامه كوقود يعطون للجانب البيئي وزنا أكبر في تقييمهم لدور الميثانول كوقود للسيارات، وهو ما لم يستقم مع اقتصاديات بدائل الوقود، ليظل البنزين الوقود المفضل في المستقبل بشرط إدخال بعض التحسينات التي تجعله يفي بمتطلبات البيئة.

ولما كانت اقتصاديات بدائل الوقود تتطلب مقارنة التكاليف والعوائد لكل نوع من الوقود بالمقارنة مع البنزين، ولما كانت انبعاثات وعوادم السيارات تمثل نوعا من التكاليف التي يتكبدها المجتمع للسيطرة على التلوث وتقليل أضراره أو منعها، لذلك لزم الإشارة إلى دور قطاع النقل في تلوث البيئة ومدى إسهام عوادم حرق البنزين في تلوث الهواء مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، حتى يمكن الرد على دعاة استخدام بدائل للبنزين لأنه يلوث البيئة ويضر بصحة الإنسان.

تشير التقديرات إلى أن عوادم السيارات والآليات تسهم بحوالي ٢٥٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، واكثر من ٣٠٪ في دول منظمة OECD. ويتوقع أن تزداد هذه المعدلات بازدياد نمو الطلب القطاعي على الطاقة. (Dar-agay & Gately, 1997) كما تشير هذه التقديرات كذلك إلى أن النقل البري الذي يستأثر بحوالي ٧٥٪ من الطاقة المستهلكة في قطاع النقل يتسبب بنفس النسبة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في منظمة OECD، منها حوالي ٧٠٪

جدول رقم (٤)

تطور استهلاك بنزين السيارات الحالي من الرصاص في OECD، ٨٧ـ١٩٩٥.

بيان	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
- الاستهلاك من الجازولين الحالي من الرصاص (مليون طن متري)	٢٨٨	٣٢٥	٣٦٤	٣٩٦	٤١٣	٤٣٨	٤٦٠	٤٧٧	٤٩٢
- الحصة في إجمالي استهلاك البنزين (٪)	٥٦.٨	٦٢.١	٦٨.٦	٧٤.٣	٧٧.٦	٨٠.٢	٨٣.٢	٨٤.٩	٨٦.٤

المصدر: IEA, Statistics, Oil Information, OECD, 1997.

كما يقدم الجدول (٥) بيانات عن نسب استخدام مركبات الرصاص في بنزين السيارات في بعض دول العالم خلال الفترة ٩٣ـ١٩٩٥، ويتضح من البيانات أن نسبة استخدام الرصاص في بنزين السيارات تتراوح بين أقل من ٠.١ جرام/لتر في المكسيك الى أكثر من ٠.٧٥ جرام/لتر في إثيوبيا.

جدول رقم (٥)

نسب استخدام الرصاص في بنزين السيارات في بعض دول العالم: ٩٣ـ١٩٩٥

الدولة	نسبة الرصاص جرام/لتر	الدولة	نسبة الرصاص جرام/لتر	الدولة	نسبة الرصاص جرام/لتر
الولايات المتحدة	٠.٤٥	تايوان	٠.٠٠٣ ـ ٠.٠٤	اندونيسيا	٠.٨٤ ـ ٠.٩
المكسيك	٠.٠٧	تايلند	٠.٠٤ ـ ٠.١٥	سنغافورة	٠.١٥
الارجنتين	٠.١٠	جنوب أفريقيا	٠.٤٠	الفلبين	٠.٤٠
هولندا	٠.١٥	فنزويلا	٠.٤٥	ماليزيا	٠.١٥
فرنسا	٠.١٥	الصين	٠.٤٠	باكستان	٠.٤٠
انجلترا	٠.١٥	الهند	٠.٥٦	البحرين	٠.٣٧
روسيا	٠.٢٠	الجزائر	٠.٦٠		
مصر	٠.٢٤	إثيوبيا	٠.٧٦		

المصدر: IEA, Statistics OECD, 1997.

تسببها السيارات، أي أن الأخيرة مسئولة عن حوالي ١٥٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من الوقود الاحفوري، وترتفع هذه النسب في الولايات المتحدة بينما تنخفض في الدول الفقيرة نتيجة لاختلاف وسائل النقل والاستهلاك القطاعي للطاقة (Dargay, 1997,p. 1122)

إن إيقاف استخدام مركبات الرصاص في بنزين السيارات يعد من توجهات السياسات الوطنية والدولية والتي تأخذ في الاعتبار مدى القبول البيئي والاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي لبدائل الوقود.. يعتبر البنزين من أهم المنتجات البترولية الأكثر استخداما من قبل المستهلكين، ولما كان استخدامه كوقود له تأثيرات هامة على الصحة والبيئة، لذلك كان الاهتمام العالمي بتحسين خواص البنزين وأدائه. والبنزين ينتج عالميا من توليفة من العديد من المكونات وحسب درجة الاوكتان المطلوب إنتاجها والتي تمثل درجة جودة الوقود داخل المحرك. ولتحسين أداء البنزين يتم إضافة بعض مركبات الرصاص. (رابع ايثيل الرصاص/ رابع ميثيل الرصاص) الذي يعمل على رفع الرقم الاوكتيني للبنزين. ومع ازدياد الاهتمام بالبيئة وإظهار العديد من الدراسات للآثار الجانبية الضارة لاستخدام الرصاص، لذلك بدأ التوجه عالميا لوضع القيود على نسب إضافة هذه المركبات، ومحاولة إيجاد بدائل أخرى للرصاص. وقد توصلت الأبحاث إلى استخدام ما يعرف بالمحلول الحفازي الثلاثي المسالك الذي يعمل على خفض نسب الملوثات المنبعثة من نواتج الاحتراق. وفي سنة ١٩٧٥ تقرر استخدامه بشكل إلزامي في الولايات المتحدة واليابان. إلا أنه، وتمشيا مع الاتجاهات العالمية فقد تم البدء في إيقاف استخدام مركبات الرصاص في بنزين السيارات، واستبداله باستخدام المركبات الاوكسيجينية (خاصة بيوتيل الايثير الثلاثي الميثلي، MTBE) وذلك إيمانا بأهمية قضية الحفاظ على البيئة حيث التوجه العالمي في مؤتمر قمة الارض المنعقد في مدينة ريو بالبرازيل عام ١٩٩٢ تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد كان من أهم بنودها خفض أخطار الرصاص.

هذا وقد بدأت العديد من الدول برامج خفض نسب استخدام الرصاص في بنزين السيارات، والجدول رقم (٤) يعطي معلومات عن تطور استهلاك الجازولين الخالي من الرصاص في مجموعة دول منظمة OECD. توضح البيانات أن الزيادة السنوية في استهلاك البنزين الخالي من الرصاص بلغت حوالي ٢٥,٥ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٥. وقد ارتفعت نسبته إلى إجمالي الاستهلاك من بنزين السيارات من ٥٦,٨٪ عام ١٩٨٧ إلى ٨٦,٤٪ عام ١٩٩٥. ويعكس ذلك التوجه نحو إيقاف استخدام مركبات الرصاص في بنزين السيارات لما له من آثار بيئية ملوثة ومدمرة لصحة الإنسان.

الخلاصة:

استهدفت الورقة تحليل الجوانب الاقتصادية لبدائل الوقود من البنزين والديزل في قطاع النقل، انطلاقا من تزايد الأهمية النسبية للنفط كمصدر للطاقة والوقود في قطاع النقل في العالم. وتؤكد الدراسة على الأهمية النسبية للجازولين، مقارنة ببقية المشتقات النفطية، وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الطلب على خدمات النقل والمواصلات من جهة وبسبب عدم توافر البدائل الاقتصادية المناسبة لهذا الوقود من جهة أخرى.

فقد شهد الطلب القطاعي على النفط تغيرات في الأهمية النسبية خلال فترة العقدين الماضيين. فبينما زاد استهلاك قطاع النقل من النفط بحوالي ٥٠٪ خلال هذه الفترة، انخفض الاستهلاك في القطاع الصناعي بحوالي ٢٢٪، وفي القطاع المنزلي بحوالي ٤٥٪ خلال نفس الفترة. وعلى مستوى المنتجات، زادت الأهمية النسبية لحصة الجازولين في استهلاك قطاع النقل إلى أكثر من ٢٧٪ في عام ١٩٩٥ مقابل ٢٤٪ في أوائل السبعينات.

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة على الطلب على وقود النقل، نجد أن متوسط دخل الفرد يفسر نسبة كبيرة من التغيرات في الطلب على الوقود في قطاع النقل، بالإضافة إلى ذلك تلعب مجموعة أخرى من العوامل دورا كبيرا في الطلب على الوقود، من بينها التكلفة ومدى إمكانية الإحلال (التنقل) بين وسائل النقل المختلفة، هيكل ونوعية البيئة الأساسية للنقل بالاضافة إلى الأنماط الاجتماعية والظروف المناخية والجغرافية، فضلا عن توجهات النمو الاقتصادي والسكاني والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة، والمنافسة بين أشكال الوقود المختلفة وهيكل سوق قطاع النقل

(نقل بضائع أو نقل أفراد)، وكل من السياسات الضريبية والسياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة وبخاصة في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط.

وقد ركز التحليل على تلك السياسات التي تستهدف استخدام أنواع أخرى من الوقود «النظيف» وذلك انطلاقا من حماية البيئة وصحة الفرد، وذلك في إطار بدائل مصادر الطاقة الأولية كالطاقة النووية والطاقة الشمسية والهيدروجين والطاقة العضوية والطاقة المائية والكهرباء والغاز الطبيعي، باعتبارها مصادر لوقود السيارات.

وقد أوضحت مناقشة اقتصاديات هذه البدائل أنها تعتمد على تكلفة الإنتاج، والتي تتوقف بدورها على وفرها أو ندرة الموارد التي تنتج منها أنواع الوقود المختلفة، وكذلك الاحتياطيات المؤكدة ومدى قابليتها للاستخراج اقتصاديا وبتكنولوجيات متوافرة كما تعتمد اقتصاديات هذه البدائل على التكاليف الاضافية والخاصة بالتخزين والتوزيع والاستخدام النهائي، ثم تأثير الوقود على البيئة، أي مدى التلوث الذي يسببه الجازولين وانبعاثات الكبريت وثاني أكسيد الكربون وغيرها من ملوثات البيئة.

إن دراسة التكاليف والعوائد لبدائل البنزين والديزل توضح ارتفاع تكاليف بدائل الوقود الأخرى، والذي يتمثل في ارتفاع التكلفة الأولية لأجهزة الوقود البديل، كذلك عدم توافرها إلا في مناطق محدودة من العالم مثل استخراج الوقود من المحاصيل الزراعية الغنية بالكربوهيدرات. إلا أن تكنولوجيا بدائل وقود السيارات مازالت في مراحلها الأولى. ومازال العالم يتلمس الطريق بحثا عن أفضل السبل والوسائل للتعامل معها.

إن تطوير مصادر بدائل الوقود يحتاج إلى سنوات طويلة من البحث والإعداد والتنفيذ، ويحتاج إلى استثمارات هائلة ويواجه عقبات فنية وبيئية وكذلك وفرة في الاحتياطيات والاحتياجات الراسمالية والتكنولوجية.

وعموما، فإن الظاهر هو أن النفط سيظل يلعب الدور الرئيسي في إمدادات الطاقة في العالم لعقود قادمة، وسيستمر الاعتماد عليه كوقود له أهميته. لصعوبة تحديد الخيارات والاستقرار على نمط معين للاستهلاك المستقبلي والاقتناع العلمي والعملي لقبول وقود آخر بديل مثل الكهرباء أو الغاز أو الطاقة الشمسية وتخزينها بشكل واسع رغم تحقيق زيادات ملموسة في مساهمة هذه البدائل.

وعلى ضوء ذلك فإن الاتجاه الراهن هو زيادة الاعتماد على البترول كمصدر للوقود في الوقت الحاضر، كما أنه سيظل يلعب دورا هاما في ميزن الطاقة العالمي. وقد يكون ترشيد الاستهلاك وزيادة كفاءة استخدام البنزين وإدخال تحسينات على مركباته بما يتلائم واحتياجات البيئة وحمايتها من التلوث، سيظل السياسة المثلى في الوقت الحالي.

والدراسة تفتح المجال لمزيد من النقاش والبحث حول الموضوع، وبخاصة في ظل توجه الأنظار والاستثمارات إلى الحد من استهلاك النفط حتى يتسنى إطالة عمر المخزون وانصراف التفكير أيضا إلى خيارات بديلة للطاقة لاسيما المستخدم منها في إنتاج وقود للمركبات، مثل الطاقة الشمسية والكهربائية والكحولات. كالميثانول والايثانول. وايونات الليثيوم والفحم وحتى الغاز الطبيعي وغيرها.

المراجع

1-Airbus Industrie, (1993), Market Perspectives for Civil Jet Aircraft, France.

2- Bennathan, E., J. Fraser and S. Thompson (1992), What Determines Demand for Freight Transport? The World Bank, Washington, D.C.

3- Energy Statistics and Balances of Non-OECD Countries, IEA, 1994-1995.

4- IEA Statistics, OECD, July 1997.

5- International Road Federation (1994), World Road Statistics, Geneva.

6- Maureen, S.L. (1996), Alternative Motor Fuels. A Nontechnical Guide, Oklahoma,U.S.

7- Moreno and Bailey (1989), "The economics of Alternative Fuels" in: "Clean Fuels for Asia: Technical Options for Moving Towards Un-leaded Gasoline and low-suffer Disel, (1997).

9- Sprling, D., (1997), "Advantages of Electrice Cars", Scientific Review, Vol. 13,No.5.

العملة الأوروبية الموحدة «اليورو»

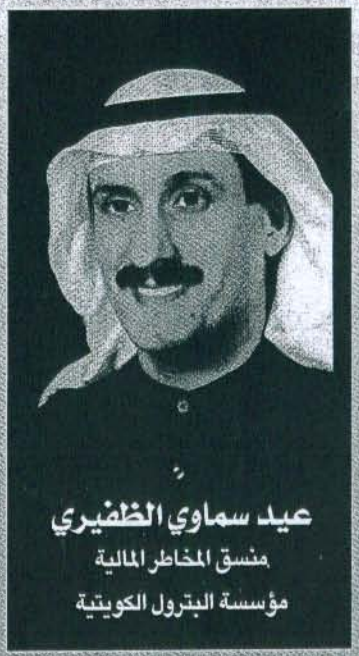

عيد سماوي الظفيري
منسق المخاطر المالية
مؤسسة البترول الكويتية

وأخيرا تحقق الحلم الأوروبي مع بداية عامنا الحالي ١٩٩٩ بظهور العملة الأوروبية «اليورو» حيث قام المصرف المركزي الأوروبي في آخر يوم من أيام عام ١٩٩٨ بنشر أسعار العملات المحلية لدول الاتحاد الأوروبي (إحدى عشرة دولة) بالنسبة لليورو حيث بلغ سعره مقابل هذه العملات:

الدولة	العملة	سعر اليورو
١- فرنسا	فرنك	٦,٥٥٩٥٧
٢- ألمانيا	مارك	١,٩٥٥٨٣
٣- إيطاليا	ليرة	١٩٣٦,٢٧
٤- هولندا	فلورن	٢,٢٠٣٧١
٥- إيرلندا	جنيه	٧٨٧٥٦٤
٦- النمسا	شلن	١٣,٧٦٠٣
٧- بلجيكا	فرنك	٤٠,٣٣٩٩
٨- لوكسمبورج	فرنك	٤٠,٣٣٩٩
٩- فنلندا	ماركا	٥,٩٤٥٧٣
١٠- اسبانيا	بزتا	١٦٦,٣٨٦
١١- البرتغال	اسكودو	٢٠٠,٤٨٢

وسوف يستمر مواطنو دول الاتحاد الأوروبي بالتعامل في عملاتهم المعروفة حتى تختفي عام ٢٠٠٢ عندما تصبح عملة اليورو هي العملة النقدية لدولة وتبدأ قطعها النقدية وأوراق البنك نوت بالظهور. وحتى ذلك الحين فإن أسعار عملات هذه الدول سوف تصبح ثابتة مقابل اليورو وسوف يوقف التعامل فيما بين هذه الدول باستثناء باتجاه اليورو، مثلا على حامل المارك الألماني الراغب في شراء فرنك فرنسي أن يشتري اليورو ليحصل من خلاله على الفرنك الفرنسي.

العمليات المصرفية:

خلال فترة الثلاث سنوات ابتداء من عام ١٩٩٩ وحتى نهاية عام ٢٠٠١ فإن بإمكان مواطني دول اليورو فتح حسابات مصرفية بـ«اليورو» وسوف يكون استخدام «اليورو» في المعاملات التجارية والمصرفية والاستثمارية التي تتم عبر المصارف.

العملة الأساس واليورو:

خلال المرحلة الانتقالية سوف تحمل جميع المستندات والمعاملات التجارية وجميع المستندات المصرفية سعر العملة باليورو والعملة الأساس (المارك مثلا).

وقد قامت المصارف في دول اليورو من اليوم الرابع من عام ١٩٩٩ بتطبيق هذه الإجراءات. كما قامت العديد من الشركات بتطوير أنظمتها الالكترونية المالية لاستيعاب عملة اليورو إلى جانب العملة الأساس. ويذكر أن البنك المركزي في دولة الكويت والبنوك المحلية قد قامت بالاستعداد لاستقبال اليورو للتبادل التجاري بين دولة الكويت ودول اليورو. وبالنسبة للمتعاملين بعملات الدول الأوروبية قبل اليورو فإنه

لن يكون هناك تغيير على مراكزهم المالية نتيجة لثبات سعر صرف اليورو مقابل عملات دولها. التغير الوحيد هو تغير إيجابي وهو تقليل عدد الحسابات المصرفية المفتوحة بالعملات الأجنبية.

فئات العملة:

سوف تكون للعملة الجديدة سبعة فئات هي ٢٠ و٥٠ و١٠٠ و٢٠٠ و٥٠٠، أما بالنسبة للعملات المعدنية فستكون في شكل ١ و٢ و٥ و١٠ سنتا وواحد واثنين يورو وسوف تحمل العملة صورا لنوافذ وجسور وغيرها من الرموز الحيادية ولن تحمل رسومات تصور الماضي الثقافي لأوروبا.

التوقعات بالنسبة لليورو:

من المتوقع أن تعطي «اليورو» كعملة موحدة للدول الأعضاء ثقلا وقوة اقتصادية وصناعية أكبر كما أن العملة الجديدة سوف تبرز بشكل أقوى مقابل الدولار الأمريكي والين الياباني وهي عملتي القوتين الاقتصاديتين والماليتين الحالية. وسوف تصبح العملة الأوروبية «اليورو» عملة لـ ٢٩٢,٥ مليون شخص في ١١ دولة أوروبية كلها تتمتع باقتصاديات كبيرة مثل فرنسا وألمانيا، وسوف تتمثل دول هذه العملة حوالي ٢٠٪ من الناتج العالمي مقارنة بـ١٩٪ للولايات المتحدة الأمريكية في التجارة العالمية بالإضافة إلى تمتع دول اليورو بمعدلات تضخم منخفضة تبلغ ١,٤٨٪ في المتوسط لهذه الدول مجتمعة، أما بالنسبة لمعدلات البطالة فمن المتوقع أن تكون نسبة الدول الإحدى عشرة حوالي ١٠,٢٨٪ في المتوسط وذلك كما يظهره الجدول التالي:

البلد	المكان	التضخم	البطالة
١. ألمانيا	٨٢ مليون	١,٤٪	١٢,١٪
٢. النمسا	٨ ملايين	١,١٪	٤,٤٪
٣. أسبانيا	٣٩,٦ مليون	١,٩٪	٢٠٪
٤. فنلندا	٥ ملايين	١,٣٪	١٢,٥٪
٥. فرنسا	٦٠,٩ مليون	١,٢٪	١٢,١٪
٦. إيرلندا	٣,٦ مليون	١,٢٪	٩,٨٪
٧. لوكسمبورج	٤١٢ مليون	١,٤٪	٩,٨٪
٨. إيطاليا	٥٧,٣ مليون	١,٨٪	١٢,١٪
٩. هولندا	١٥,٥ مليون	١,٨٪	٥,١٪
١٠. بلجيكا	١٠,٢ مليون	١,٤٪	٩,٣٪
١١. البرتغال	١٠ ملايين	١,٨٪	٥,٩٪
المجموع	٢٩٢,٥١٢ مليون	١,٤٨٪	١٠,٢٨٪

وكما أشرنا فانه من المتوقع أن تكون اليورو عملة موازية للدولار الأمريكي والين الياباني على الساحة المالية والنقدية العالمية مما يفرز منافسة دول اليورو والشركات العالمية بها في المنافسة العالمية.

وبرأينا فإن اليورو كعملة عالمية سوف لن تظهر كمنافس للدولار الأمريكي إلا بعد الفترة الانتقالية بعدد من السنوات أي مع بداية عام ٢٠٠٥ بمعنى أنه أمامنا على الأقل خمس سنوات على الأقل قبل أن تصبح اليورو عملة عالمية منافسة للدولار الأمريكي وإن كانت لديها كما أشرنا كل المقومات.

المخاطر المالية:

لا شك أن أحد أهم المميزات التي سوف تتمتع بها دول مجموعة اليورو هي اختفاء المخاطر المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار العملات المختلفة لهذه الدول، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الفجوات الكبيرة في أسعار الفائدة والتي كانت سائدة قبل سنوات قليلة. ونتيجة للتبادل التجاري الكبير بين هذه الدول فإن أسعار العملة وتقلباتها كانت هاجسا يشغل كثيرا من المدراء الماليين لتأثير ذلك على حساب الأرباح والخسائر، الأمر الذي يدعو إلى استخدام أساليب الحماية (Hedging) من هذه المخاطر مثل العقود المستقبلية والخيارات وغيرها لتثبيت سعر العمليات المالية.

كما أن أسعار الفائدة المختلفة والتقلبات فيها تكون سببا إما بتحقيق أرباح غير متوقعة أو انخفاض العوائد المتوقعة، وكذلك الحال بالنسبة للقروض حيث يؤدي تغير أسعار الفائدة إلى انخفاض أو ارتفاع تكاليف الفوائد المستحقة السداد. ومن المهم التركيز هنا على أن المخاطر المالية للعملات وأسعار الفائدة لن تنتهي بالنسبة لمواطني دول مجموعة «اليورو» مقابل العملات الأخرى مثل الدولار والين الياباني.

وبالرغم من بدأ العملة قوية أمام الدولار الأمريكي بسعر صرف بلغ ١,١٧ دولار لليورو الواحد إلا أنها انخفضت تدريجيا حتى وصل سعر صرف اليورو ١,٠٨ دولار في بداية شهر مارس. ويرجع انخفاض عملة «اليورو» إلى سببين رئيسيين أولهما هو جعل بضائع دول مجموعة «اليورو» أرخص وأكثر جذبا، والسبب الثاني هو الحد من هروب الأموال من دول المجموعة بسبب النمو السريع للاقتصاد الأمريكي والذي أشارت إليه آخر الأنباء الاقتصادية بمعدل ٦,٥٪ مقابل ١,٧٪ للاقتصاد الألماني الذي يعتبر نواة دول مجموعة «اليورو».

الدينار أو الريال الخليجي:

إن خطوة اليورو التي قامت بها دول تختلف فيما بينها في مقومات كثيرة كاللغة والأعراق والتاريخ الذي يسجل الكثير من الحروب والعداوات بين هذه الدول، والتي وجدت نفسها الآن بحاجة إلى الاقتراب من بعضها البعض لتحقيق مزيدا من المصالح الاقتصادية. هذه الخطوة تدعو إلى الوقوف عندها للتفكير متى سوف يتحقق الحلم الخليجي في ظهور عملة أو وحدة اقتصادية لدول تمتاز عن دول المجموعة بوحدة اللغة والتاريخ والدين. أن الأمل لا يزال معقودا بمجلس التعاون الخليجي لكي يتحقق لأبنائه هذا الحلم كخطوة على الطريق.

أقوى طلب فصلي على الذهب

استقرار طلب الشرق الأوسط وارتفاعه في أمريكا والبرازيل والمكسيك وأوروبا

١١٪ زيادة في طلب الإمارات و٥٪ في السعودية وتراجع الطلب في سائر دول مجلس التعاون الخليجي

حافظ طلب الذهب في الشرق الأوسط على زخمه خلال ١٩٩٨ حيث سجلت الأسواق الرئيسية للمعدن الأصفر زيادة في الاستهلاك، بينما سجلت الأسواق الأصغر تراجعا طفيفا.

وواصل طلب الذهب الارتفاع في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام المذكور، وذكر العدد الأخير من النشرة الفصلية الصادرة عن مجلس الذهب العالمي تحت عنوان توجهات طلب الذهب أن طلب الذهب في الإمارات زاد بنسبة ١١٪ عن عام ١٩٧٧ وبواقع ٧٩,٤ طن.

وسجل الطلب تراجعا بلغت نسبته ٧٪ في الكويت و ١٪ في البحرين و١٤٪ في سلطنة عمان و١٢٪ في قطر.

من ناحيتها، سجلت الأسواق السعودية زيادة بنسبة ٥٪ في طلبها للذهب والذي بلغ حجمه الإجمالي خلال العام الماضي ٢٠٨,٤ طن، بزيادة ٩,٤ طن عن عام ١٩٩٧، حين بلغ ١٩٩ طنا، وهو بذلك يقترب من الرقم القياسي الذي سجلته المملكة عام ١٩٩٢ حين بلغ إجمالي طلبها للذهب ٢٢٥ طنا.

من ناحية أخرى، سجل طلب الذهب في الهند، رقما قياسيا جديدا وللعام الرابع على التوالي، حيث ارتفع بنسبة ١١٪ إلى ٨١٥ طنا العام الماضي مقابل ٧٣٦,٧ طن عام ١٩٩٧. في تركيا، هبط طلب الذهب ١٥٪ من ٢٠٢ طن عام ١٩٩٧ إلى ١٧٢ طنا عام ١٩٩٨.

وحيث أن مجلس الذهب العالمي بدأ في رصد تحركات الطلب في سوقي مصر وباكستان، اعتبارا من عام ١٩٩٨، فقد سجلت احصائياته، ارتفاع طلب الذهب في مصر إلى ١٠٤,٤ طن ذلك العام، بزيادة ٧٪ عن ١٩٩٧. وارتفع طلب الذهب في باكستان أيضا، حيث بلغ ٩٨,٢ طن ذلك العام، بزيادة ٧٪ عن ١٩٩٧. وارتفع طلب الذهب في باكستان أيضا، حيث بلغ ٩٨,٢ طن عام ١٩٩٨، بزيادة ٢٠٪ عن ٨١٨ طن سجلها عام ١٩٩٧.

وقال «رولف شنيبلي» الرئيس التنفيذي الاقليمي لمجلس الذهب العالمي، أن أداء أسواق الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية كان جيدا إجمالا خلال العام الماضي، حيث سجلت كافة الأسواق التي يزيد حجم الزيادة السنوي على ٧٥ طنا، زيادة في طلبها باستثناء تركيا، التي أدى فيها، تراجع توافد السياح وتراجع الطلب المحلي، إلى تقلص طلب الذهب.

وأضاف أن الهند تستفيد الآن من تحرير تجارة الذهب فيها تدريجيا، في حين تقوم مصر وباكستان بإصلاحات تشريعية كفيلة بتعزيز طلب الذهب.

من ناحيته، قال «معاذ بركات» مدير المجلس لشؤون التخطيط الاقليمي، إن الشرق الأوسط شهد تحرير واحد من أكبر أسواقه، وهو السوق المصري، خلال العام الماضي، حيث تغير هيكل الضرائب والرسوم المفروضة على الذهب بسرعة، كما انتعش طلب الذهب في المملكة العربية السعودية ليقترب من أرقامه القياسية، لكن يتوجب الآن، رصد تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية، على طلب الذهب، إلا أن المؤشرات المتوفرة حتى الآن، تشير إلى أن التأثير كان محددا ولا يقارن بتأثير باقي القطاعات الاقتصادية.

على الصعيد العالمي، واصل الذهب الانتعاش في الربع الأخير من عام ١٩٩٨، والتعافي من بدايات ضعيفة أوائل العام، ليسجل في ختام الربع المذكور، أعلى مستويات الطلب المسجلة على الاطلاق في أي ربع سنة منذ بدء المجلس تسجيل تحركات طلب الذهب العالمي.

وبلغ طلب الذهب في الدول التي يرصد المجلس تحركات طلبها على الذهب ٨٠٧ أطنان خلال الربع الأخير من ١٩٩٨، بزيادة ٦٪ عن الربع ذاته من عام ١٩٩٧، ومتفوقا بقليل على الرقم القياسي السابق للطلب الفصلي، والمسجل في الربع الأول من نفس العام، إلا أن التسييل الضخم لحيازات الذهب في أسواق آسيا، والذي أثر على احصائيات الطلب في الربع الأول من العام الماضي، أدى إلى تراجع إجمالي الطلب ذلك العام إلى ٢٧١٢ طنا، بانخفاض نسبته ١١٪ عن الرقم القياسي السنوي المسجل عام ١٩٩٧. ونجم الرقم القياسي المسجل للطلب في الربع الأخير من ١٩٩٨، عن قوة الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأوروبا والمكسيك واستقرار الأداء في الشرق الأوسط، مما عوض التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية والنقدية المستمرة في آسيا.

وفي سياق تعليقه على الاحصائيات، قال «جورج ميلينج - ستانلي»، مدير دائرة تحليل سوق الذهب، إن الوسيلة المثلى لوصف أداء عام ١٩٩٨، هو القول إنه كان عام انتعاش. فلقد أدى استمرار الأزمة الاقتصادية الآسيوية إلى تسييل حيازات ضخمة من الذهب في الجزء الأول من العام، مما أجهض ارتفاع الطلب.

وقال إنه إذا نظرنا إلى العام على أساس فصلي، نجد أنه بعد مضي ثلاثة شهور من عام

١٩٩٨، كان استهلاك الذهب يقل بنسبة ٤٠٪ عن عام ١٩٩٧، وتراجع الفارق إلى ٢٤٪ فقط بعد مضي ستة شهور من العام ثم إلى ١٧٪ بعد مرور تسعة شهور، ليصل إلى ١١٪ فقط على مدى العام بأكمله. وأضاف أن عام ١٩٩٨ شهد تنامي تقدير دور الذهب كأصول نقدية ودوره كاستثمار. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى الخوف من آثار ما يسمى بـ «علة القرن وعجز برامج الكمبيوتر عن مواكبة التحول إلى تاريخ عام ٢٠٠٠، والخوف من احتمال حدوث تصحيح سعري كبير في أسواق الأسهم، إلى إقبال قياسي تاريخي على شراء العملات الذهبية. وفي اليابان، أدى تحرير الأسواق المالية إلى تجدد الاهتمام بالذهب في إطار تنويع مكونات المحافظ الاستثمارية، في حين عاد الطلب الاستثماري على الذهب إلى مستويات ما قبل الأزمة، في الدول الآسيوية الأكثر تأثيرا بالعاصفة المتقدمة.

وقال إن المستثمرين في العالم أجمع، يبحثون عن وسائل للمحافظة على قيمة أصولهم المادية وثرواتهم، ويتحولون بشكل متزايد إلى الذهب، وتجلى هذا الطلب الاستثماري المتنامي على مدار العام الماضي. في الأسواق النامية، سجل طلب الذهب رقما قياسيا جديدا للعام الرابع على التوالي، وسط تحسن ملموس للطلب في الشرق الأوسط والبرازيل والمكسيك. وحيث أن تراجع الطلب الآسيوي أثر على إجمالي ارتفاع الطلب، تراجع إجمالي طلب الأسواق النامية بنسبة ١٩٪ عن عام ١٩٩٨.

في الأسواق المتقدمة، سجل الطلب مستويات قياسية عام ١٩٩٨ في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، في قطاعي المجوهرات والاستثمار على حد سواء، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي طلب الأسواق المتقدمة للذهب بنسبة ١١٪ عن عام ١٩٩٧.

ويعتبر مجلس الذهب العالمي، هيئة دولية لا تستهدف الربح، أسسها كبريات شركات تعدين الذهب العالمية، لتعزيز الطلب على المعدن الأصفر. وأضاف المجلس في أحدث إحصائيات عن توجهات طلب الذهب، كلا من مصر وباكستان، ليبلغ عدد الدول التي يرصدها إحصائيا ٢٧ دولة تمثل ٨٠٪ من طلب الذهب العالمي.

الاستثمارات السعودية الأولى عربيا وأجنبيا في مصر تليها الكويت ثم الولايات المتحدة

أظهرت دراسة لجمعية رجال الأعمال المصريين عن «حجم الاستثمارات العربية والأجنبية في مصر» حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٨ أن الاستثمارات السعودية في مصر تأتي في المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات العربية والأجنبية مجتمعة.

وأوضحت الدراسة أن حجم الاستثمارات السعودية بلغ حوالي أربعة مليارات و٥٠٠ الف جنيه بنسبة ١٨٪ من جملة الاستثمارات العربية والأجنبية يليها الاستثمارات الكويتية بنسبة ١٢٪ ثم الاستثمارات الأمريكية بنسبة ١٠٪ تقريبا.

ولفتت الدراسة إلى أن وجهات النظر بين رجال الأعمال المصريين والسعوديين تكاد تكون متفقة مشيرا إلى ما تم التأكيد عليه في المؤتمر الثاني لرجال الأعمال في البلدين الذي عقد بجدة خلال شهر ديسمبر الماضي من ضرورة الاسراع بخطوات إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين نظرا لما يمثله ذلك من أهمية كبرى في تنشيط حركة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بينهما عبر إزالة كافة الحواجز والعوائق التي تحد من سهولة إنسياب الحركة التجارية وزيادة معدل الاستثمارات في المشروعات الاقتصادية المشتركة لما سيترتب على ذلك من تقوية المركز التنافسي لهما على الخريطة الاقتصادية الدولية.

وأشارت الدراسة إلى أن رجال الأعمال في البلدين يرون أهمية اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد بينهما بشكل تدريجي خلال فترة انتقالية تقل كثيرا عن الفترة الانتقالية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإلغاء الكلي لكافة القيود غير الجمركية والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية على السلع ذات المنشأ الوطني في البلدين وعدم فرض أي قيود جديدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وحول تسهيل التجارة بين البلدين أشارت الدراسات إلى أن الجانب المصري أوصى بضرورة إزالة كافة العقبات التي تصادف رجال الأعمال عند تنقلهم بين البلدين وذلك بمنح تأشيرات متعددة السفرات بتوجيه من الاتحاد العام للغرف المصرية واتحاد الصناعات المصرية وجمعية رجال الأعمال المصريين دون معوقات إدارية أو زمنية.

وعرضت الدراسة مجموعة من الإجراءات لانسياب حركة التبادل التجاري فشملت توفير الدعم للتجارة البينية في القطاع الخاص في البلدين بتوفير وسائل وآليات تبادل المعلومات فيما بينها والتعريف بالفرص الاستثمارية والتجارية البينية المتاحة ودعم وتوسيع النشاط التصديري عن طريق تبني بحوث لتنمية الصادرات وبرامج للتدريب على أساليب التصدير والتوسع في توفير خدمات المعلومات.

كما أكدت على أهمية تحسين القدرة التنافسية للصادرات من خلال تحسين كفاءة الإنتاج والجودة والسعر وأساليب التعبئة والتغليف وتطبيق أنظمة وبرامج الجودة الشاملة والتوسع في تنظيم المعارض العامة والمتخصصة والنظر في إنشاء المعارض الدائمة في البلدين لما في ذلك من آثار إيجابية على حركة التبادل التجاري بينهما. وطالبت بتفعيل حركة النقل بين البلدين بتطوير مجالات وأساليب وإجراءات النقل بينهما بكافة وسائله ودعوة مجتمع الأعمال وحكومتي البلدين إتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن.

البنك الإسلامي الأول يشتري حصة رئيسية في (CGI) بقيمة ١٧٥ مليون دولار

أعلن بنك الاستثمار الإسلامي الأول أنه قد أبرم اتفاقا نهائيا لشراء حصة رئيسية في شركة «كمبيوتر جنريشن انكوربوريتد» (CGI) المانح الدولي الرئيسي لأنظمة التوسط في الاتصالات، التي صممت لجمع المعاملات الالكترونية ومعالجتها والتعامل مع المعلومات العابرة خلال مقاسم الاتصالات. وقد بلغت قيمة الصفقة قرابة ١٧٥ مليون دولار. وتعد صفقة (CGI) هي الثانية في مجال الاستثمار المباشر لبنك الاستثمار الإسلامي الأول، الذي يحوز فيها أسهما خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنجز البنك في يونيو ١٩٩٨ عملية تملك مجموعة «برسيشن كروب، إنك» (ووترمارك) المصنع الرئيسي في العالم لزوارق الكاياك والكنو بقيمة ٤٠ مليون دولار. وصرح الرئيس التنفيذي للبنك عاطف عبدالملك قائلا: نحن في غاية السعادة لإتاحة الفرصة لنا في اقتناء الشركة الرائدة في تقديم خدمات التوسط في الاتصالات، وهذا سوق يقدر الخبراء أنه يتنامى بمعدل يقارب الـ ٣٠ في المئة سنويا.

وعلق ديفيد كروسلند، أحد المديرين التنفيذيين في «كريسنت كابيتل أنفستمنتس إنك» إحدى الشركات المملوكة لـ «بنك الاستثمار الإسلامي» الأول في الولايات المتحدة، بقوله: إن ستستفيد من إجراءات إعادة الهيكلة التي (CGI) تطال صناعة الاتصالات في العالم. فلمواجهة المنافسة الشديدة تقوم الشركات العاملة في ميدان الاتصالات باستبدال إرثها من أنظمة التوسط القديمة بأنظمة أكثر مرونة وثباتا وهي ما تقدمه شركة (CGI).

وأضاف: كما تقوم شركة كريسنت بتقييم إمكانية امتلاكها مجموعة أخرى من الشركات المضافة، ما يعزز حضور شركة (CGI) ومجموعة خدماتها في سوق التوسط في الاتصالات.

كما أن البنك قد حقق خطوة مهمة أخرى في المشاريع مع «نيشنز بنك N.A.a و«نيشنز بنك مونتجمري سكيورتيز L.L.C.a، شركاء «بنك أوف أميركا كوربوريشن» بصيغة مباشرة وخصوصا لترتيب تسهيلات «الإجارة» بقيمة نحو ٦٠ مليون دولار. وستكون هذه التسهيلات هي الثانية من نوعها يستخدمها بنك الاستثمار الإسلامي الأول لتمويل مشروعات استثمارية خاصة مقبولة إسلاميا.

كما صرح عاصم ظفر، أيضا أحد المديرين التنفيذيين في بنك الاستثمار الإسلامي الأول قائلا: حالما ننهي توثيق تسهيلات «الإجارة» سنباشر الاتصال بمؤسسات مالية في الشرق الأوسط لتتولى تسويقها في شكل جماعي.

وأضاف الرئيس التنفيذي عبدالملك: يشعر البنك بكثير من التفاؤل تجاه امكانات توفير أدوات استثمارية متعددة للمستثمرين الذين ينشدون خيارات أوسع لأدوات استثمارية مقبولة إسلاميا.

ويذكر أن بنك الاستثمار الإسلامي الأول مصرف استثماري مقره دولة البحرين. تأسس في العام ١٩٩٧ وذلك بدعم من ٧١ شخصية ومؤسسة بارزة في دول الخليج العربي وماليزيا. ويبلغ رأس المال المدفوع لبنك الاستثمار الإسلامي الأول ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وهو يتولى الآن مهمة التقريب بين المفهوم التقليدي لأعمال المصارف والمفهوم الإسلامي لها، بتقديم فرص استثمار خارجية جديدة ومبتكرة لعملائه.

التضخم في اقتصاد مصر يتراجع إلى نسبة ٣,٨٪

انخفض معدل التضخم في الاقتصاد المصري إلى ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية شهر نوفمبر الماضي، مقارنة بـ ٤,٤ في المائة عن الفترة نفسها من العام ١٩٩٧. وذكر التقرير الشهري للبنك المركزي المصري، أن صافي الاحتياطات الدولية لديه والمسجل في نهاية شهر نوفمبر الماضي، بلغ ٢٠ مليارا و٤ ملايين دولار مقابل ٢٠ مليارا و٤٢١ مليون دولار، تم تسجيلها مقارنة بالفترة نفسها من العام ١٩٩٧.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، بلغ ٣٧ مليارا و٦١٨ مليون جنيه، في نهاية شهر نوفمبر الماضي، مقابل ٥١ مليارا و٢٢٧ مليون جنيه مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبقه.

وذكر التقرير الشهري أن إجمالي السيولة المحلية بلغت ٢٢٠ مليارا في نهاية شهر نوفمبر الماضي، مقابل ٢٠٢ مليار جنيه في الفترة نفسها من العام ٩٧، وبلغت إجمالي الودائع بما فيها الحكومة ٢٢٣ مليار جنيه مقابل ٢٠٦ مليارات جنيه.

وبلغ إجمالي الائتمان المحلي في نهاية شهر نوفمبر ٩٨ نحو ٢٢٣ مليار جنيه، مقابل ٢٠٠ مليار جنيه في الفترة نفسها من العام ٩٧ وبلغ إجمالي أرصدة الاقراض والخصم ١٨٥ مليار جنيه مقابل ١٥٦ مليار جنيه.

وأوضح التقرير أن معدل الفائدة على الودائع بالجنيه المصري لمدة ثلاثة شهور بلغت في نهاية شهر نوفمبر الماضي ١٢,٢٥ في المائة، والقروض لمدة ستة فاقل ١٣,٤ في المائة، وشهادات الاستثمار ذات العائد الجاري ١١ في المائة، وشهادات الاستثمارات ذات القيمة المتزايدة ١٠,٥ في المائة، والفائدة على أذون الخزانة لمدة ٩١ يوما ٨,٨ في المائة، ولمدة ١٨٢ يوما ٨,٨ في المائة.

وأوضح التقرير أن الصادرات المصرية إلى العالم الخارجي في الربع الأول من العام المالي ٩٨/٩٩ بلغت ١٠٢,٥ مليون دولار، مقابل ٩٢,٦ مليون دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام ٩٧، وبلغت الواردات من العالم الخارجي ٣٠٨,٤ ملايين دولار، مقابل ٢٩٥,٣ مليون دولار.

الأزمة الآسيوية قضت على القروض والمساعدات التي تقدمها الحكومات

الدول الغنية خفضت مساعداتها المخصصة للتنمية عام ٩٧

اليابان أول دولة واهبة للمساعدة التي لم تنخفض عن ٩,٣ مليار دولار

أفاد تقرير نشرته لجنة المساعدة في التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في أوروبا أن المساعدات العامة والخاصة التي وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على تقديمها سنة ١٩٩٧ انخفضت للمرة الأولى منذ مطلع العام العقد. وفي ١٩٩٧ بلغت قيمة المساعدات الخاصة والعامة ٣٢٤ مليار دولار لقاء ٣٦٥ مليار دولار في ١٩٩٦ وهو تراجع سببته الأزمة الآسيوية التي قضت على القروض المصرفية وخفض المساعدات التي تقدمها الحكومة على حد سواء. وانخفضت المساعدات العامة للتنمية في العام ١٩٩٧ إلى أدنى مستوى لها منذ مطلع العقد إلى ٤٩,٨ مليار دولار لقاء ٥٧,٩ مليار دولار في العام ١٩٩٦. واستنادا إلى توقعات اللجنة التي تضم ٢١ دولة من الدول الأعضاء الـ ٢٩ في المنظمة استمر هذا التراجع وازداد العام الماضي. وتقلصت المساعدات الخاصة من دول المنظمة إلى حد كبير في العام ١٩٩٧ لتصل إلى ٢٥٢ مليار دولار لقاء ٢٨٣ مليار دولار في العام ١٩٩٦. وسبب هذا التراجع هو تقليص القروض المصرفية.

إلا أن الاستثمارات المباشرة من القطاع الخاص زادت في العام ١٩٩٧ من ٦٤ مليار دولار في العام ١٩٩٦ إلى ١٠٨ مليارات دولار وخصص قسم ضئيل منها للدول الأكثر احتياجا إليها.

ومنذ العام ١٩٩٢ تراجعت قيمة المساعدة العامة للتنمية من دول منظمة التعاون والتنمية في أوروبا بأكثر من ١٢٠٪ بالدولار. وانخفض إجمالي المساعدة العامة للتنمية لأعضاء لجنة المساعدة إلى أدنى مستوى تاريخي لها بـ ٢٢٪ من إجمالي الناتج الوطني لقاء ٠,٣٣٪ في العام ١٩٩٢ وهي نسبة أدنى بشكل ملحوظ من هدف الأمم المتحدة «٠,٧٠٪ من إجمالي الناتج الوطني». وتراجعت مساعدات دول مجموعة السبع «الولايات المتحدة واليابان وكندا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا» بـ ١٥ مليار دولار منذ العام ١٩٩٢ أي بنحو ٢٩٪ من قيمتها الفعلية.

أما بالنسبة إلى الدول المستفيدة من هذه المساعدات فإن «حجم المساعدات العامة المخصصة إلى الدول النامية وأفريقيا تحت الصحراء يشهد تراجعا منذ ثلاث أو أربع سنوات». وتبقى دول أوروبا الشمالية الأكثر عطاء إذ تتجاوز المساعدة العامة التي تقدمها النسبة المحددة بـ ٠,٧٠٪ «٠,٩٧٪ للدنمارك و٠,٨٦٪ للنرويج و ٠,٨١٪ لهولندا و٠,٧٩٪ للسويد».

وخفضت الولايات المتحدة مساعداتها من ٩,٣٧ مليار دولار إلى ٦,٩ مليار دولار في العام ١٩٩٧.

ومع إجمالي ٦,٠٣٥ مليار دولار، انخفضت المساعدة العامة الفرنسية إلى ٠,٤٥٪ من إجمالي الناتج الوطني لقاء ٠,٤٨٪ في العام ١٩٩٦.

وبقيت مساعدة اليابان التي تعتبر أول دولة واهبة للمساعدة العامة لجهة الحجم مستقرة بقيمة ٩,٣ مليار دولار أي ٠,٢٢٪ من إجمالي الناتج الوطني.

ويشير التقرير إلى أن المساعدة باتت توزع بشكل أفضل وتخصص لتحقيق الأهداف الأولية للتنمية: ٣٠٪ للقطاعات الاجتماعية و٣٥٪ للبنى التحتية.

العالم ينتظر مشكلة فنية أخرى في ٢٩ فبراير ٢٠٠٠

على مستخدمي الكمبيوتر ألا يفرحوا كثيرا في حالة عدم حدوث فوضى إعلامية في بداية العام المقبل نتيجة مشكلة الكمبيوتر لعام ٢٠٠٠، لأن ذلك لن يعني أن الطريق أصبح سالكا بالنسبة لهم.

عالم كبيس

ويقول وولف-رويدغر هانسن خبير برامج الكمبيوتر الألماني إن هناك مشكلة فنية أخرى منتشرة على نطاق واسع في البرامج ربما يكون لها الأثر المدمر نفسه، وهي أن عام ألفين سيكون عاما كبيسا أي أن شهر فبراير سيكون ٢٩ يوما وليس ٢٨ يوما، وهو مفهوم يصعب على أجهزة الكمبيوتر ادراكه وقد يسبب مشكلاته. وتابع هانسن أن المشكلة تكمن في أن عددا قليلا من البرامج القديمة مجهز لهذه المصادفة نادرة الحدوث، حيث يستخدم معظم البرامج ما يسمى بقاعدة المائة عام والتي تقول إن السنة الكبيسة لا تحدث في الأعوام التي تقبل القسمة على مائة.

نطاق ضيق

إلا أن قاعدة الأربعمائة عام المعروفة على نطاق ضيق والتي تقضي بوجود سنة كبيسة كل أربعمائة عام حتى إذا كان ذلك العام يقبل القسمة على مائة، «تبطل» قاعدة المائة عام وسيكون عام ألفين أحد الأعوام الخاصة التي يكون شهر فبراير فيها ٢٩ يوما.

وأكد هانسن «يجب علينا أن نتوقع أن الكثير من البرامج القديمة سيفترض أن شهر فبراير من عام ألفين مكون من ٢٨ يوما فقط فقبل عشر سنوات لم تأخذ برامج الكمبيوتر قاعدة الأربعمائة عام في الحسبان».

وحذر هانسن من أن النتائج المحتملة لتلك المشكلة يصعب التنبؤ بها، داعيا الشركات إلى التأكد من فحص برامج الكمبيوتر أيضا لحل مشكلة السنة الكبيسة عند فحصها لمعالجة مشكلة عام ألفين. ويذكر أن مشكلة عام ألفين ستنتج عن مشكلة أخرى حيث أن برامج الكمبيوتر القديمة ترمز إلى السنة برقمين عشريين فقط وبالتالي فإن عام ألفين سيظهر على صورة صفرين مما سيجعل بعض البرامج تترجمه على أنه عام ١٩٠٠.

تساؤلات إن كان من الأفضل أن تبقى مرتبطة بالدولار

هل تستطيع دول الخليج الدفاع عن عملاتها إلى ما لا نهاية؟!

هل الارتباط بالدولار ضمان لاستقرار عملات الدول العربية الخليجية أم أنه ينطوي على مفارقة تاريخية لا سند لها ستتبدد في نهاية الأمر أيا كان حجم المبالغ التي تصب فيها؟!

ينقسم المحللون في الدول العربية الخليجية في شأن هذه القضية ورغم أن معظم السلطات تقول إنها مصممة على الدفاع عن عملاتها إلى ما لا نهاية فليس الجميع مقتنعين بأن هذا السبيل سيكون كافيا.

وتعاني الدول العربية الخليجية الغنية بالنفط التي كانت موضع حسد حتى وقت قريب بسبب ثرواتها الضخمة في ظل أسعار نفط عالمية متدهورة أضرت باقتصادها بشدة وأجبرتها على تبني إجراءات تقشف.

ويقول بعض المحللين إن عملات هذه الدول التي يرتبط معظمها بالدولار الأمريكي لأنه وسيلة تسعير النفط وبالتالي فهو عملة حسابات معظم الصادرات يمكن أن تصبح الضحية التالية.

والريال السعودي الذي تعرض لهجوم من مضاربين في العام الماضي هو أول مثال يستشهد به عديد من الاقتصاديين يقولون إنه إذا انخفض الريال فإن عملات الدول الخليجية الأخرى ستهبط مثل قطع الدومينو.

ويجري تداول الريال عادة في نطاق تذبذب ضيق حول مستوى ربط عند ٣,٧٥٠٠ ريال للدولار.

وفي أغسطس الماضي تعرض الريال لضغوط من مضاربين أجانب في الخارج كانوا يراهنون على خفض العملة مع تراجع أسعار النفط العالمية.

وقالت مصادر حكومية إن مؤسسة النقد العربي السعودي «البنك المركزي» ضخت نحو ٧٥٠ مليون دولار في السوق لدعم عملتها.

وقال مصرفي مقره البحرين: لدينا موقف مختلف الآن عما حدث في السنوات الماضية. فيوجد موقف يتضمن زيادة مزمنة في المعروض في سوق النفط واقتصاد عالمي مضطرب وبالتالي فإنه وضع غير مشجع في الحقيقة.

لكن وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي إبراهيم عبدالعزيز العساف نفى قطعيا أي خفض في الريال في أواخر العام الماضي قائلا إنه لا يوجد سبب اقتصادي لاتخاذ مثل هذه الخطوة.. فهل يمكن للحكومة أن تضع أموالها في المكان الصحيح إذا استهدف الريال مرة أخرى؟

قال كيفن تيكر كبير الاقتصاديين في البنك السعودي الأمريكي: بالنظر إلى جميع الأساسيات وأي شيء يتعلق بالعملة في وقت تقول فيه الحكومة هنا إنها لن تخفض العملة فإنني أصدقها.

وفي العادة تدافع الحكومة السعودية عن الريال من خلال التدخل وليس من خلال زيادة أسعار الفائدة. وكانت آخر مرة خفضت فيها السعودية العملة في العام ١٩٨٦.

وقال دبلوماسيون في الرياض إنهم يعتقدون إن الحكومة السعودية قد تنفق ما يصل إلى ٢٠ مليار دولار للدفاع عن الريال قبل

«الخليجي» يستكمل التحضير لاقامة «الاتحاد الجمركي»

تم في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أعمال الاجتماع الرابع للجنة الفنية المكلفة مناقشة المواضيع المرتبطة بإقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس، حيث تمت مناقشة عدد من المواضيع، من بينها خيارات توزيع الإيرادات الجمركية بين دول المجلس في حالة إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي، واستكمال مناقشة مشروع ضوابط إعادة الرسوم «الضرائب» الجمركية على السلع الأجنبية المعاد تصديرها لخارج دول المجلس. كما تطرقت اللجنة خلال الاجتماع إلى مذكرة الأمانة العامة حول مهمة المراكز الجمركية الحدودية بين الدول الأعضاء في المجلس في حالة إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي بينها، بالإضافة إلى مذكرة أخرى حول ضوابط موحدة لإعفاء مدخلات الصناعة من المواد الخام الأولية، ونصف المصنعة، والعدد والآلات وقطع الغيار المستخدمة في الصناعة. ورفعت توصيات اللجنة للاجتماع المقبل لوزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس المقرر عقده في منتصف مايو المقبل.

يذكر أنه في إطار الاجتماعات التي تعقدها دول المجلس للبحث في إجراءات إقامة الاتحاد عقد وكلاء وزارات المالية ومديرو إدارات الجمارك الخليجيون اجتماعا في الأمانة العامة للمجلس لمواصلة البحث في موضوع تحديد نسب الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية التي تستوردها دول المجلس وفقا لتصورات كل دولة. وتجدر الإشارة إلى أن وزراء المالية والاقتصاد الوطني في دول المجلس كلفوا وكلاء وزاراتهم ومديري الجمارك الانتهاء من مهمة تحديد الرسوم تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الـ ١٩ التي عقدت بأبوظبي نهاية العام الماضي بالانتهاء من الاتفاق على فئات التعرفة الجمركية الوحدة على السلع الأساسية وبقية السلع. وكانت القمة قد طلبت من وزراء المالية تحديد رسوم تتناسب والوضع المالي والتنموي لدول المجلس على أن يتم الانتهاء منها في فترة أقصاها ديسمبر ١٩٩٩، قبل الدور الـ ٢٠ للمجلس الأعلى المقرر عقدها في الرياض.

أن تذعن في نهاية المطاف.. وأضافوا أن خفض قيمة العملة يمكن أن يحدث خلال الثمانية عشر شهرا المقبلة بينما يقول مصرفيون آخرون أنه ربما يحدث في النصف الثاني من العام الحالي.

لكن بعض الاقتصاديين يشعرون بأن الدول العربية الخليجية لن تقع ضحية للضعف الذي طرأ على عملات آسيوية.

وقال اقتصادي مقره السعودية: هذه الاقتصاديات أقل اعتمادا بكثير على ائتمانات البنوك. وهي لا تعتمد بدرجة كبيرة على الائتمان وليست منفتحة على المستثمرين الأجانب.

وأضاف: يوجد تأكيد قوي أيضا في السعودية على تحقيق مستويات أعلى من نمو القطاع الخاص والشيء المهم في هذا هو رأس المال الخاص السعودي.. ويعتقد على نطاق واسع أن هناك الكثير من رأس المال السعودي في الخارج لجذب رأس المال للعودة فإنه من المهم المحافظة على الثقة في ربط العملة».

وقال مصرفيون في البحرين المركز المالي والمصرفي المهم في الخليج إن هذا الوضع هو الذي ينطوي على خطر يهدد عملات المنطقة.

وقال أحدهم: إنها إلى حد بعيد مسألة سمعة وأي فقدان للثقة في الريال يمكن أن يدفع السكان المحليين نحو سحب أموالهم من جميع العملات المحلية.

لكن فك الربط بالدولار نتيجة لخفض العملة لن يكون خطوة سلبية بالضرورة.. فقد يصبح جزءا من خطط التنويع الاقتصادي الذي تسعى معظم دول الخليج حاليا إلى تنفيذه.

ونقلت صحيفة غلف نيوز في الآونة الأخيرة عن وزير الاتصالات في الإمارات ووزير الدولة السابق للمالية أحمد حميد الطاير قوله إنه إذا أمكن لدول الخليج أن تفك الربط بين منتجاتها النفطية والدولار فإنها ستتمكن من خلق سلة عملات لتجنب المخاطر السياسية في المستقبل.

وقال إنه سيكون للدول الخليجية الخيار في تصدير منتجاتها بالدولار أو الين أو عملات أخرى وتجنب حالات يتم فيها تجميد عملة.

وأضاف أنه يمكن آنذاك التصدير إلى الدول التي تتعامل باليوريو بهذه العملة وبالدولار للدول التي تتعامل بالدولار.

الشركات اليابانية تبيع أصولها تحت ضغط الديون الهائلة

منذ أن انفجرت فقاعة الاقتصاد الياباني قبل عقد من الزمن واليابانيون يتنبأون بحدوث تدافع أجنبي لشراء الشركات اليابانية. ويبدو أن هذه الشركات وقعت أخيرا على منجم الذهب بعد أن أظهرت سلسلة من الصفقات أن شرائح كبيرة من قطاع الشركات الياباني قد يكون أصبح أخيرا برسم البيع مثل صفقة شراء «غودييز» لشركة «سوميتومو» ثالث أكبر شركة لصناعة الإطارات في اليابان.

وإذا ما تواصل الاندفاع الحالي لهذه الصفقات فسوف تترتب عليه نتائج بعيدة المدى. فالملكية الأجنبية لبعض من أكبر المجموعات المالية والصناعية اليابانية يمكن أن تحدث ثورة في أسلوب إدارة الشركات اليابانية باتجاه جعلها أكثر اهتماما بمصالح المساهمين.

وينطوي هذا على مكاسب هائلة وفي الوقت نفسه على مخاطر كبيرة. فشراء أصول في اليابان ثم إدارتها بشكل مربح قد يكون أشد صعوبة مما يلاحظه كثيرون من الأجانب. وهناك أيضا الاحتمال بأن يؤدي اخفاق عدد من الصفقات إلى توقف عمليات الشراء. عالم مصارف الأعمال مبتهج في الوقت الحاضر إذ حطم عدد وحجم الصفقات الأرقام القياسية خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية والاندفاع في تسارع.

ولا يرجع السبب المباشر لهذا النشاط إلى فورة اهتمام مفاجئة من الخارج. فكثير من الشركات الأجنبية غير القادرة على فتح السوق اليابانية أمام صادراتها كانت حريصة منذ زمن بعيد على التعويض عن ذلك بأن تمتلك شركات يابانية. السبب المباشر هو الزيادة المفاجئة في عدد الشركات اليابانية التي تعرض نفسها للبيع. ويمثل هذا في جانب منه ردا من قطاع الشركات اليابانية على الاندماجات الكبرى بين ديملر وكرايزلر وساندور وسيبا وموبيل واكسون واموكو وبريتيش بتروليوم والتي جعلت الشركات اليابانية تبدو ضيقة الأفق والحجم.

وهناك أيضا المشكلات الوطنية التي تعاني منها الشركات اليابانية. فالبلاد تمر بأطول فترة ركود اقتصادي منذ التعافي الذي شهدته بعد الحرب. وأدى هذا الركود إلى تراجع المبيعات والأسعار والأرباح. وتفاقمت محنة بعض القطاعات مثل الاتصالات والنفط والخدمات المالية نتيجة رفع القيود عنها. فعلى سبيل المثال أدى قرار الحكومة اليابانية بالسماح لمزيد من الشركات باستيراد النفط وبرفع القيود عن محطات الوقود ذات الخدمة الذاتية إلى تهاوي أسعار التجزئة للبترول الأمر الذي وجه لطمة إلى ربحية هذا القطاع.

ولكن العولمة والركود ليسا كافيين بحد ذاتهما لاقناع الشركات اليابانية بتقبل الملكية الأجنبية. فهناك أيضا الافتقار الحاد إلى رأس المال. وكما يقول خبير مالي فإن الكثير من الشركات واقعة تحت ديون هائلة وتعاني من نقص في التدفقات النقدية، وغير قادرة على إصدارات جديدة للأسهم أو على الوصول إلى سوق السندات كما أنها تواجه مصارف غير راغبة في تقديم المزيد من القروض. لم يعد هناك رأس مال سهل في اليابان ولهذا ليس أمام الشركات سوى اللجوء إلى الأجانب.

هذا النقص في رأس المال أكدت «الفاينشال تايمز» أنه أحدث تبدلا في المواقف من الملكية الأجنبية. فقبل ثلاث سنوات فقط دبت الرعدة في أوصال عالم الأعمال الياباني الأمر الذي يجعل من مهمة اليقظة كابوسا. أما العقبة الرابعة فهي السيطرة الإدارية. وكما يقول أحد الخبراء فإن كثيرين من المديرين اليابانيين لديهم توقعات غير واقعية حول من سيدير الشركة بعد إتمام الصفقة. وهناك أيضا العقبة الأخيرة المتمثلة في إدارة الشركات اليابانية بصورة ناجحة. وليس من السهل على الشركات الأجنبية أن تجري تخفيضات على العدد المتضخم للعاملين في الشركات اليابانية، كما أنه ليس من السهل إدارة شركات ذات تقاليد مختلفة.

ولكن على الرغم من الصعوبات يشعر معظم العاملين في مصارف الأعمال بالتفاؤل حول الاندماجات الأجنبية. ويتوقع أحدهم حدوث فورة في الصفقات خلال عام أو عام ونصف العام.

ندم أمريكي متأخر على كيفية التعامل مع الأسواق الناشئة

هجرة الاستثمارات الغربية من العالم الثالث تتركه على هاوية التضخم والكساد

أكثر من ستين مليار دولار من رؤوس الأموال فرت في العامين الماضيين من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. فألقت باقتصاديات هذه البلدان في هاوية سحيقة من التضخم والكساد. أين ذهبت هذه الأموال؟ ولماذا دفعت الدول الغربية بزعامة صندوق النقد الدولي قرابة ١٨٠ مليار دولار لانتشال هذه الدول من المصائب التي حاقت بها؟

يقدر خبراء صندوق النقد وبنك التسويات الدولي أن رؤوس أموال تقدر بأكثر من ٦٠ مليار دولار هربت من «الأسواق الناشئة» في آسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المعتقد أن معظم هذه الأموال انتهت في حسابات مصرفية واستثمارية في سويسرا ولندن ونيويورك وفقا لهؤلاء الخبراء.

ورغم أن حجم الأموال التي خرجت من هذه البلدان ليس ضخما في حد ذاته إلا أنه ينبغي النظر إليه في ضوء أن هذه البلدان اعتادت الحصول على استثمارات مالية ضخمة سنويا. فقد حصلت دول جنوب شرق آسيا الخمس - أندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلند - على تدفقات استثمارية أجنبية مجموعها ٢١١ مليار دولار من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٦.

ولكن بعد تفجر أزمة انهيار أسعار صرف عملة تايلند في يوليو ١٩٩٧ نضب تدفق الاستثمارات الأجنبية بل وبدأت رؤوس الأموال في الهرب في الاتجاه المعاكس - عائدة إلى أسواق المال والاستثمار في الغرب. وأكثر من الاستثمارات الأجنبية، حصلت هذه البلدان على قروض قصيرة الأجل من البنوك الغربية حيث يقدر بنك التسويات الدولية أنها حصلت في عام ١٩٩٦ «رغم بشائر الأزمة الاقتصادية» على قروض بحوالي ٧٦ مليار دولار.

وتتعدد العوامل التي تفسر سر هروب رؤوس الأموال الأجنبية من جنوب شرق آسيا في العامين الماضيين ثم البرازيل وروسيا في الأشهر القليلة الماضية.

ويعزى الهروب الكبير في رأي البعض وفي مقدمتهم جيفري ساكس الأستاذ في جامعة هارفارد ومستشار عمليات التحول الاقتصادي في روسيا إلى «شيوع الفساد ومحاباة الأقارب والضعف الهيكلي في بلدان الأسواق الناشئة» بينما يشير آخرون «وخاصة من خبراء العالم الثالث» إلى «رعونة وفداحة آثار ترك رؤوس الأموال حرة في الانتقال من مكان إلى آخر دون قيود». ويرى فريق ثالث أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي تسببا في تدهور الأزمة لرفضها في بداية مشاكل تايلند المالية أوائل عام ١٩٩٧ التدخل بسرعة لانقاذها وخاصة بعد أن ناشدت الحكومة التايلندية واشنطن أن تتدخل لايقاف ضغط المضاربين الأمريكيين على العملة المحلية التي تهاوت بسرعة مذهلة أمام الدولار.

لكن ما يتفق عليه الجميع هو أن المشكلة بدأت في تايلند نتيجة مجموعة عوامل متشابكة وأن انتشارها يعود في الأغلب إلى ما اتفق على تسميته «سلوك القطيع» حيث أخذ المستثمرون الأجانب في تقليد بعضهم البعض واستشرى الخوف والذعر بينهم فسارعوا في أشهر معدودة إلى سحب أموالهم من أسواق لم تكن حتى معرضة لأي مشاكل هيكلية مثل أندونيسيا.

وانسحب هذا الخوف على كل أسواق أمريكا اللاتينية وروسيا والدول النامية الأخرى فبات مديرو الصناديق والمحافظ الاستثمارية الضخمة في الولايات المتحدة وأوروبا يخشون استثمار قطاع من أموالهم في العالم الثالث أو في الأسواق الناشئة وفضلوا الاحتفاظ بها في سندات وأسهم غربية حتى لو كان عائدها أقل من العائد الذي كانوا يحصلون عليه في دول العالم الثالث.

ووفقا لمسؤولين في صندوق النقد الدولي بدأ الانهيار عندما هجم المضاربون على البات «عملة تايلند» حيث اقترضوا مبالغ ضخمة بالبات من البنوك المحلية ثم استخدموها لشراء الدولار فانخض سعر البات بسبب زيادة العرض تدريجيا وبالتالي عند سداد القروض المستحقة بالعملة المحلية يكون لدى المضاربين من الدولارات ما يكفي لسداد هذه الديون وتحقيق أرباح فاحشة.

ومع استمرار المضاربة انعدمت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي واضطر إلى تعويم سعر صرف البات.

ورغم تعدد عوامل قيام الأزمة فإن أهم نتائجها هو انخفاض واضح في تدفقات رؤوس الأموال الغربية إلى العالم الثالث بغرض التنمية والاستثمار المباشر وليس فقط إلى أسواق المال التي تعاني من انخفاض شديد في تدفقات الاستثمار الأجنبي عليها.

ويقدر صندوق النقد الدولي أن إجمالي حجم التدفقات كلها كان ١٧٣ مليار في عام ١٩٩٧ مقابل ٢٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦.

ومن أبرز نتائج اضطرابات أسواق المال في جنوب شرق آسيا أن الولايات المتحدة هدأت من حماسها المتقد لفتح أسواق المال وإزالة كل القيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بينما صار المستثمرون الدوليون أكثر تحفظا حيال إرسال أموالهم إلى الأسواق الصاعدة.

وبعد الأزمة بنحو العامين بدا أن بعض المسؤولين الأمريكيين السابقين يبدون الندم على الضغوط الهائلة التي مارسوها على العالم النامي من أجل فتح أسواقه أمام تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا. وقال ميكي كانتور وزير التجارة الأمريكي السابق إن بلاده لم تكن مدركة بصورة كافية لنوعية الفوضى التي يمكن أن يؤدي إليها تحرير أسواق رأس المال في أنحاء العالم. وأضاف في مؤتمر صحفي مؤخرا «كان ينبغي أن نكون أكثر حساسية واستبصارا».

إن مثل هذا الأمر يمكن أن يحدث «وخاصة مع الافتقار إلى نظم قانونية ومصرفية حديثة حيث أن التحرير الاقتصادي دون وجود هذه المؤسسات أشبه ببناء ناطحة سحاب دون أساس.

وكان الضغط الأمريكي والأوروبي على دول جنوب شرق آسيا لفتح أسواقها هائلا إذ نظرت إليها الإدارة الأمريكية في أوائل التسعينات باعتبارها منجم ذهب للمصارف والوسطاء الماليين الأمريكيين الذين قدموا قروضا هائلة إلى دول هذه المنطقة.

منظمة التجارة العالمية:

١,٢٤ في المائة نسبة مساهمة دول التعاون في الواردات العالمية

ذكر تقرير لمصرف الإمارات الصناعي أن نسبة مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في الواردات العالمية بلغت حوالي «١,٢٤» في المائة كان النصيب الأوفر لدولة الإمارات والمملكة العربية السعودية بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية.

وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات احتلت المرتبة الـ ٣٨ في قائمة الدول الأعلى في استيراد العلم والمرتبة الـ ٢٧ في قائمة أكبر المصدرين، فيما احتلت السعودية المرتبتين «٣٩» و«٣٧» في القائمتين على التوالي. وأشار مصرف الإمارات الصناعي أن مستقبل التجارة العالمية يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لدول الخليج نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصادرات والواردات في النشاط الاقتصادي بهذه الدول قياسا بالأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم التي تغطي «٧٥» في المائة من الطلب على البضائع. وحول نمو التجارة قال التقرير إن ارتفاع حجمها العالمي دليل على تنامي ظاهرة العولمة في الاقتصاد العالمي. مشيرا إلى أن ظاهرة العولمة تعمل على تسارع النمو في حجم التجارة العالمية قياسا على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وأضاف أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تجاوزت أربعة أضعاف في بداية عقد التسعينات على الرغم من التباطؤ في نمو حجم التجارة العالمية في بعض الفترات لبعض مناطق العالم.

وذكر التقرير أن التجارة العالمية ارتفعت إلى أكثر من الضعف خلال عقد التسعينات حيث وصل حجمها إلى «٥,٦» تريليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧ مقابل تريليونين دولار في عام ١٩٨٥ وأضاف التقرير أن نمو التجارة خلال النصف الأول من التسعينات وصل إلى مستويات مذهلة غير أن الأزمات الاقتصادية التي اتسمت بها الفترة اللاحقة خاصة في جنوب شرق آسيا واليابان وروسيا والبرازيل مؤخرا أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي ومن ثم إلى تراجع حجم التجارة العالمية.

صندوق النقد يعلن بدء زيادة حصص الدول الأعضاء

أعلن صندوق النقد الدولي بدء سريان زيادة قيمتها ٩٠ مليار دولار في إجمالي مساهمات أعضائه بعد أن حصلت الخطوة على موافقة الدول التي تهيمن على ٨٥ في المائة من الأصوات فيه. وأضاف الصندوق أنه قد «وافقت الدول الأعضاء التي تمتلك أكثر من ٨٥ في المائة من إجمالي حصص الصندوق على زيادة حصصها» موضحا أن هذا يكفي لبدء تنفيذ الزيادة في الحصص.

وبهذا ترتفع حصص الدول الأعضاء في الصندوق إلى نحو ٢٩٧ مليار دولار من ٢٠٤ مليار دولار تقريبا. وكان الصندوق قد وافق في اجتماعه السنوي في هونغ كونغ عام ١٩٩٧ على هذه الزيادة ولكن الكونغرس الأمريكي أرجأ الموافقة على زيادة حصة واشنطن حتى أواخر العام الماضي وهو ما أدى فعليا إلى تعطيل تنفيذ الزيادة كلها. والولايات المتحدة أكبر مساهم في الصندوق إذ تقدم مبالغ تجعلها تمتلك ١٨ في المائة من الأصوات.

وأفاد الصندوق أن على كل عضو وافق على زيادة حصته أن يدفع المطلوب منه خلال ٣٠ يوما.

المركز العالمي للنمو الاقتصادي ينصح الدول النامية بإصلاح هياكلها المؤسسية

نصح «المركز العالمي للنمو الاقتصادي» الدول النامية بإعطاء أهمية أكبر لإصلاح الهياكل المؤسسية في نظمها المصرفية بدلا من خلق أسواق لرأس المال تتطلب نظما إشرافية معقدة، حتى تصبح قادرة على العمل بفاعلية وكفاءة.

وأكد المركز في تقرير له أن النظام المصرفي هو نقطة الارتكاز لأي نظام للتمويل، بما في ذلك سوق الأوراق المالية التي تعتمد عليه. ورأى التقرير الذي صدر في القاهرة من خلال مشروع مجموعة دعم السياسة الاقتصادية تحت عنوان «أسواق الأوراق المالية الناشئة والتدفقات الرأسمالية والنمو الاقتصادي طويل الأجل» أن التحرير المالي دون أية قيود لا يحتمل أن يؤدي إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق التصنيع بسرعة أكبر أو تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في زمن أقل. وانتقد التقرير بعض الأفكار الشائعة بين الاقتصاديين التقليديين من أن المشكلة الأساسية تتركز في تتابع الاصلاحيات وفقا لترتيب مناسب.. معتبرا أن هذه الفكرة لا تأخذ في الحسبان أن الدول النامية معرضة بدرجة أكبر للأزمات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تهدد استقرار أي ترتيب يمكن تصوره لعمليات الاصلاح، كذلك فإن عدم ثبات شروط التجارة الدولية الذي ينشأ في الاقتصادات التي تتسم بعدم الاستقرار أو الاعتماد على منتج أو محصول بعينه يعتبر أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار المالي. وأشار إلى أن برامج التكييف الهيكلي في بعض الدول النامية ذاتها تؤدي إلى حالة من عدم التيقن والتذبذب التي تنتقل بسهولة إلى الأسواق المالية. وبينما تتعرض النظم المصرفية أيضا لتلك التهديدات فإن خاصية المضاربة التي تتميز بها أسواق الأوراق المالية غير الناضجة تؤدي إلى تضخيم تلك الآثار وتؤدي إلى تفاعلات سلبية في الأسواق الأخرى وبخاصة أسواق الصرف الأجنبي. وأوضح التقرير أنه في ضوء ذلك فإن الحكومات تواجه اختيارا فيما بين استثمار مبالغ ضخمة في نشاط أسواق الأوراق المالية على أن تتصف بوجود نظم كافية للرقابة والاشراف، وبين القيام بالتركيز على اصلاح النظم الحالية القائمة على أساس الاعتماد على البنوك، معتبرا أن الخيار الثاني هو الأنسب والأكثر قابلية للتنفيذ في الدول النامية.

دراسة فنية تحدد ميزات العملة الأوروبية والمخاطر المرتبطة بها

٥ آثار إيجابية لانعكاسات تداول اليورو على صادرات الدول النامية

قوة الدول لا تقاس بقدرة اقتصادها فحسب بل بالتعرف المبكر على بنية الاقتصاد العالمي

توقعت دراسة اقتصادية مصرية أن تكون هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للعملة الأوروبية الموحدة «اليورو» على الاقتصاد المصري شأن الاقتصادات النامية الأخرى، موضحا أن التعرف المبكر على هذا الاصدار الجديد من شأنه المساعدة على تحديد المميزات والفرص المتوقعة وتجنب المخاطر المرتبطة به.

وكان وزير الاقتصاد المصري الدكتور يوسف بطرس غالي قد كلف كبار خبراء الوزارة بإعداد هذه الدراسة التي تناولت مراحل تطور اليورو والمؤسسات القائمة عليه والسياسات الاقتصادية والنقدية داخل الاتحاد النقدي الأوروبي.

كما تتناول دراسة مقارنة بين الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الرئيسي في العالم وأسواق المال داخل الاتحاد النقدي الأوروبي ونقاط القوة والضعف في الاتحاد النقدي الأوروبي والآثار المتوقعة على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات النامية ومصر.

وقال الدكتور يوسف بطرس غالي في تقديمه لهذه الدراسة إن قوة الدول لا تتمثل فقط في قوة اقتصادياتها وقدراتها على النمو والتنمية والتوسع وإنما تتمثل في المقام الأول في قدرة مؤسساتها الاقتصادية على التعرف مبكرا على مستجدات البنية الاقتصادية العالمية وذلك بهدف سرعة صياغة سياسات جديدة تتلاءم معها.

وأضاف أنه من هذه الزاوية وانطلاقا من الأهمية البالغة لإصدار العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» نجد أن مجلس الشعب كان على وعي تام بأهمية مناقشة هذا الإصدار الجديد وتأثيره على الاقتصاد المصري كما كانت وزارة الاقتصاد على أتم استعداد للتعرض لهذا الموضوع بالدراسة ومتابعة تطوراته وذلك بهدف إمداد صانعي القرار وممثلي الشعب بأهم حيثياته وأبعاده وذلك ادراكا من الوزارة للآثار الاقتصادية الهامة لهذه العملة الجديدة.

وحول الآثار الإيجابية المتوقعة على الاقتصاد المصري والدول النامية قالت الدراسة إن هناك خمسة آثار إيجابية أولها أنه من المتوقع زيادة حجم الطلب في دول منطقة اليورو على صادرات الدول النامية وذلك لقوة اليورو من جهة والانتعاش الاقتصادي المتوقع داخل أسواق المنطقة من جهة أخرى في حين سوف تتفاوت درجات استفادة الدول النامية من هذه التطورات طبقا لمدى ارتباطها الاقتصادي بالدول الأوروبية وكذلك مدى انفتاحها على باقي دول العالم.

وأشارت في هذا الصدد إلى أن دراسة حديثة للمنظمات الدولية ذكرت أن كل واحد من المائة نسبة نمو إضافي في اقتصاديات دول منطقة اليورو سوف يكون له أثر إيجابي برفع معدلات النمو الحقيقي بـ ٠,١ في المائة في الاقتصاد المصري، كما أفادت الدراسة أن هذه الزيادة في نمو دول اليورو سوف يكون من شأنها زيادة حجم الصادرات المصرية بنسبة ١ في المائة تقريبا.

وثاني هذه الآثار الإيجابية أنه سوف يكون من شأن توحيد العملات الأوروبية في عملة واحدة خفض تكاليف ومخاطر المعاملات التجارية والمالية مع دول المنطقة مما يعمل على رفع الميزة التنافسية للسلع والخدمات المصرية المصدرة إلى أوروبا فمن جهة الصادرات السلعية فإن ما بين ٨٠ في المائة و٩٠ في المائة من صادرات مصر إلى دول منطقتي اليورو يتم تسويقها حسابيا بالدولار وهو ما كان من شأنه تحقيق أعباء مالية إضافية على المصدرين المصريين لتذبذب أسعار العملات الأوروبية مقابل الدولار.

ومع ظهور اليورو سوف يكون التعامل مع دول المنطقة بالعملة الجيدة مباشرة مما سوف ينهي هذه الأعباء.

وبالنسبة للصادرات الخدمية فإن السياحة الأوروبية «على سبيل المثال» تمثل ما بين ٥٥ في المائة و٦٠ في المائة من سوق السياحة في مصر وهو ما سوف يعظم من قيمة إيرادات السياحة.

أما الأثر الإيجابي الثالث لليورو على الاقتصاد المصري فتقول دراسة وزارة الاقتصاد إنه يتمثل في أن الوحدة النقدية الأوروبية سوف تعمل على زيادة قدر الشفافية المتاحة للقطاعات الوطنية التي لها علاقات تجارية ومالية مع دول اليورو وذلك لتقييم المنتجات المصرية بعملة واحدة في كل الدول الأعضاء كذلك سوف تنتهي مشكلات المصدرين الذين يقومون بتسويق منتجاتهم في دول أوروبية من خلال دول أوروبية أخرى «وسيطة» وذلك لانتهاء مشاكل تذبذب أسعار الصرف بين عملات هذه الدول.

وحول الأثر الإيجابي الرابع تقول الدراسة إنه إضافة إلى ما سبق فإن الطلب على الدولار داخل السوق المحلية سوف يتراجع مع مرور الوقت وهو ما سوف يقلل نسبيا من حدوث ضغوط «اسمية» على الجنيه المصري أمام الدولار.

ويختص الأثر الإيجابي الخامس بالبورصة المصرية حيث تقول الدراسة إنه على الرغم من اندماج البورصة المصرية بالكامل في الأسواق العالمية «باستثناء شهادات الايداع الدولية المقيدة في بورصة لندن إلا أنه من الصعوبة بمكان إغفال تأثير العملة الأوروبية الموحد على البورصة المصرية حيث أن دمج بورصات دول منطقة اليورو من شأنه توسيع قاعدة المستثمرين مما يسهم إيجابيا في ازدهار السوق المصري وذلك لاتساع قاعدة أسواق الدول الأوروبية الموحدة اقتصادية.

وأشارت الدراسة في هذا الصدد إلى أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو مع بداية الوحدة النقدية الأوروبية أدى إلى اندفاع المستثمرين في بورصة لندن إلى شراء شهادات الايداع الدولية للشركات المصرية مؤديا لارتفاع أسعارها في أول أسبوع بعد تطبيق اليورو ارتفاعا ملحوظا فقد ارتفع مؤشر الـ «٥ - جي دار اي» وكان أثر الملحوظ على البورصة التي ارتفعت بحوالي ٥ في المائة في أول أسبوع من ١٩٩٩.

وأوضحت الدراسة أن أداء شهادات الايداع الدولية سيكون مرتبطا بعنصر المخاطرة الناجم عن تقلبات سعر الصرف خاصة أن الدولار الأمريكي مقبل على عملية اليورو ولذلك سوف يتمحور اهتمام المؤسسات والشركات المحلية على دراسة إمكانية إصدار شهادات بعملة اليورو. مشيرة إلى أن شركة الأهرام للمشروبات كانت أولى الشركات المصرية التي قامت بإصدار شهادات إيداع دولية بعملة اليورو.

أما بالنسبة لمخاطر اليورو والمحاذير المرتبطة بها فتقول دراسة وزارة الاقتصاد إن المخاطر الناجمة من جراء الوحدة النقدية الأوروبية تعد مخاطر عامة في المقام الأول بمعنى أنه في حالة حدوث اضطرابات داخل المنطقة سوف تأتي بأضرار على دول العالم بصورة عامة وليس على دولة بعينها ولن تتأثر الأسواق لمجرد ارتباطها بالاقتصاد الأوروبي ولكن بمدى قوة اقتصادها وقدرة المؤسسات العاملة فيها على التعامل مع مثل هذه الاهتزازات.

وأشارت الدراسة في هذا الصدد إلى أن قوة الاقتصاد المصري وثبات مؤشراته كان لها الشأن الأكبر في الوقاية من الأضرار التي أصابت أسواق العالم في غضون الأزمات المتلاحقة لدول شرق آسيا وروسيا والبرازيل.

وأضافت أنه يمكن تخوف الخبراء من تحول منطقة اليورو تدريجيا إلى اقتصاد مغلق على نفسه نظرا للزيادة المتوقعة في الكفاءة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية والمالية فيها وانخفاض أسعار الفائدة وتكاليف التمويل والمخاطر عموما، مما قد يدفع الاتحاد الأوروبي في التركيز على تحقيق الكفاية الذاتية فيما بين دول المنطقة.

وقالت إنه قد لا يقتصر هذا الانغلاق على القطاعات التجارية فحسب وإنما قد يمتد إلى الحد من حجم الاستثمارات المالية والمباشرة في أسواق العالم، وفي نفس الوقت فإن حجم الطلب على السلع ورؤوس الأموال داخل منطقة اليورو سوف يزداد لتحقيق أهداف التنمية الداخلية وبالتالي فهناك مخاوف عامة من تأثر الأسواق الناشئة بصورة مختلفة تتمثل في ارتفاع تكاليف التمويل داخلها نظرا لانخفاض حجم رؤوس الأموال المتاحة لدفع عجلة التنمية فيها.

وأوضحت الدراسة أن زيادة المخاطر التي تنشأ نتيجة ربط العملة الوطنية للدول باليورو أو الدولار وعدم تنويع محافظ الاحتياطات الدولية وذلك بسبب الخسائر التي قد تنجم نتيجة تغير أسعار الصرف وإن كانت التوقعات تشير إلى أن التغير في أسعار الصرف سوف يكون أقل حدة مما سبق على الوحدة النقدية الأوروبية.

وتوقعت الدراسة أن مع زيادة ارتباط البورصة المصرية بدول منطقة اليورو فقد ترتفع تقلبات أسعار الأسهم وذلك لاختلاف فترة المقاصة والتسوية بين مصر «٤ + تي» ودول اليورو «٣ + تي» وزيادة تقلبات أسعار الصرف مع اليورو في الفترات الأولى حتى تستقر.

وحول أثر اليورو على صندوق النقد الدولي تقول الدراسة إنه بالنسبة لحقوق السحب الخاصة «سي دي ار» فإن قيام الوحدة النقدية الأوروبية من شأنها التأثير على هيكل سلة العملات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في تعاملاته مع الدول الأعضاء وفي هذا الصدد نجد أن صندوق النقد الدولي قد استبدل اليورو بكل من المارك الألماني والفرنك الفرنسي التي يتم بناء عليها تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة وعليه سوف تتغير قيمة حقوق السحب الخاصة «سي دي ار» على أساس أوزان العملات المكونة لها «اليورو فرنسا ١١- اليورو ألمانيا ٢١- الين الياباني ١٧- الجنيه الاسترليني ١١- الدولار ٣٩- الإجمالي ١٠٠».

■ خفض تكاليف المعاملات التجارية يرفع الميزة التنافسية للسلع والخدمات دون أعباء إضافية

■ زيادة الشفافية للقطاعات الوطنية والتقييم الموحد للعملة المصرية تنهي مشكلات المصدرين

وحول أثر اليورو على الاقتصاد العالمي والدولار تشير الدراسات إلى توقع حدوث تغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي الذي سوف تتغير معالمه تدريجيا كلما أخذت الأسواق في استيعاب العملة الجديدة واعتياد أنماط الدورة الاقتصادية داخل منطقة اليورو.

كما أن البنوك المركزية سوف تعيد تقييم موقف احتياطياتها الدولية في ضوء مكونات الديون الخارجية والتي سوف يتم سدادها باليورو بدلا من العملات الأوروبية التي اختفت من التعامل بالإضافة إلى حاجتها للوفاء بطلبات المؤسسات المصرفية التي سوف تمول معاملات الأفراد والمؤسسات الأخرى مع دول المنطقة بالعملة الجديدة.

وقالت الدراسة إنه مما لاشك فيه فإن سرعة ومدى تحول السياسات المالية للدول خارج منطقة اليورو سوف تختلف طبقا لمدى الارتباط الاقتصادي والاجتماعي بدول المنطقة فعلى سبيل المثال فالدول التي ترتبط عملاتها بإحدى العملات التي تم استبدالها باليورو ولها علاقات تجارية ومالية كبيرة نسبيا لاجمالي تعاملاتها سوف تتفاعل مع العملة الجديدة بصورة أسرع وأشمل من الدول التي لها علاقات أبسط مع دول المنطقة.

كما أن الدول التي عقدت اتفاقات شراكة مثل تونس سوف يكون ارتباطها باليورو أقوى من الدول الأخرى وبنفس المعيار فإن الدول الأوروبية التي تأمل الانظمام إلى منطقة اليورو سوف تربط سياساتها الاقتصادية والمالية بالعملة الجديدة بصورة أوضح.

وفي نفس الوقت فلا يمكن إغفال أهمية المصداقية التي يحققها البنك المركزي الأوروبي في قدرته على إدارة عملة قوية مستقرة تصلح بالفعل لأن تكون عملة دولية على المدى البعيد لتكون محل ثقة دول وأسواق العالم.

وردا على التساؤل المطروح هل يهتز عرش الدولار؟ تشير دراسات عديدة إلى أن الدولار سوف يظل على عرش المعاملات المالية والتجارية إلى فترة ليست بقصيرة لأسباب اقتصادية تتمثل في قوة الاقتصاد الأمريكي وكونه يمثل حوالي خمس إجمالي الناتج العالمي كذلك فإن حوالي ٤٨ في المائة من إجمالي التجارة العالمية تتم بين دول العالم بالدولار الأمريكي كما أن قرابة ثلث الودائع لدى البنوك العالمية بالدولار كذلك فإن ٦٠ في المائة من الاحتياطيات الرسمية للدول لاتزال بالدولار الأمريكي.

من ناحية أخرى فإن مؤشرات الاقتصاد الأمريكي متمثلة في معدلات تضخم منخفضة ٩,١ في المائة وأسعار فائدة معتدلة «٥ في المائة» وعجز في الميزان الجاري في حدود ٢ في المائة إلى ٣ في المائة تشير إلى قوة الاقتصاد وقدرته على حماية عملته، كما يستمد الدولار جزءا من قوته لأسباب ترتبط بالناحية النفسية للمتعاملين في السوق من جهة التعود على نمط السياسة الاقتصادية التي تحكم الدور وفهم نمطية الدولارات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة وكذلك المؤشرات التي تعمل على تغير قيمة الدولار وأسعار الفائدة عليه بالإضافة إلى ذلك فإن الدولار مازال متربعا على عرش الاحتياطيات لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية التي يصعب تغيير محافظها بصورة مفاجئة نظرا للمخاطر المرتبطة بمثل هذه الإجراءات سواء على الأسواق العالمية أو على خسائر المؤسسات التي ترتبط بهذا التغيير.

ويرى العديد من المحللين أن اليورو قد لا يكون منافسا قويا أمام الدولار الأمريكي في بدايات التعامل به إلا أنه سوف يتخذ موقعا رئيسا في الاقتصاد العالمي في غضون الخمس سنوات القادمة ولن يقل عن الدولار تداولا أو قوة.

في رد على استفسار للجنة المال العام

وزير النفط يتوقع تأجيل الضريبة الأوروبية على الطاقة

توقع وزير النفط الشيخ سعود ناصر الصباح تراجع اهتمام المفوضية الأوروبية بمقترح إعادة هيكلة النظام الضريبي على الطاقة في الاتحاد الأوروبي، نظرا لمعارضة الكثير من الدول والمجموعات الصناعية لمبدأ الضرائب الموحد، حيث تصر هذه الدول على سيادتها في هذا الموضوع.

وقال الصباح في سياق رده على استفسارات لجنة حماية المال العام في مجلس الأمة في شأن الاجراءات التي اتخذتها المؤسسة حيال ضريبة البيئة، إن المؤسسة تساهم في الحوار القائم بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي حول الاجراءات التي ينوي الاتحاد القيام بها في هذا الخصوص، ومحاولة اقناع الاتحاد الأوروبي بعدم المضي في تنفيذه آثار سلبية على العلاقة بين الطرفين.

وأضاف الصباح أن مشاركة الكويت مع بعض الدول النفطية الفعالة في المفاوضات الخاصة باتفاقية التغير المناخي ساهمت في الحيلولة دون فرض ضرائب تمييزية ضد البترول، وذلك بتأكيد التعامل مع كل القطاعات الاقتصادية وجميع أنواع غازات الاحتباس الحراري ومصادرها بشكل شمولي وعادل.

وأشار الصباح إلى أن المؤسسة انضمت كعضو عامل إلى اتحاد صناعات النفط الدولية للمحافظة على البيئة، والذي يعتبر قناة رئيسية للاتصال ما بين الصناعة النفطية، وهيئة الأمم المتحدة، وانضمام المؤسسة يهدف إلى تنسيق المواقف مع هذه الشركات والمنظمات حيال القضايا الدولية البيئية، وتصب جهود الاتحاد لحماية مصالح الأعضاء، وتأكيد الطرح المتوازن للقضايا البيئية، والتي قد يكون لها آثار سلبية على هذه المصالح.

وفيما يلي نص الرد على اللجنة:

تستند الضرائب البيئية على مبدأ تحميل تكاليف تدهور البيئة الناتجة عن استهلاك الطاقة على المستهلك من خلال إضافة قيمة هذا التدهور إلى أسعار الطاقة. وقد تبنت دول المجموعة الأوروبية هذا التوجه حيث تقدمت المفوضية الأوروبية العام ١٩٩٢ باقتراح لإضافة ضريبة على محتوى الطاقة الكربون في أنواع الوقود الأحفوري (الفحم، الغاز، النفط) في إطار الاتحاد الأوروبي بهدف خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بدعوى حماية البيئة.

ولم يكتب لهذه الضريبة النجاح لأسباب عدة، منها الاختلاف بين الدول الأعضاء حول فكرة نظام ضريبي موحد في إطار الاتحاد، وحول مستوى الضرائب المقترحة، وإعفاءاتها وأثر تلك الضرائب على الاقتصاد وعلى تنافس الصناعات الأوروبية مع غيرها. لذلك قامت المفوضية الأوروبية في مارس ١٩٩٧ بالاستعاضة عن تلك الضريبة بمقترح لإعادة هيكلة النظام الضريبي على الطاقة في دول الاتحاد. ويدعو النظام الضريبي المقترح إلى تنسيق الضرائب بين دول الاتحاد الأوروبي ووضع حدود دنيا على ضرائب أنواع الطاقة باختلاف استخداماتها في قطاع النقل، أو القطاع الزراعي والصناعي، أو القطاع المنزلي.

ويضع الاقتراح الجديد للمرة الأولى حدا أدنى للضرائب على الفحم والغاز الطبيعي والكهرباء وزيت الوقود الثقيل. إلا أن كثيرا من الدول والمجموعات الصناعية في الاتحاد الأوروبي عارضت اقتراح إعادة هيكلة الضرائب ومبدأ الضرائب الموحدة حيث تصر هذه الدول على سيادتها فيما يتعلق بهذا الموضوع، بالإضافة إلى التخوف من التأثير السلبي لهذا المقترح على درجة تنافس الصناعات الأوروبية مع غيرها.

ونظرا لمعارضة كثير من الدول

لاقتراح إعادة هيكلة الضرائب فإنه من المحتمل أن يتراجع موضوع الاهتمام بمقترح ضرائب الطاقة وقد يؤجل كما حدث لضرائب الكربون.

الاجراءات التي اتخذتها المؤسسة تجاه ضريبة البيئة:

المساهمة في الحوار القائم بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي حول الاجراءات التي ينوي الاتحاد القيام بها في هذا الخصوص ومحاولة اقناع الاتحاد الأوروبي بعدم المضي في تنفيذ إجراءات قد تكون لها آثار سلبية على العلاقة بين الطرفين. علما بأن علاقة دول المجلس مع الاتحاد الأوروبي تحكمها اتفاقية التعاون المشترك الموقعة عام ١٩٨٨ والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير التعاون المشترك مع دول الاتحاد الأوروبي.

مشاركة وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية بصورة فعالة في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ وذلك من خلال اللجنة الكويتية الدائمة لمتابعة الاتفاقية المنطوية تحت مظلة الهيئة العامة للبيئة.

وقد ساهمت مشاركة الكويت مع بعض الدول النفطية الفعالة في المفاوضات الخاصة باتفاقية التغير المناخي في الحيلولة دون فرض ضرائب تمييزية ضد البترول عن طريق تأكيد التعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية وجميع أنواع غازات الاحتباس الحراري ومصادرها بشكل شمولي وعادل. كما نجحت الدول النفطية بإضافة مواد إلى الاتفاقية تراعي الأثر على الدول المنتجة والمصدرة للبترول من جراء سياسات التعامل مع ظاهرة تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بالتعاون مع وزارة النفط ومن خلال لجنة التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي بوضع المبادئ التي يمكن الاسترشاد بها للحوار حول موضوع التغير المناخي والاجراءات المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية دون المساس بمصالح الكويت وبقية دول المجلس.

استخدام الاتفاقيات والقرارات ومذكرات التفاهم التي احتوتها الوثيقة الختامية لجولة أورجواي واتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية للحيلولة دون قيام الدول الأوروبية أو غيرها من الدول من فرض ضرائب أو رسوم أو قيود كمية على صادرات البترول ومنتجاته، وذلك في ضوء ما نصت عليه قواعد المنظمة من عدم قيام الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات من شأنها إعاقة حرية التجارة الدولية.

وقد قامت وزارة التجارة والصناعة أخيرا بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تضم وزارات وهيئات مختلفة معنية بهذا الأمر من بينها وزارة النفط. وتسعى مؤسسة البترول الكويتية بالتنسيق مع وزارة النفط ومن خلال هذه اللجنة المشاركة في اجتماعات المنظمة وجولات المفاوضات القادمة لاتفاقياتها بهدف المحافظة على مصالح الكويت النفطية.

انضمت مؤسسة البترول الكويتية أخيرا كعضو عامل في اتحاد صناعات النفط الدولية للمحافظة على البيئة والذي يعتبر قناة رئيسية للاتصال ما بين الصناعة النفطية وهيئة الأمم المتحدة ومن ثم أكثر الاتحادات الفاعلة

● الشيخ سعود ناصر الصباح - وزير النفط

والنشطة في القضايا البيئية ذات الطابع الدولي. ويضم الاتحاد من بين أعضائه الشركات البترولية الكبرى في الدول المنتجة والمستهلكة بالإضافة إلى منظمات نفطية عالمية. وتهدف المؤسسة من الانضمام لاتحاد الصناعات النفطية إلى تنسيق المواقف مع هذه الشركات والمنظمات حيال القضايا الدولية البيئية والذي يقوم الاتحاد بتقديمها في المحافل الدولية من خلال المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات ومفاوضات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ حيث تنصب جهود اتحاد الصناعات النفطية إلى حماية مصالح الأعضاء وتأكيد الطرح المتوازن للقضايا البيئية والتي قد يكون لها آثار سلبية على هذه المصالح.

اللجنة المالية توافق على اقتراح الهارون في شأن وضع قانون لتجريم غسل الأموال

وافقت اللجنة المالية في مجلس الأمة على الاقتراح المقدم من العضو عبدالوهاب راشد الهارون والموجه إلى الحكومة برغبة وضع قانون لتجريم غسل الأموال خصوصاً وأن الحكومة رحبت بهذا الاقتراح واتخذت الإجراءات المناسبة بتكليفها الجهات المعنية لإعداد وصياغة هذا القانون.

وفيما يلي ما جاء في الاقتراح:

السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة... وبعد،

تعتبر قضية مكافحة غسيل الأموال في مقدمة اهتمامات المجلس والحكومة نظراً لخطورتها على الاقتصاد والمجتمع لأن مصدر هذه الأموال أما من تجارة المخدرات والممنوعات أو التهريب وغيرها من الاقتصاديات السرية وغير المشروعة.

هذا وتزداد خطورة جريمة غسيل الأموال مع تطبيق سياسات العولمة والتحرر الاقتصادي وإزالة القيود أمام تدفق الأموال والاستثمارات بين دول العالم.

ونظراً لما للأجهزة الحكومية ذات العلاقة من امكانات فنية متخصصة للتعامل بالاقتراح مع هذه القضية قانونيا.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي، برجاء التكرم بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

نص الاقتراح

١- دعوة الحكومة إلى العمل على سرعة إعداد مشروع بقانون خاص بمكافحة وتجريم عمليات غسيل الأموال على أن يتضمن سبل القضاء على جميع هذه العمليات غير المشروعة ووسائل الرقابة اللازمة والعقوبات المناسبة في شأنها.

٢- أن تقوم الحكومة بتنظيم برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات المالية حول كيفية الكشف عن هذه العمليات وسبل مكافحتها. وجاء رد وزارة المالية حول الاقتراح ما يلي:

بالإشارة إلى كتابكم الرقم ١٤٣٤٤ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٨م، حول المقترح المقدم من السيد العضو عبدالوهاب الهارون في شأن إعداد مشروع بقانون خاص بمكافحة عمليات غسيل الأموال، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات المالية حول كيفية الكشف عن هذه العمليات وسبل مكافحتها.

ومن منطلق الحرص على توفير الحماية اللازمة للمؤسسات المالية والمصرفية من الممارسات غير المشروعة والمتمثلة في عمليات غسيل الأموال ما ينعكس سلباً علي سمعة دولة الكويت ومصداقية السلطة الرقابية فيها واستجابة إلى المساعي الدولية في هذا المجال وتمشياً مع توصيات اللجنة المالية الدولية لمكافحة عمليات غسيل الأموال فقد قامت وزارة المالية بإصدار القرار الوزاري رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٨م بتشكيل لجنة لمكافحة عمليات غسيل الأموال تضم في عضويتها ممثلين عن كل وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل ووزارة الداخلية وبنك الكويت المركزي والإدارة العامة للجمارك.

وتختص هذه اللجنة بإجراء البحوث والدراسات العلمية في مجال مكافحة غسيل الأموال واقتراح الإجراءات والخطوات المناسبة والتنسيق بين الجهات المعنية لوضع اتفاقية فيينا ١٩٨٨ حول غسيل الأموال موضع التنفيذ، وإعداد وصياغة مشروع قانون لتجريم عمليات غسيل الأموال ووضع العقوبات المناسبة، وكذلك بحث أساليب التنسيق والتعاون بين الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بما يساهم في تبادل الخبرات والمعلومات ومباشرة التطور العلمي والتقني في مجال مكافحة غسيل الأموال.

● عبدالوهاب راشد الهارون

هذا وقد باشرت اللجنة أعمالها واتخذت العديد من التوصيات ومن أهمها الأسراع بالتصديق على معاهدة فيينا لمكافحة عمليات غسيل الأموال لعام ١٩٨٨، وكذلك تشكيل فريق عمل لإعداد مسودة تشريع لمكافحة عمليات غسيل الأموال في دولة الكويت، حيث عقد الفريق اجتماعات عدة لإعداد مسودة القانون المطلوب وهو في مراحلة الأخيرة من المراجعة والتعديل.

وسيتم رفع مسودة التشريع إلى لجنة مكافحة عمليات غسيل الأموال حالة الانتهاء من هذه المراجعة لاتخاذ ما تراه مناسباً حياله.

وفيما يخص البرامج التدريبية الخاصة بالكشف عن عمليات غسيل الأموال وسبل مكافحتها، فنرى أن يتم الأعداد لمثل هذه البرامج والتنسيق لها بعد اقرار المشروع وذلك لتكون هذه البرامج متطابقة مع ما يقره القانون من إجراءات عملية حول عمليات غسيل الأموال.

البنك الدولي يمتنع عن تصنيف الكويت ضمن الدول التي تعي مشكلة العام 2000 في الكمبيوتر

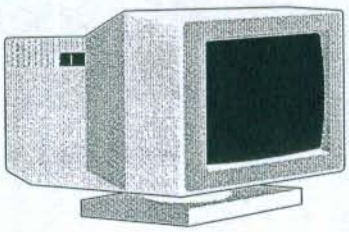

امتنع البنك الدولي عن أعطاء تصنيف للكويت عن مدى وعيها ضمن عدد من الدول النامية للمشكلة الألفية، في حين جاءت بين الدول التي تحظى بدرجة عالية من الوعي مصر ولبنان والمغرب وسورية وتونس والإمارات واليمن بينما توافر الوعي بدرجة متوسطة في الأردن والسودان والضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يحدد البنك تصنيفاً لكل من الجزائر والبحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية. وقال البنك الدولي أن الدول النامية لم تتخذ خطوات كافية لحل المشكلة الألفية وان تعطل شبكات الكهرباء والهاتف وتوزيع المواد الغذائية قد يهدد حياة الناس. وفي استعراض للجهود التي بذلتها الدول النامية لمواجهة المشكلة المتوقعة أفاد البنك أنه ينبغي على الحكومات اتخاذ خطوات عاجلة لحماية القطاعات الرئيسية للاقتصاد من المشكلة التي قد تؤدي إلى توقف أجهزة الكمبيوتر كلياً أو تقديم معلومات خاطئة. والمشكلة ناجمة عن أن أجهزة الكمبيوتر والبرامج القديمة لا تتعرف سوى على رقمي الاحاد والعشرات في العام ومن ثم يمكن أن تتعرف على العام ٢٠٠٠ على أنه العام ١٩٠٠. وقال جويس امينتا الذي ينسق مبادرات حل المشكلة الألفية للبنك في مؤتمر صحافي «معظم الدول النامية غير مستعدة لمواجهة المشكلة المنتظرة». وأشار تقرير البنك إلى أنه حتى الدول النامية الفقيرة تستخدم الكمبيوتر في الخدمات الضريبية مثل توليد الطاقة والاتصالات وتوزيع المواد الغذائية والرعاية الصحية. وتابع «إن انهيار هذه الأنظمة بصفة عامة يمكن أن يعرض صحة وأمن ورفاهية المواطنين في العالم النامي للخطر». وتابع البنك أن ١٥ في المئة فقط من ١٣٩ دولة نامية شملها مسح أجراه خبراؤه اتخذت خطوات لحل المشكلة، وأدت الأزمة الاقتصادية في آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية إلى تحويل الاهتمام عن مشاكل الكمبيوتر واستنفدت التمويل اللازم لإصلاحها. وحض البنك الدول النامية على تحديد الأولويات في القطاعات التي تعتمد بشكل مكثف على الكمبيوتر مثل توليد ونقل الكهرباء والمصارف والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وتوزيع الغذاء والوقود. وقال محمد محسن المسؤول عن مدى التزام البنك ذاته بحل المشكلة «من المستحيل حل جميع مشاكل الألفية في وقت مناسب إذ لم يتبق سوى أقل من عام على الأول من يناير العام ٢٠٠٠». وتابع «ينبغي أن تركز الدول النامية مواردها المحدودة على القطاعات الحيوية لاستمرار أداء الدولة واقتصادها الوطني».

لتحقيق التكامل فيما بينها

اتفاقية استثمار صناعي بين ثلاث شركات مساهمة

وقعت كل من مجموعة الصناعات الوطنية وشركة بوبيان للبتروكيماويات والمجموعة البترولية المستقلة أخيرا على اتفاقية للتعاون والاستثمار المشترك فيما بينها. وقال مصدر ذو صلة ان الاتفاقية تهدف للاستثمار في قطاع الصناعات البترولية والبتروكيماويات. وخاصة الاستثمار في الصناعات اللاحقة لإنشاء مجمعات البتروكيماويات سواء المشاريع الصناعية الحالية أو تلك المخطط لإنشائها قريبا. كما تهتم هذه الاتفاقية وبشكل خاص بالبرامج والخطط الصناعية المتوفرة لدى مؤسسة البترول الكويتية وكذلك شركة صناعة الكيماويات البترولية. واية مشاريع أخرى مستقبلية قد تطرح ضمن برامج الخصخصة في القطاع النفطي.

تكامل صناعي

وتسعى الشركات الصناعية المتخصصة المشاركة في اتفاقية التعاون والاستثمار المشترك في مشاريع البتروكيماويات اللاحقة إلى تحقيق تكامل صناعي فيما بينها والمساهمة في تنويع مصادر الداخل القومي. ولقد حددت الاتفاقية اهتمامها في قطاع البتروكيماويات وبشكل خاص المشاريع التالية

- مشروع لدائن البولي فينيل كلورايد (بي في سي) (Poly-vinylchloride)
- مشروع البولي ستايرين (Polystyrene-PS)
- مشروع الكيومين (Cumene)
- مشروع لدائن الاكريلونايترال بيوتادين ستايرين (Acrylonitile Butadiene Styrene-A B S)
- مشروع الفينول والاسيتو (Phenol&Acetone)
- مشروع حامض الخليك (Acetic Acid)
- مشروع خلات الفينيل الاحادية (Vinyl Acetate Monomer - VMA)
- مشروع ألياف الاكريليك (Acrylic Fibers)

وأشارت الاتفاقية إلى فتح المجال لدخول شركاء أجانب سواء أصحاب التكنولوجيا المتطورة أو الشركات المستهلكة لمنتجات المشاريع المذكورة. كما تم تشكيل لجنة تنفيذية مشتركة لمتابعة كافة التفاصيل المالية والقانونية حول متطلبات المشاريع السالف ذكرها. وسوف تشرف اللجنة التنفيذية أيضا على اجراءات الدراسات الاقتصادية والفنية ومتابعة التراخيص والإجراءات التنفيذية مع المؤسسات الرسمية.

أكد الالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح

وزير المالية: إجراءات فعالة للحد من الإنفاق الحكومي

جددت وزارة المالية التزامها بالاستمرار في تنفيذ برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي، الذي يهدف أساسا إلى السيطرة على العجز وذلك بحسن تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

وأبدى وزير المالية وزير المواصلات الشيخ علي السالم حرص وزارته في بداية كل سنة على إصدار القواعد الواجب اتباعها عند تنفيذ الميزانية العامة للدولة تتضمن الأحكام المالية الواردة في الدستور والمرسوم بالقانون الرقم ١٩٧٨/٣١ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها، والحساب الختامي، والقوانين والمراسيم والتعاميم والقرارات المالية.

وقال الوزير السالم في معرض رده على سؤال للنائب أحمد النصار أن الوزارة تلزم جميع الجهات الحكومية بتطبيق هذه القواعد وبتوجهات السياسة العامة المالية والتي على رأس أولوياتها ضرورة توافر الجهود من الجهات الحكومية لترشيد الانفاق وضغط المصروفات. وفصل وزير المالية القول في هذه القواعد ومنها:

- الزام الجهات بضرورة تجنب الارتباط في الأشهر الأخيرة من السنة المالية على أعمال أو خدمات أو مشتريات عاجلة لا يتوفر فيها البحث والدراسة بغية استنفاذ الأرصدة المتبقية من اعتمادات مصروفات الميزانية.
- ضرورة تعاون مختلف الأجهزة الحكومية مع وزارة المالية فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية ولا سيما فيما يختص بمعدلات صرف النسب الكبيرة منها في الأشهر الأخيرة من السنة المالية.

وشرح الوزير مضمون رقابة وزارة المالية في هذا المجال فقال أنه يتضمن الرقابة على المصروفات ويتأتي ذلك عن طريق الجوانب الرئيسية الآتية:

- مراجعة الحسابات الشهرية وربع السنوية لجميع الجهات الحكومية وذلك حسب ما تحدده الوزارة في تعليماتها الصادرة إلى هذه الجهات بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في أعدادها والبيانات التي تتضمنها من حسابات الميزانية، كما تشمل هذه التعليمات ضرورة إعداد تقرير عن حالة الصرف مقارنة باعتمادات الميزانية والإجراءات التي اتخذتها الجهة في سبيل تسوية الحسابات الأخرى، وأي بيانات أخرى، بهدف الوقوف على أوجه الاسراف في بعض بنود الميزانية وتقصي مواطن الهدر في الانفاق على أبواب الميزانية تمهيدا للقضاء عليها.
- دراسة النقل بين البنود والبرامج التي تتم خلال السنة المالية والموافقة على الضروري منها، وذلك للحد منها والالتزام بالاعتمادات المالية المخصصة، وحتى تظهر مدى جدية التنفيذ للمبالغ المدرجة بالميزانية.

● الشيخ علي السالم الصباح

- الموافقة على اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الاعتمادات المستندية، بعد دراستها والتأكد من جدواها.
- الحد من طلبات التجاوز أو طلبات الاعتمادات الإضافية.
- العمل بنظام المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات التابعين للوزارة ولأحكام الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة. وأشار إلى أن وزارة المالية قد اتخذت في السابق بعض الإجراءات التي كان لها لها الأثر الكبير في الحد من ظاهرة تزايد الصرف في الربع الأخير من السنة المالية والتي تتمثل في إلغاء فترة الملحق والتي كانت مخصصة لاقفال حسابات السنة المالية وإصدار مبادرات بتوجيه الجهات الحكومية إلى إجراء تخفيضات غير عادية من الاعتمادات المالية المتاحة للصرف.

توتال الفرنسية ترحب بأية فرصة متاحة للاستثمار النفطي في الكويت

عجز ميزانية «٩٧/١٩٩٨» دون المتوقع ولن تتجاوز ٧٣ مليون دينار

قالت شركة «توتال» النفطية الفرنسية انها لاتزال بانتظار تلقي المزيد من المعلومات حول الفرص المتاحة للاستثمار في القطاع النفطي الكويتي وأنها ترحب بأي مبادرة في هذا المجال.

وعلق المدير التنفيذي لشركة «توتال» تياري ديماريس على بيانات كويتية بشأن إمكانية عقد اتفاقيات استثمارية مع شركات أجنبية تهدف إلى تزويد القطاع النفطي الكويتي بالخبرات فأعرب عن اهتمامه بالاستثمار في هذا المجال.

وكان وزير النفط الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح قد قررتشكيل لجنة لدراسة هذه المسألة تماشيا مع «المشروع الكويتي».

وأضاف «نحن من الشركات الكثيرة التي وقعت اتفاقيات للتعاون التقني مع شركة نفط الكويت كما أن هناك مهندسين لنا يعلمون في الكويت».

ووفقا للاتفاق الموقع بين الشركتين ولفترة ثلاثة أعوام ونصف العام تعمل توتال على تزويد الشركة الكويتية بالمساعدة التقنية لعملياتها في مجال الاكتشاف والتنقيب والإنتاج وتوريد وتصدير النفط الخام والصفقات الخاصة بحقل «وفرة» الكويتي في المنطقة المحايدة.

ومن بين الشركات الأخرى الموقعة على اتفاقيات مماثلة مع الشركة الكويتية «بريتش بتروليوم» و «شل».

من جانب آخر، بلغ العجز في ميزانية الكويت ٧٣٠,٨١ مليون دينار «٢,٤٢ مليار دولار» في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ أي نحو نصف العجز المتوقع إلا أنه أقل بكثير من العجز المنتظر في السنوات المقبلة نتيجة هبوط أسعار النفط العالمية.

وتمول احتياطات الدولة العجز الفعلي. وكانت التوقعات بأن يبلغ صافي العجز ١,٢٧٣ مليار دينار. وطلبت الحكومة من البرلمان المنتخب السماح لها بالاقتراض محليا ومن الأسواق الدولية لتغطية العجز المستقبلي. وفي الوقت نفسه أعدت خطة اصلاح اقتصادي صعبة وأمرت بخفض كبير في ميزانية عام ١٩٩٩/١٩٩٨.

وتتوقع دراسات برلمانية أن يصل العجز الفعلي المجمع خلال السنوات المالية الأربع حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو خمسة مليارات دينار.

وتصل قيمة ميزانية العام الذي بدأ في أول يوليو ١٩٩٨ إلى ٤,٣٦٢ مليار دينار ويبلغ صافي العجز المتوقع ١,٩١٩ مليار دينار واجمالي العجز ٢,١٦٣ مليار دينار.

وقدمت الحكومة للبرلمان البيان الختامي لعام ١٩٩٨/١٩٩٧ لاقراره ويتفق البيان مع الأرقام الرسمية غير المعدلة التي تسلمتها رويترز.

وبلغ الدخل الفعلي خلال العام ٣,٦٠٨ مليار دينار مقابل ٤,٣٩١ مليار دينار في عام ١٩٩٧/١٩٩٦. ويقضي القانون بأن تدخر الدولة عشرة في المائة من دخلها لدى الهيئة العامة للاستثمار التي تدير محفظة استثمار أجنبية تصل قيمتها إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار.

وطلبت الحكومة من البرلمان أعفائها من هذا الالتزام في السنوات التي تسجل فيها عجزا.

وبعد استبعاد نسبة العشرة في المائة يتوقع ان يصل اجمالي النفقات في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٣,٩٧٨ دينار مقابل ٣,٨٨٩ مليار في السنة السابقة. ويتعين أن تودع الدولة لدى الهيئة مبلغ ٣٦٠,٧٨ مليون دينار عن ١٩٩٧/١٩٩٨.

وفي عام ١٩٩٦/١٩٩٧ سجلت الكويت فائضا صافيا في الميزانية وهو الأول منذ ١٥ عاما بلغ ٦٣ مليون دينار بعد تحويل عشرة في المائة من اجمالي الدخل إلى الهيئة العامة للاستثمار.

وقدر دخل النفط في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ عند ٣,٢١ مليار دينار مقابل أربعة مليارات في العام السابق. وتجاوزت عائدات النفط التوقعات عند ٢,٥٥ مليار دينار في العامين السابقين بعد أن تجاوز متوسط سعر الخامات النفطية الكويتية السعر المتوقع عند ١٣ دولار للبرميل.

وفي عام ١٩٩٧/١٩٩٨ بلغ متوسط سعر الخامات الكويتية ١٤,٤ دولار للبرميل مقابل ١٧,٨٠ في عام ١٩٩٧ و ١٨,٤٠ دولار في عام ١٩٩٦.

وخفض السعر المتوقع للنفط ثلاثة دولارات في الميزانية الحالية وتتنبأ الكويت بأن يبلغ دخل النفط ١,٨٩٤ مليار دينار بينما لم يتغير الدخل غير النفطي عند ٥٥٠ مليون دينار. وبلغ الدخل غير النفطي ٤٠٠ مليون دينار و ٤٥٤ مليون في العامين الماليين السابقين إلا أن الحكومة تأمل زيادة الدخل إذا أقر البرلمان سلسلة من الإجراءات تهدف إلى الحد من الدعم ورفع أسعار معظم الخدمات الأساسية.

في اجتماع اللجنة المشتركة لشؤون الوسطاء

السماح لشركات الوساطة باستثمار أموالها في الأسهم

وافقت لجنة شؤون الوسطاء على السماح لشركات الوساطة باستثمار أموالها في التداول بالأسهم المدرجة في البورصة وفق شروط معينة تضمن عدم استخدامها في المضاربة وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي لهذه الشركات. وترأس الاجتماع نائب المدير العام لشؤون التداول والمكتب الفني الدكتور صعفق الركيبي، وحضره ممثلون عن شركات الوساطة وإدارات السوق المختلفة وشركة المقاصة وناقش الاجتماع مقترحات الشركات التي قدمتها في الاجتماع السابق وتركزت في السماح لها باستثمار أموالها في الأسهم المدرجة بالبورصة حيث تأكد أنه لا يوجد قرارات أو تشريعات تمنع ذلك وتم الاتفاق على أن يتم ذلك وفق شروط أهمها ألا يزيد المبلغ المستثمر على المسموح به في النظام الأساسي لهذه الشركات وهو نظام شبه موحد ويقضي بألا يزيد المبلغ المستثمر على ٥٠٪ من الاحتياطي الاختياري والثاني ألا تقل الفترة بين البيع والشراء عن ٣ شهور والثالث اخطار إدارة السوق قبل القيام بالبيع أو الشراء والشرط الرابع أن يكون البيع

● د. صعفق الركيبي

والشراء عن طريق مكتب آخر. ويأتي هذا الاجراء حسب تصريح مصدر في اللجنة ليتيح مجالا جديدا للاستثمار أمام الشركات لاستثمار أموالها كما يوفر مصدرا من مصادر السيولة للسوق يقدر بحوالي مليون دينار كما أن هذه السيولة ستستخدم في الاستثمار وليس المضاربة في الأسهم. وسيتم رفع التوصية لمدير السوق للموافقة عليها. كما وافقت اللجنة على الاقتراح الثاني وهو تأسيس اتحاد لشركات الوساطة وابدت إدارة السوق استعدادها لمساعدة الشركات في إنهاء الإجراءات الرسمية وكذلك المساعدة الفنية في وضع النظام الأساسي للاتحاد.

مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية اجتمع مع وزير التجارة

قال طلعت بن ظافر مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين إنه بحث مع وزير التجارة والصناعة هشام العتيبي موضوع التعاون مع المنظمة في شتى المجالات ومنها إنشاء ما يسمى بالبورصة الصناعية والمعونات الفنية وسداد مساهمة الكويت في المنظمة والمستحقات.

وذكر طلعت بن ظافر أن وزير التجارة والصناعة الكويتي أبدى استعداده للتعاون مع المنظمة.

وأشار إلى أن زيارته للبلاد تأتي ضمن الزيارات المتبادلة.

وقال طلعت بن ظافر إنه اجتمع مع مدير عام الهيئة العام للصناعة ناصر العجيل واطلع على إنجازات الهيئة وما تتمتع به من حسن التنظيم وأنه بحث سبل التعاون بين المنظمة والهيئة.

وقال إن المناولة الصناعية تعتبر من أهم أساليب التعاون والتكامل الحديثة بين المنشآت في مختلف فروع الصناعة وأكثرها كفاءة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والترابط بين الوحدات الصناعية على الصعيد المحلي والخارجي.

وأضاف أن المناولة تعتبر محفزا لبناء القاعدة الصناعية المتكاملة في مختلف حلقاتها الإنتاجية والخدمات التسويقية والتطويرية. وقد أولت المؤسسات الصناعية في ضوء المنافسة الشديدة اهتماما متزايدا بأسلوب المناولة من أجل تركيز استثماراتها على وظائفها الرئيسية والتعاقد مع شركات متخصصة لتوفير مستلزماتها من مدخلات الإنتاج والخدمات بشروط منافسة من حيث الجودة والثمن مما يؤدي حتما إلى تخفيض كلفة الإنتاج وتحسين الجودة.

وأفاد أنه من أجل تنمية أسلوب المناولة كوسيلة لتفعيل التعاون بين المؤسسات الإنتاجية الصناعية قام عدد من الدول العربية منها أساسا تونس والمغرب والأردن بإنشاء مراكز متخصصة. ونتيجة لتنامي أسلوب المناولة بين المؤسسات تطورت العلاقة في العديد من الأحيان من مجرد تعاقد بين مؤسسة آمرة بالأعمال ومؤسسة مناولة إلى شراكة فعلية تحقق تعاون أعمق يدخل في كل تفاصيل سير المؤسستين من إدارة الموارد والتطوير والتسويق لذلك فإن مركز المناولة القائمة في الدول العربية عادة ما يطلق عليها اسم مراكز المناولة والشراكة الصناعية أو بورصة المناولة والشراكة حيث إنها تعتبر ملتقى للآمرين بالأعمال والمناولين وهي أشبه بأن تكون بورصة لتداول عقود المناولة.

وذكر طلعت بن ظافر أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تقوم بتنظيم عدد من الندوات في مجال المناولة الصناعية الهدف منها التعريف بهذا الأسلوب لدى الصناعيين والمتخصصين العرب العاملين في مجال التنمية الصناعية.

وأضاف أن المنظمة تقوم بمساعدة الدول العربية لإقامة مراكز للمناولة والشراكة الصناعية وفي إطار برنامجها الحالي ستقوم بإنجاز دراسة لفلسطين ودراسة لعمان ودراسة للإمارات العربية المتحدة لإقامة مراكز قطرية.

وقال مدير عام المنظمة إن المنظمة تقوم كذلك بتقديم المعونة الفنية للمراكز القائمة في مجالات تهم تنمية المناولة. في هذا الإطار تقوم حاليا ببلورة معونة فنية للبورصة الوطنية للمناولة والشراكة المغربية بالتعاون مع الوكالة الكندية للتعاون الدولي.

وتتلخص أهداف هذه المعونة في دراسة إمكانية تحفيز المناولة في قطاعات الالكترونات والمسابك والحدادة.

وذكر أن المنظمة تعقد اجتماعا سنويا للجنة التوجيهية للبرنامج العربي للمناولة والشراكة الصناعية يشارك فيه المسؤولون من مراكز المناولة والشراكة العربية والمهتمين بهذا الموضوع وذلك لتحفيز التعاون والتكامل العربي في هذا المجال.

وأفاد أن كل دولة عربية عضو في المجلس الوزاري للمنظمة الذي يجتمع مرة كل عامين. وأن دولة الكويت عضو في المجلس التنفيذي للمنظمة الذي يتكون من ١٣ دولة عربية.

وأضاف أن المنظمة عقدت كثير من الدورات والندوات في دولة الكويت وآخرها دورة الجودة ISO-9000 التي نظمت بالتعاون بين المنظمة والهيئة العامة للصناعة. وأن المنظمة تهتم بـ ٣ قطاعات وهي الصناعة والمواصفات والمقاييس والثروة المعدنية نتيجة لدمج ٣ منظمات في منظمة واحدة.

ومن الجدير بالذكر أن طلعت بن ظافر قد عين مديرا عاما للمنظمة في أول نوفمبر ١٩٩٨ لمدة ٤ سنوات وقد كان المذكور يعمل في السابق مديرا عاما مساعدا للمنظمة.

شل: الكويت تعرض نظام صفقات متوازنا مع شركات النفط العالمية

أشادت مجموعة رويال دانش شل بطرح الكويت خطة جديدة لجذب استثمارات تبلغ سبعة مليارات دولار من شركات نفط عالمية كبرى في عمليات إنتاج النفط المحلية التي تسيطر عليها الحكومة.

وقال مارك مودي ستيوارت رئيس المجموعة من مقابلة مع رويترز بعد مباحثاته مع وزير النفط الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح «بحثنا نموذج اتفاقات خدمات التشغيل. واحسب انها فعلا أساس قوي جدا يمكن أن تنطلق منه كل الأطراف».

وأضاف انه يحترم بوضوح دستور الكويت ولا يتضمن ملكية الموارد ويقدم حوافز مالية (لشركات النفط الكبرى) بما يعود بالنفع على الكويت.

وتجددت آمال الشركات الأجنبية في الحصول على دور في أنشطة المنبع مثل التنقيب والانتاج في منتصف عام ١٩٩٧ عندما وافقت الكويت من حيث المبدأ على المشاركة الأجنبية. ومثلت هذه الموافقة تغيرا كبيرا في سياسة الكويت التي أممت قطاع النفط المحلي بالكامل عام ١٩٨٠.

وقال الشيخ سعود إن الحكومة أجرت اتصالات مع كل الشركات العالمية الكبرى تقريبا وان أغلبها أظهر اهتماما بالأمر مثل شيفرون وتكساكو وتوتال وفيليبس وبريتيش بتروليوم أماكو واكسون.

ويحاول الشيخ سعود الحصول على موافقة شعبية وبرلمانية للسياسة الجديدة وقال إن بامكان شركات النفط الكبيرة استثمار أكثر من سبعة مليارات دولار في حقول نفطية بالشمال بغية مضاعفة انتاجها إلى ٩٠٠ ألف برميل يوميا. ولم يحدد الشيخ سعود سعرا للمرحلة الثانية من الخطة والتي تقضي بعرض حقول في غرب الكويت.

ويرفض بعض النواب القرار الذي يسمح في نهاية الأمر لشركات النفط الأجنبية بالتنقيب عن النفط في الكويت. وقدموا مشروع قانون يهدف للتحكم في خطوات فتح أنشطة المنبع أمام الشركات الأجنبية.

ويحظر الدستور الكويتي الملكية الأجنبية للموارد الطبيعية وقال الشيخ سعود أكثر من مرة إن الحكومة لن تسمح للشركات الأجنبية بتملك نقطة نفط واحدة.

ويقدم النظام الجديد لشركات النفط الكبرى حوافز نقدية مقابل كل برميل تنتجه من النفط. كما يقدم حافزا على نظير كل برميل تنتجه فوق المستويات الحالية. ولكن لم يتم الاتفاق بعد على أسعار محددة.

وقال مودي ستيوارت إن مفاوضات الكويت مع شل لم تصل بعد إلى بحث النقاط التفصيلية ولكنه رحب بالمناقشات المثارة في الكويت حول النظام الجديد وقال إنها لا تجعل شل تشعر بقلق.

وأضاف أنه يثق في امكانية الوصول إلى اتفاق.

ومضى يقول إنها طريقة جديدة ونمط جديد للاتفاقات.. ولكن بشكل يلبي متطلبات الكويت والمصالح الأساسية لصناعة النفط الدولية. الفكرة تقدم أساسا طيبا للمضي قدما.

وطالب الشيخ سعود في وقت سابق زعماء المعارضة بإنهاء الخلافات والاسراع بعملية صنع القرار قبل أن تفقد شركات النفط العالمية الكبرى الاهتمام بالكويت وتنقل استثماراتها إلى مكان آخر.

وقال إن انخفاض تكاليف الانتاج في البلاد والتي تبلغ دولارا تقريبا لبرميل النفط الواحد تجعل الكويت مكانا جذابا جدا للاستثمارات.

واتفق مودي ستيوارت مع تصريحات سابقة للشيخ سعود بقوله إن الكويت أشارت إلى أنها لن تجعل شركة نفط كبرى تحصل على الاتفاق بالكامل وأن بالامكان تقسيم حقول النفط بين عدة شركات موضحا أن هذه الشركات تستطيع تشكيل كونسورتيوم فيما بينها.

واستطرد بقوله إن شل لا تعارض الدخول في كونسورتيوم رغم أنها لا تجري حاليا مفاوضات في هذا الشأن مع أي شركة نفط مهتمة بخطط الكويت.

وقد يستغرق الأمر «شهورا» قبل الوصول إلى المرحلة التالية التي تشمل تقديم الشركات المهتمة وثائق تأهيل ثم تقديم عطاءات.

وشدد مودي ستيوارت على أن بالامكان تلبية بعض شروط الكويت مثل منح الكويتيين ٦٠ في المائة من الوظائف في المشروع.

ويطرح النظام اتفاقات تتراوح مدتها من ٢٠ إلى ٢٥ عاما وهي تلزم الشركاء المحتملين بالتكفل ببناء محطة جديدة لتصدير النفط في جزيرة بوبيان وبناء مدينة جديدة في الشمال للعمال وزيادة إنتاج المنطقة من النفط تلبية لطلب الكويت.

وتعتزم الكويت زيادة طاقتها الانتاجية في الأعوام القليلة المقبلة إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا من مستواها الحالي الذي يبلغ ٢٥ مليون برميل مع التركيز على حقول الشمال التي قال الشيخ سعود إنها تتطلب تقنيات متقدمة تمتلكها شركات النفط الكبرى.

النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

فيما يلي النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بعد أن أقره المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٧ - ٩ ديسمبر ١٩٩٨

المادة (١): تعاريف:

يكون للألفاظ التالية المعاني الواردة قرين كل منها:

١ - الهيئة: هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢ - مجلس التعاون: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣ - دول المجلس: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤ - الدولة العضو: الدولة العضو في مجلس التعاون.

٥ - النظام الأساسي: النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

٦ - الجمعية العمومية: الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

٧ - مجلس الإدارة: مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

٨ - الجهاز التنفيذي: الجهاز التنفيذي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

٩ - مدير الجهاز التنفيذي: مدير الجهاز التنفيذي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون.

المادة (٢):

تنشأ بمقتضى هذا النظام هيئة مهنية تسمى (هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). يكون مقرها مدينة ..... بدولة ..... ويجوز أن يكون لها فروع في دول المجلس وفق الضوابط التي يعتمدها مجلس الإدارة.

المادة (٣):

للهيئة شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة. وتتمتع بالحصانات والامتيازات طبقاً لما هو متبع في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يتمتع العاملون بها بالتسهيلات والامتيازات لقيامهم بأعمال الهيئة.

المادة (٤):

تتولى لجنة التعاون التجاري بمجلس التعاون الإشراف على الهيئة من خلال التقارير المرفوعة إليها من مجلس إدارة الهيئة.

المادة (٥): أهداف الهيئة ومهامها:

تهدف الهيئة إلى القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل بينها ولها على الأخص ما يلي:

١ - مراجعة وتطوير وإعداد واعتماد المعايير المهنية، وعلى الأخص معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة آخذة في الاعتبار المعايير الدولية وتجارب الدول والهيئات المهنية.

٢ - تطوير وتوحيد وسائل تنظيم المهنة بما في ذلك اقتراح تعديل وتطوير وتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة لها وإجراءات ترخيص مزاولتها.

٣ - وضع القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة وتنفيذه بما في ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة والمراجعة.

٤ - الارتقاء بمستوى الأداء المهني وإعداد وتنفيذ برنامج التعليم المستمر المتعلق بالمهنة.

٥ - وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لأداء المحاسبين القانونيين ومتابعة وتقويم الأداء المهني.

٦ - إعداد وتشجيع البحوث والدراسات والترجمة وإصدار الكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة وما يتصل بها وإثراء الفكر المحاسبي علمياً ومهنياً.

٧ - التنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والمحاسبين الممارسين والعمل على دعمها وتطويرها.

٨ - توحيد المصطلحات المحاسبية والرقابية.

المادة (٦):

لا تسري قرارات الهيئة فيما يتعلق بالمعايير والقواعد المهنية إلا بعد إقرارها من قبل الجهات المختصة في الدول الأعضاء.

المادة (٧): وسائل تحقيق أهدافها:

للهيئة اتخاذ كل ما من شأنه أن يساعدها على تحقيق أهدافها ولها على وجه الخصوص ما يلي:

١ - تشكيل اللجان المتخصصة سواء كانت دائمة أو مؤقتة لدراسة موضوع أو موضوعات معينة.

٢ - الاستعانة بالجمعيات أو الجهات المختصة في الدول الأعضاء أو خارجها.

٣ - الاستعانة بالخبراء والمتخصصين.

٤ - إنشاء معهد متخصص لإعداد المحاسبين والمرجعين ومركز للمعلومات.

٥ - عقد المؤتمرات والحلقات الدراسية.

٦ ـ الانضمام إلى الجمعيات والهيئات المهنية الإقليمية والدولية والتعاون معها في كل ما من شأنه تطوير المهنة.

المادة (8): عضوية الهيئة:

أعضاء الهية هم:

أ ـ أعضاء أساسيون وهم أعضاء الجمعية العمومية للهيئة المشار إليهم بالفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ في المادة (١٠) من هذا النظام.

٢ ـ أعضاء منتسبون وهم المحاسبون و المراجعون القانونيون المرخص لهم بمزاولة المهنة في دول المجلس ومن يرى مجلس إدارة الهيئة انتسابهم إليها.

٣ ـ أعضاء مراقبون وهم من يرى مجلس إدارة الهيئة قبولهم.

المادة (9). تتكون الهيئة من:

١ ـ الجمعية العمومية.

٢ ـ مجلس الإدارة.

٣ ـ الجهاز التنفيذي.

الجمعية العمومية

المادة (10): تشكيل الجمعية العمومية:

١ ـ ممثل عن كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون ترشحهم وزارات التجارة بمستوى وكيل وزارة أو وكيل وزارة مساعد.

٢ ـ ستة أعضاء من مواطني دول المجلس عن كل هيئة أو جمعية مهنية مناط بها مسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس، تنتخبهم الجمعية العمومية للجمعية أو الهيئة، فإذا لم توجد جمعية أو هيئة مهنية، ترشحهم الجهة المختصة في الدولة، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون من بين الأعضاء الستة أربعة على الأقل من الممارسين المرخص لهم

٣ ـ ممثل عن الأكاديميين المتخصصين في المحاسبة عن كل دولة من دول مجلس التعاون يتم اختياره من قبل الوزارات المعنية بالتعليم العالي بدول المجلس.

٤ ـ ممثل عن مستخدمي القوائم المالية في كل دولة يتم اختياره من قبل الغرف التجارية الصناعية بدول المجلس

٥ ـ ممثل عن سوق الأوراق المالية في كل دولة يتم اختياره من قبل الجهة المشرفة على السوق

٦ ـ ممثل عن المصرف المركزي بكل دولة من الدول الأعضاء يتم اختياره من قبل تلك المصارف.

ويجوز للأعضاء المشار اليهم في الفقرة ٢ من المادة ٨ حضور اجتماعات الجمعية العمومية والاشتراك في مناقشاتها دون أن يكون لهم حق التصويت أو الترشيح.

الجمعية العمومية العادية

المادة (11):

تنعقد الجمعية العمومية العادية للهيئة في دورة عادية مرة واحدة كل سنتين وذلك في مقر الهيئة أو في إحدى دول مجلس التعاون بدعوة من مجلس الإدارة أو بطلب من ١٠٪ من أعضائها على الأقل

اختصاصات الجمعية العمومية العادية

المادة (12):

تختص الجمعية العمومية العادية بما يلي:

١ ـ إقرار خطة عمل الهيئة للدورة المالية المقبلة والنظر في تقارير المتابعة المقدمة من مجلس الإدارة.

٢ ـ إقرار البرنامج المالي للدورة المالية للهيئة.

٣ ـ اعتماد القوائم المالية للهيئة وتعيين مراجع حساباتها.

٤ ـ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

٥ ـ النظر في الأمور التي يرفعها إليها مجلس الإدارة.

الجمعية العمومية غير العادية

المادة (13):

تعقد الجمعية العمومية غير العادية في الأحوال التالية:

١ ـ أن تقر الجمعية العمومية ذلك في دور انعقادها العادي.

٢ ـ أن يطلب مجلس الإدارة عقد الجمعية العمومية غير العادية.

٣ ـ إذا تلقت الهيئة طلبا لعقد جمعية عمومية غير عادية من ٢٠٪ على الأقل من أعضاء الجمعية العمومية.

ويجب في الحالتين الثانية والثالثة أن يتضمن طلب عقد الدورة غير العادية بيان الأسباب التي تدعو إلى انعقادها والموضوعات المراد بحثها والموعد المقترح لعقد الدورة.

اختصاصات الجمعية العمومية غير العادية

المادة (14):

تختص الجمعية العمومية غير العادية في كل المواضيع التي لا تدخل في اختصاص الجمعية العمومية العادية للهيئة.

المادة (15):

تنحصر مناقشات الجمعية العمومية غير العادية في الموضوعات المحددة في الدعوة للاجتماع، ولا يجوز اضافة موضوعات أخرى

انعقاد الجمعية العمومية وإدارة جلساتها.

المادة (16):

١ ـ يعتبر انعقاد اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحا إذا حضره أغلبية أعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر يعقد خلال شهر من الاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره ٢٠٪ على الأقل من الأعضاء.

٢ ـ يعتبر انعقاد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا إذا حضره ثلثا أعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر يعقد خلال شهر من الاجتماع الأول، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره ٢٥٪ على الأقل من أعضائها

٣ ـ يتولى رئاسة جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حالة غيابه، وفي حالة غياب الرئيس والنائب تنتخب الجمعية العمومية بين أعضائها من يتولى رئاسة الجلسة.

جدول أعمال الجمعية العمومية

المادة (17):

يعد مجلس الإدارة مشروع جدول أعمال الجمعية العمومية ويقوم الجهاز التنفيذي بإبلاغه إلى الأعضاء قبل موعد الانعقاد بشهر على الأقل في الدورات العادية وثلاثة أسابيع على الأقل بالنسبة للدورات غير العادية. ويجب أن ترفق بجدول الأعمال جميع المذكرات والوثائق المتعلقة بالموضوعات المطلوب عرضها على الجمعية العمومية.

إجراءات سير العمل في الجمعية العمومية

المادة (18):

١ - تقر الجمعية العمومية في بداية كل دورة جدول أعمالها وتطرح الموضوعات للبحث بحسب ترتيب ورودها في جدول الأعمال، ويجوز للجمعية العمومية تقديم مناقشة بند على آخر.

٢ - لكل عضو من أعضاء الجمعية صوت واحد في الاقتراع.

٣ - يكون التصويت علنيا برفع اليد أو بالنداء بالاسم أو سريا عن طريق الكتابة وذلك حسب الحال الذي تقرره الجمعية، وتدرج بمحضر الجلسة نتيجة الاقتراع.

٤ - تتخذ الجمعية قراراتها وتوصياتها بموافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

٥ - إذا أسفرت نتيجة التصويت عن تعادل في الأصوات تجرى إعادة التصويت، فإذا تعادلت الأصوات في المرة الثانية رجح الجانب الذي منه الرئيس.

مجلس الإدارة

المادة (١٩) تشكيل مجلس الإدارة، ومدته

أ - يتكون مجلس الإدارة من

١ - ممثلي وزارات التجارة بدول مجلس التعاون في الجمعية العمومية.

٢ - عضو واحد عن كل هيئة أو جمعية مهنية أو جهة حكومية مناط بها مسئولية مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون.

٣ - عضوين من مواطني دول المجلس من أعضاء هيئة التدريس في جامعات دول مجلس التعاون المتخصصين في المحاسبة.

٤ - عضو من مواطني دول مجلس التعاون من مستخدمي القوائم المالية يمثل الغرف التجارية والصناعية.

٥ - عضو من مواطني دول مجلس التعاون من ممثلي أسواق الأوراق المالية.

٦ - عضوين من مواطني دول مجلس التعاون عن المصارف المركزية بدول مجلس التعاون.

٧ - عضو واحد يمثل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يعينه الأمين العام، ولا يكون له حق التصويت.

ب - تنتخب الجمعية العمومية أعضاء مجلس الإدارة المشار إليهم في الفقرات ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من بين أعضائها، وتحدد اللائحة الداخلية آلية وضوابط الانتخاب بما يحقق عدالة تمثيل الدول الأعضاء بمجلس الإدارة.

ج - يحضر مدير الجهاز التنفيذي اجتماعات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت.

د - تكون مدة دورة مجلس الإدارة أربع سنوات.

المادة (20)

إذا شغر منصب أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين، يقوم المجلس بتعيين المرشح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بعد آخر عضو منتخب لإكمال مدة العضو الأصيل وتوضيح اللائحة الداخلية للهيئة أسلوب الإحلال.

اختصاصات مجلس الإدارة

المادة (21):

يختص مجلس الإدارة بممارسة جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة، وله على وجه الخصوص ما يلي:

١ - مراجعة وتطوير وإقرار المعايير المهنية وعلى الأخص معايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة وتعديلاتها.

٢ - الدراسة الدورية لأنظمة وقوانين مهنة المحاسبة والمراجعة واقتراح الأنظمة الجديدة الموحدة والتعديلات عليها.

٣ - اعتماد القواعد اللازمة لاختبارات الحصول على شهادة الزمالة ومنح شهادة اجتيازها.

٤ - اعتماد برامج التعليم والتدريب المستمر المتعلق بالمهنة.

٥ - اعتماد برامج مراقبة الأداء المهني ووضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لمعرفة مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين والمعايير الخاصة بالمهنة.

٦ - تنسيق الجهود لتبادل الخبرات واستخدام الإمكانيات المشتركة بين دول مجلس التعاون.

دعوة مجلس الإدارة وانعقاده

المادة (22):

يعقد مجلس الإدارة اجتماعين على الأقل في السنة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غياب الرئيس أو بطلب من أربعة من أعضائه.

المادة (23):

يقوم الجهاز التنفيذي بإبلاغ الدعوة إلى الأعضاء في مجلس الإدارة لحضور جلساته قبل موعد الاجتماع بواحد وعشرين يوما على الأقل.

المادة (24):

يعتبر انعقاد مجلس الإدارة صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

رئاسة مجلس الإدارة وإدارة جلساته

المادة (25):

١ - ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس.

٢ - يقوم الرئيس بإدارة جلسات المجلس، كما يقوم بعرض جدول الأعمال والموضوعات الواردة به، وأية موضوعات أخرى، وله أن يعرض الموضوعات ذات الصلة التي تتطلب طبيعتها عدم التأخير على أعضاء مجلس الإدارة بالمراسلة وخارج فترات انعقاده، وأن يعرض القرار على أول اجتماع للمجلس لاقراره.

٣ - يحل نائب الرئيس محل الرئيس في حال تعذر قيام الرئيس بأعمال الرئاسة.

المادة (26):

١ - يقوم الجهاز التنفيذي بناء على توجيه رئيس مجلس الإدارة بإعداد جدول أعمال المجلس المقترح وبرنامجه وإرساله إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل موعد الاجتماع بواحد وعشرين يوما على الأقل.

٢ - يقر مجلس الإدارة في بداية كل اجتماع له جدول الأعمال.

إجراءات سير العمل في مجلس الإدارة

المادة (27):

١ - لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة صوت واحد في الاقتراع، ولا يجوز لأي عضو أن يمثل عضوا آخر أو أن يصوت عنه.

٢ - ينعقد الاجتماع بحضور أغلبية أعضاء المجلس وتصدر قراراته بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس فيما عدا إقرار معايير المحاسبة والمراجعة، فيلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلس الحاضرين.

اللجان الفنية المنبثقة عن مجلس الإدارة

المادة (28):

يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان فنية متخصصة دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من أعضاء الهيئة أو من الخبراء، ويحدد مكافآتها وواجباتها وإجراءات عملها وذلك في الموضوعات المتعلقة بالمهنة وعلى الأخص ما يلي:

١ - معايير المحاسبة.
٢ - معايير المراجعة.
٣ - معايير الخدمات الاستشارية.
٤ - قواعد سلوك وآداب المهنة.
٥ - اختبارات الزمالة.
٦ - الترشيحات.
٧ - مراقبة الأداء المهني.
٨ - التدريب والتعليم المستمر.
٩ - البحوث والنشر والمعلومات والمكتبات.

وتقدم هذه اللجان تقاريرها إلى مجلس الإدارة وللمجلس حق طلب حضور بعض أو جميع رؤساء اللجان الفنية اجتماعاته إذا لم يكونوا أعضاء فيه دون أن يكون لهم حق التصويت.

الجهاز التنفيذي

المادة (29):

يتكون الجهاز التنفيذي من مدير الجهاز وعدد كاف من الموظفين، يعينهم مدير الجهاز التنفيذي وفقا للضوابط التي يعتمدها مجلس الإدارة في هذا الشأن.

المادة (30):

يتولى مدير الجهاز التنفيذي تمثيل الهيئة أمام الغير والعمل على تنفيذ أحكام النظام الأساسي للهيئة، تحت إشراف مجلس الإدارة، وذلك في إطار المهام الموكلة إليه وعلى وجه الخصوص ما يلي:

١ - تنفيذ ومتابعة قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.
٢ - القيام بمهام أمانة سر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.
٣ - إعداد مشروع برنامج العمل للهيئة المالي لها.
٤ - إعداد مشاريع اللوائح المنظمة لعمل الهيئة واللجان الفرعية.
٥ - إعداد مشروع القوائم المالية وخطة عمل الهيئة وموازنتها وعرضها على مجلس الإدارة.
٦ - إعداد سجل يتضمن أسماء وعناوين الأعضاء مع تحديد الجهة التي يتم الاتصال بها والمراسلات معها في كل دولة وإدخال ما يستجد من تعديلات على البيانات الواردة فيه.
٧ - الإشراف على ما تصدره الهيئة من دراسات وأبحاث ومجلات ونشرات ومتابعة إعدادها وطبعها وتوزيعها وذلك ما لم يقرر مجلس الإدارة إسناد الإشراف عليها إلى جهة يتم إنشاؤها لهذا الغرض.
٨ - الاتصال بالجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات المهنية المحلية والإقليمية والدولية المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك من أجل التعاون وتبادل الخبرات والحضور المتبادل في مختلف أوجه النشاط بما في ذلك المؤتمرات والندوات واللقاءات المهنية.

مالية الهيئة

المادة (31):

١ - تبدأ الدورة المالية للهيئة في يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر من العام التالي فيما عدا الدورة الأولى فتنتهي في نهاية شهر ديسمبر من السنة الثالثة لإنشائها.

٢ - إذا تأخر إقرار البرنامج المالي أو الموازنة التقديرية لدورة مالية ما، عمل بتقديرات الدورة المالية السابقة، ريثما يقر البرنامج أو الموازنة، على أن تدخل المبالغ المحصلة والمصروفة في حساب الدورة المالية الجديدة.

المادة (32):

تتكون موارد الهيئة مما يلي:

١ - الاشتراكات السنوية التي يقررها مجلس الإدارة.
٢ - الإعانات والتبرعات والهبات التي تقدمها الحكومات والمنظمات والهيئات وغيرها من الجهات بشرط موافقة مجلس الإدارة.
٣ - عوائد استثمارات أموال الهيئة.
٤ - عوائد الخدمات وإيرادات أخرى.

تعديل النظام الأساسي

المادة (33):

يجوز تعديل النظام الأساسي للهيئة باقتراح ترفعه الجمعية العمومية غير العادية بموافقة ثلثي أعضائها إلى لجنة التعاون التجاري لإقراره.

أحكام انتقالية وختامية

المادة (34):

يجوز دعوة أول جمعية عمومية وأول مجلس إدارة للهيئة إلى الانعقاد بعد العمل بهذا النظام دون التقيد بالمدد المنصوص عليها فيه.

المادة (35):

يعمل بهذا النظام بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إقراره من قبل المجلس الأعلى.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الكويت

نظام تأميني متكامل

نبذة تاريخية:

■ بدأت الكويت في تطبيق أنظمة المعاشات التقاعدية في ١/١/١٩٥٥ وذلك ضمن نظام الموظفين والتقاعد في الحكومة، ثم صدر أول قانون مستقل للمعاشات بالمرسوم بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ الذي بدأ تطبيقه في ١/٤/١٩٦٠ وشمل موظفي الحكومة من مدنيين وعسكريين، ثم تبعه قانون مستقل لمعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ والذي بدأ تطبيقه في ٩/٩/١٩٦١.

■ لم يكن أي من الأنظمة السابقة نظاما متكاملا للتأمينات الاجتماعية حيث كانت تتناول جانبا محدودا منها ويغطي فئات محددة هي العاملون في الحكومة من المعينين على وظائف دائمة والعسكريون.

■ صدر أول قانون متكامل للتأمينات الاجتماعية في ١/١٠/١٩٧٦ وذلك بالأمر الأميري بالقانون (٦١) لسنة ١٩٧٦ وقد أنشئت بموجبه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتتولى تطبيق النظام الصادر به، والذي يشمل:

- تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة للعاملين المدنيين في القطاع الحكومي وفي القطاعين الأهلي والنفطي.
- تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة لغير العاملين لدى الغير من المشتغلين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم.
- تأمين إصابات العمل.

■ بدأ تطبيق تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة للعاملين المدنيين في القطاع الحكومي وفي القطاعين الأهلي والنفطي إعتبارا من ١/١٠/١٩٧٧، وتأجل تنفيذ التأمين على غير العاملين وكذلك تأمين إصابات العمل حتى تستكمل المؤسسة الاستعدادات اللازمة لتنفيذهما.

■ بدأ في ١/٣/١٩٨١ تطبيق تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة على غير العاملين لدى الغير من المشتغلين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم، وقد بدأ التطبيق إختياريا لمدة لا تجاوز خمس سنوات إعتبارا من التاريخ المذكور، ثم أصبح هذا التأمين إلزاميا إعتبارا من ١/٣/١٩٨٦.

■ في ٢٩/١٠/١٩٨٠ صدر قانون معاشات التعاقد للعسكريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ والذي يشمل العسكريين الكويتيين من رجال الجيش والقوات المسلحة وأفراد قوة الشرطة ومتطوعي الحرس الوطني حيث بدأ سريانه عليهم إعتبارا من ١/٣/١٩٨١. وقد عهد إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتطبيق هذا القانون، وبذلك توحدت الجهة التي تتولى تطبيق التأمينات الاجتماعية في الكويت.

■ لا يزال تأمين إصابات العمل المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية مؤجلا تنفيذه. علما بأن العلاج الطبي بكافة أنواعه مكفول للجميع في الكويت بغير نفقات.

■ كذلك صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية اختياريا على الكويتيين العاملين لدى صاحب عمل غير مخاطب بقانون التأمينات الاجتماعية داخل وخارج الكويت وبدأ التطبيق في ١/١٠/١٩٨٨.

■ صدر القانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٩٢ بنظام التأمين التكميلي الذي يعمل به إعتبارا من ١/١/١٩٩٥ حيث اعتبر أنظمة التأمينات السابق بيانها، مدنية كانت أو عسكرية، أنظمة أساسية يكملها النظام التكميلي الذي يغطي عناصر المرتب التي لا تدخل في مفهوم المرتب في التأمين الأساسي، ويقرر عنها معاشا يحسب وفقا لقواعد خاصة، يضاف إلى المعاش التقاعدي ويعتبر جزءا منه.

الخاضعون للتأمينات الاجتماعية:

■ يغطي نظام التأمينات الاجتماعية في الكويت حاليا كافة المواطنين من ذوي النشاط في المجتمع أيا كان نوع العمل الذي يزاولونه.

■ فيخضع له العاملون لدى الغير في أي قطاع، كما يخضع له أعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي والمختارون والمتدربون لحساب أصحاب الأعمال ويخضع له أيضا كل من يزاول نشاطا لحسابه الخاص مثل التجار وذوي المهن الحرة من أطباء ومهندسين ومحامين وأصحاب المحال وكذلك الكويتيون العاملون بالخارج ومن يزاولون أيا من المهن التي يصدر بمزاولتها ترخيص أو تصريح من السلطة المختصة.

خصائص نظام التأمينات الاجتماعية:

■ يتميز نظام التأمينات الاجتماعية

في الكويت بالعديد من الخصائص التي من أبرزها:

أولا: الشمول والوحدة:

■ ويعني ذلك أن النظام يشمل بحمايته كافة القوى المنتجة في المجتمع، وتتوحد بالنسبة إليهم المزايا الأساسية.

ثانيا: كفاءة المزايا:

١) المعاش التقاعدي:

■ يتميز نظام التأمينات الاجتماعية في الكويت بالشمول والوحدة وسخاء المزايا التأمينية، ويعتبر المعاش التقاعدي من أبرز الحقوق التي كفلها قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليهم، بل يمكن القول أن المعاش التقاعدي هو الهدف الأول للتأمينات الاجتماعية.

■ ففي حالة الشيخوخة يستحق المؤمن عليه معاشا تقاعديا يعادل في حده الأدنى: (٦٥٪) من المرتب الاخير مع مدة اشتراك قدرها ١٥ سنة وترتفع إلى (٧٥٪) للعسكريين.

■ وفي حالة الوفاة أو العجز الكامل أو العجز عن الكسب يستحق معاش تقاعدي يمكن أن يصل إلى (٩٥٪) من المرتب دون اشتراط مدة اشتراك وترتفع إلى (١٠٠٪) بالنسبة للعسكريين.

■ أما بالنسبة للحد الأقصى للمعاش فيصل إلى (٩٥٪) من المرتب مع مدة اشتراك (٣٠) سنة خدمة ترتفع للعسكريين إلى (١٠٠٪) مع مدة اشتراك ٢٧,٥ سنة.

■ وبالنسبة للمرأة المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة إذا كان لدى أي منهن أولادا فيمكنها استحقاق معاش تقاعدي بعد ١٥ سنة خدمة دون اشتراط سن محددة.

٢) معاش المرض:

■ يحسب على أساس ١٥ سنة أي (٦٥٪) من المرتب فإذا كان المرض قد أدى إلى العجز عن الكسب فإن النسبة يمكن أن تصل إلى (٩٥٪).

٣) مكافأة التقاعد:

■ تعويض مالي يؤدي دفعة واحدة عند انتهاء الخدمة دون استحقاق معاش

تقاعدي.

٤) منحة الوفاة:

■ تمنح عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وتعادل مثلي المرتب أو المعاش.

٥) معاش العائلة:

■ يوزع المعاش التقاعدي بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش على المستحقين من عائلته الذين تتوفر فيهم شروط معينة.

٦) الاستبدال:

■ حق صاحب المعاش أو المؤمن عليه إذا كانت له مدة مؤهلة لاستحقاق المعاش - في صرف جزء من معاشه التقاعدي في صورة مبلغ دفعة واحدة (ربع المعاش).

ثالثا: مرونة النظام:

■ يحدد نظام التأمينات الاجتماعية القواعد والأسس التي تحكم الحقوق الأساسية في المعاش أو المكافأة وترك بعد ذلك تفصيلات الكثير من الأمور إلى قرارات وزارية تصدر بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة وذلك حتى لا يكون القانون عرضة للتعديل من آن إلى آخر، وحتى يسمح ذلك بمواكبة المتغيرات في المجتمع بشكل أكثر سهولة ويسر.

■ ومن الأمور التي تركت للقرارات الوزارية ما يتعلق بتحديد الحالات التي تصرف فيها مكافأة التقاعد وشروط ضم المدد التي صرفت عنها المكافأة أو غيرها من المدد، وتحديد الحد الأدنى للنصب في المعاش التقاعدي بالنسبة إلى المستحقين وقواعد الجمع بين المعاش وبين المرتب وحالات وشروط إستبدال جزء من المعاش التقاعدي بمبلغ من دفعة واحدة.

موارد نظام التأمينات الاجتماعية

■ يمول نظام التأمينات الاجتماعية في الكويت بالاشتراكات التي تتحملها أطراف ثلاثة: المؤمن عليهم وأصحاب الاعمال والخزانة العامة للدولة.

■ يتحمل المؤمن عليه من العاملين لدى الغير من المدنيين والعسكريين بحصة في الاشتراكات تعادل (٥٪) من مرتبه الشهري الخاضع للتأمينات، وهو بالنسبة إلى موظفي الحكومة المرتب الأساسي مضافا إليه العلاوة الاجتماعية بما في ذلك علاوة الاولاد، وبالنسبة إلى العاملين في القطاع الأهلي والنفطي كل ما يتقاضاه المؤمن عليه لقاء عمله بحد أدنى (٢٣٠) دينارا شهريا والحد الأقصى للمرتب في كافة القطاعات هو (١٢٥٠) دينار شهريا.

■ يتحمل المؤمن عليه من المشتغلين لحسابهم الخاص بحصة من الاشتراكات تتراوح بين (٥٪، ١٥٪) تبعا لشريحة الدخل التي يختارها من الجدول الخاص بهذه الشرائح وهي تتراوح بين (٢٠٠) دينار، (١٢٥٠) دينار بفارق (٥٠) دينار بين كل شريحة وأخرى.

■ يتحمل صاحب العمل عن كل من العاملين لديه بحصة في الاشتراكات تعادل (١٠٪) من مرتب المؤمن عليه.

■ تتحمل الخزانة العامة للدولة عن العاملين المدنيين بحصة تعادل (١٠٪) من مجموع مرتباتهم، وتتحمل عن العسكريين بحصة تعادل (٣٢,٥٪) من مجموع مرتباتهم، وتتحمل عن المشتغلين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم بالفرق بين (٢٥٪) من الشريحة والحصة التي يؤديها المؤمن عليه.

■ تضمن الخزانة العامة أي عجز يحدث في أموال المؤسسة وذلك في ضوء ما يكشف عنه فحص المركز المالي لها والذي يتعين اجراؤه مرة على الأقل كل ثلاث سنوات.

التنظيم الإداري للمؤسسة:

■ المؤسسة هي مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة ولها شخصية معنوية وتخضع لإشراف وزير المالية.

للمؤسسة مجلس إدارة مشكل برئاسة الوزير، ويضم في عضويته:

- مدير عام المؤسسة.
- ممثل لكل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وديوان الخدمة المدنية، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، والاتحاد العام للعمال.
- ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص.

■ يختص مجلس إدارة المؤسسة برسم السياسة العامة للمؤسسة ويشمل ذلك:

- إقرار مشروع الميزانية والحساب الختامي قبل تقديمهما إلى الجهات المختصة.
- الموافقة على التقرير السنوي العام عن أعمال المؤسسة.
- إقتراح القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وابداء الرأي فيما يقترح من مشروعات تقدم في هذا الشأن.
- إصدار القرارات اللازمة لتنظيم الشؤون المالية والادارية للمؤسسة وتحديد مرتبات العاملين بها وكافة القواعد المتعلقة بشؤونهم الوظيفية.

■ يتولى إدارة المؤسسة مدير عام وله نائب واحد ويمثل المؤسسة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها العام، وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس الإدارة، ويحدد المدير العام إدارات المؤسسة واختصاصات كل منها.

■ تشكل بقرار من الوزير لجنة لاستثمار أموال المؤسسة يكون لها السلطة العليا في تحديد قواعد وبرامج إستثمار أموال المؤسسة وإصدار القرارات الاستثمارية اللازمة لذلك، وهذه اللجنة مشكلة حاليا برئاسة الوزير وعضوية المدير العام واثنين من أعضاء مجلس الادارة.

■ يتم تنفيذ الأعمال بالمؤسسة من خلال خمسة قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الادارة العامة.
- القطاع التأميني.
- قطاع التجهيز الآلي.
- قطاع الإستثمار.
- جهاز الخدمة التأمينية.

إحجز نسختك من الآن ...

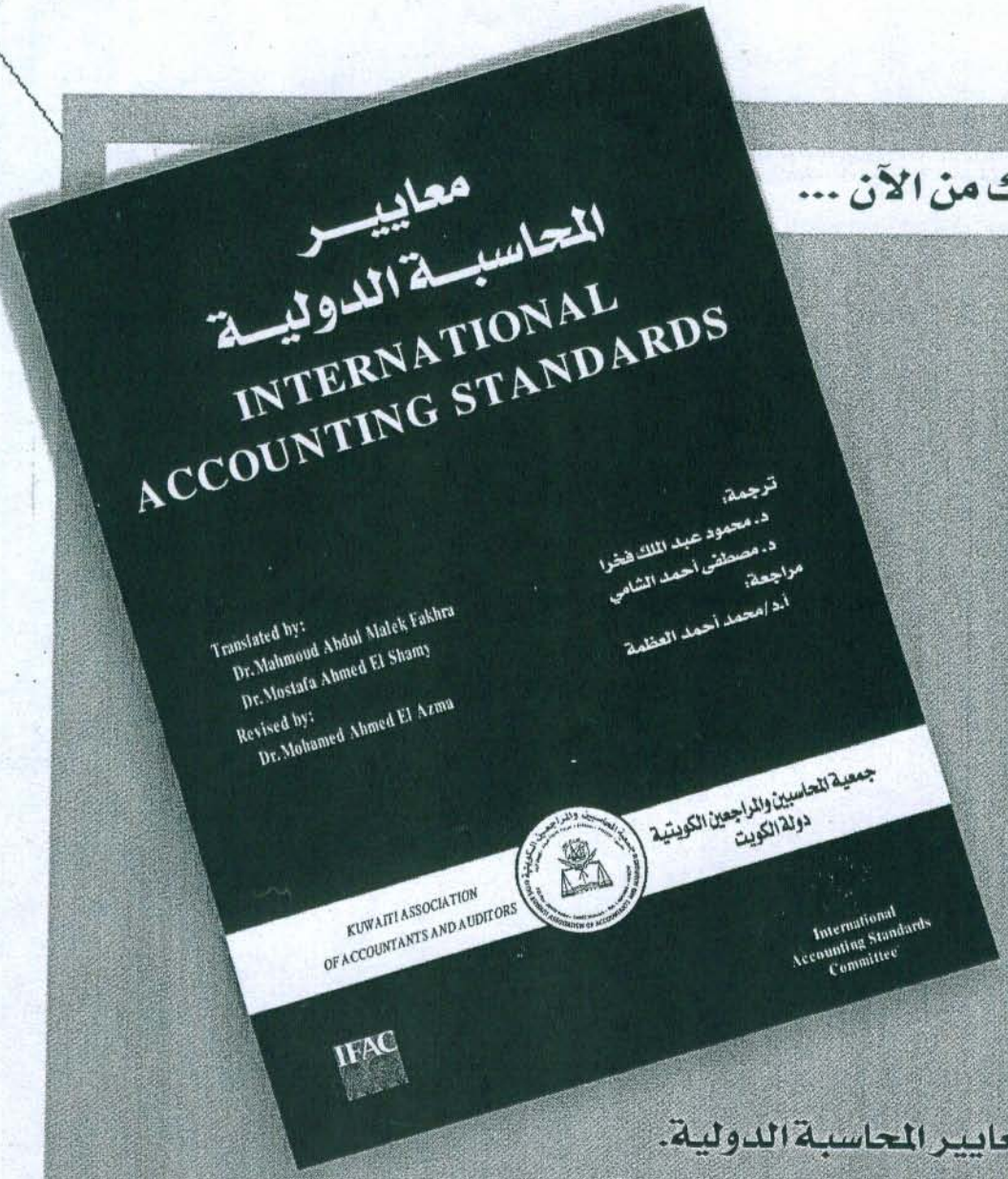

ترجمة مهنية لمعايير المحاسبة الدولية.
الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

مرجع شامل لمعايير المحاسبة الدولية وما تتضمنه من مبادئ وقواعد
لها أهميتها في أداء العمل المحاسبي وسلامة نتائجه.

تمت ترجمة وطباعة معايير المحاسبة الدولية بموافقة رسمية من لجنة
معايير المحاسبة الدولية (قسم المطبوعات) المنبثقة من الاتحاد الدولي للمحاسبين.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص.ب: 22472 الصفاة 13085 الكويت. هاتف: 4841662 . 4849799 فاكس: 4836012